الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي

كلية الآداب و التربية

قسم علم الاجتماع

الدراسات العليا

علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية بتنظيم الأسرة

" دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من أسر مدينة سرت "

دراسة مقدمة لاستيفاء درجة التخصص العالي (الماجستير) في علم الاجتماع

إعداد الطالبة

رحمة الحسين الشيباني زرقون

إشراف

الدكتور/ محمد عبد الحميد الطبولي

العـــام الجـــامعي

2007-2006

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعـــــــــــــــة التحدي- سرت

كليـــــة الآداب والتربية

قســـم الاجتماع

"علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بتنظيم الأسرة "

" دراسة ميدانية لعينة من الأسر في مدينة ـ سرت "

إعداد : - رحمة حسين الشيباني

أعضاء لجنة المناقشة:

1- د / محمد عبد الحميد الطيولي.

2- د / سالـم عبـد الله البيوض .

3- د/ صـالـح عـلي الـزيـن .

التوقيع:

يعتمد:

أ. حمد أحمد الحاج

أمين اللجنة الشعبية لكلية الآداب والتربية

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

سورة البقرة 32

شكر و عرفان

أتوجه بالشكر و التقدير إلى كل من وجه لي ملاحظة أو لمح لي بفكرة، أو منحني التشجيع، أو ساعدني في القيام بهذا البحث، و أخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور/ محمد عبد الحميد الطبولي.

كما أشكر أساتذتي في قسم الاجتماع بكلية الآداب و التربية، بجامعتي التحدي و قاريونس.

ولا يفوتني أن أسجل شكري للأستاذ/ عبد الوهاب سالم الذي قدم لي العون و المساعدة في منهجية الدراسة.

و الشكر موصول للوالدين الكريمين و إلى جميع أفراد عائلتي، لما قدموه لي من المساعدة و التشجيع.

الإهداء

أهدي عملي هذا

لوالـــــــــــدي

و

أسرتي الكريمـــــة

متمنية أن يكون خطوة على الطريق

قائمة المحتويات

الموضوع الصفحة

المقـــــدمـــة 1

الفصل الأول: صياغة مشكلة الدراسة 3

تحديد مشكلة الدراسة:- 4

مبررات الدراسة :- 4

أهميـــة الدراسة :- 5

أهـــداف الدراسة :- 5

مفاهيـــم الدراسة :- 6

متغيرات الدراسة:- 7

الدراســـات السابقـــة:- 9

أولاً- الدراسات المباشرة:- 9

ثانيا:-الدراسات غير المباشرة :- 15

تعقيب على الدراسات السابقة :- 17

فروض الدراسة :- 20

الفصل الثاني: الأسرة و التغير الاجتماعي 23

تمهيـــد:- 24

أولاً- مفهوم الأسرة:- 25

ثانياً- تطور الأسرة :- 29

ثالثاً: أنماط الأسرة:- 35

التغير الأسري:- 41

عوامل التغير الأسري:- 43
التغير الاجتماعي وأثره على حجم الأسرة و وظائفها:- 48
الفصل الثالث: تنظيـــم الأسرة 55
تمهيد:- 56
مفهوم تنظيم الأسرة(تنظيم النسل):- 57
أهداف تنظيم الأسرة " تنظيم النسل": 63
أهمية وضرورة تنظيم الأسرة:- 65
دوافع تنظيم الأسرة :- 68
العوامل التي تؤثر على تنظيم الأسرة :- 70
الإسلام و تنظيم الأسرة:- 80
الفصل الرابع: الإجـراءات المنهجية 84
تمهيـــد: 85
أولا :- نوع الدراسة ومنهجها: 85
ثانيا :- إجراءات المعاينة وتشمل:- 85
1- مجتمع الدراسة:- 85
2- وحدة التحليل :- 86
3- العينة وحجمها :- 86
ثالثا :- مجالات الدراسة 87
رابعاً :- أداة جمع البيانات. 88
خامسا :- الدراسة الاسترشادية . 89
سادساً:- تحليل البيانات: 90
الفصل الخامس: تحليل البيانات و تفسيرها 93
تمهيـــد: 94
أولا:- تحليل أحادي . 94

ثانياً :- تحليل ثنائي (اختبار الفروض): 112
الفصل السادس: النتائـــج و التوصيـــات 137
النتائـــج: 138
أولاً :- النتائج العامة:- 138
ثانيـــاً :-نتائج اختبار الفروض :- 140
الخلاصـــة 144
الملاحـــق 146
المـــراجـــع 155

قائمة الجداول

ت	العنوان	الصفحة
1	يوضح توزيع الأسر حسب فئات حجم الأسرة و نوع التجمع السكاني.	34
2	يوضح مؤشرات الأسرة و الخصوبة في عدد من بلدان العالم.	63
3	توزيع عدد الإناث في سن الحمل(15-49) و عدد المواليد الأحياء خلال العام السابق للمسح حسب فئات عمر الأم و نوع التجمع السكاني.	77
4	عدد الإناث في سن الإنجاب و عدد الأطفال دون الخامسة من العمر و متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة حسب المناطق و نوع التجمع السكاني.	78
5	عدد أسر مدينة سرت مقسمة على أربع (4) مؤتمرات.	85
6	النسب المئوية للأسر(عينة الدراسة).	86
7	توزيع المبحوثين حسب النوع .	94
8	توزيع المبحوثين حسب العمر.	95
9	توزيع المبحوثين حسب محل ميلادهم.	95
10	توزيع المبحوثين حسب سنة الزواج.	95
11	توزيع المبحوثين حسب أعمارهم عند الزواج.	96
12	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي.	96
13	توزيع المبحوثين حسب عملهم أو توقفهم عن العمل.	97
14	توزيع المبحوثين من غير العاملين حسب أسباب عدم العمل.	97
15	توزيع المبحوثين حسب وظائفهم.	98
16	توزيع المبحوثين حسب إجابتهم سؤال هل مارست الزوجة عمل قبل الزواج.	98
17	توزيع المبحوثين حسب تحديدهم للأسباب التي أدت لترك الزوجة العمل بعد الزواج.	99
18	توزيع المبحوثين حسب رغبتهم في القيام بمهنة أخرى.	99
19	توزيع المبحوثين حسب اختيارهم لأسباب رغبتهم في ممارسة مهن أخرى.	100

20	توزيع المبحوثين حسب اختيارهم لأسباب عدم ممارسة مهنة أخرى إلى جانب مهنهم.	100
21	توزيع المبحوثين حسب دخولهم.	101
22	مدى ملائمة الدخل لاحتياجات الأسرة.	101
23	توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة	102
24	توزيع المبحوثين حسب عدد الأطفال المرغوب لديهم.	103
25	توزيع المبحوثين حسب جنس الأطفال المفضل إنجابهم.	103
26	توزيع المبحوثين حسب رغبتهم في إنجاب المزيد من الأطفال.	104
27	توزيع المبحوثين حسب إجابتهم على سؤال أهتم بأن يكون لدى عدد كبير من الأطفال بغض النظر عن صحتهم وتعليمهم.	104
28	توزيع المبحوثين حسب موافقتهم على تنظيم النسل.	105
29	توزيع المبحوثين حسب الممارسة الفعلية لتنظيم النسل.	105
30	توزيع المبحوثين حسب آرائهم في السبب في استخدام وسيلة تنظيم النسل.	106
31	توزيع المبحوثين حسب تحديدهم لأسباب عدم استخدامهم لتنظيم النسل.	107
32	توزيع المبحوثين حسب رأيهم في من له الحق في تنظيم النسل.	108
33	توزيع إجابات المبحوثين حسب إجاباتهم على سؤال هل كنت متفقاً مع زوجتك على تنظيم النسل.	108
34	توزيع المبحوثين حسب رأيهم في الظروف المناسبة لبدء الزوجان في استخدام عملية تنظيم النسل.	109
35	توزيع المبحوثين حسب فهمهم للدين الإسلامي بشأن تنظيم النسل.	109
36	رأي المبحوثين في تدخل الدولة في تحديد عدد الأطفال.	110
37	توزيع المبحوثين حسب رأيهم في تشجيع الآخرين على تنظيم النسل.	110
38	توزيع المبحوثين حسب الوسائل المناسبة لتشجيع عملية ضبط النسل.	111
39	العلاقة بين عمر المبحوثين واتجاهاتهم نحو الموافقة على تنظيم النسل.	112
40	العلاقة بين عمر المبحوثين و ممارستهم لتنظيم النسل.	113

41	العلاقة بين عمر المبحوث و تشجيع الآخرين على تنظيم الأسرة.	114
42	العلاقة بين عمر المبحوثين و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.	115
43	العلاقة بين عمر المبحوثين عند الزواج و اتجاهاتهم نحو الموافقة على تنظيم النسل.	116
44	العلاقة بين عمر المبحوثين عند الزواج و ممارستهم لتنظيم النسل.	117
45	العلاقة بين العمر عند الزواج و تشجيع الآخرين على تنظيم النسل.	118
46	العلاقة بين العمر عند الزواج و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.	119
47	العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين و اتجاهاتهم نحو الموافقة على تنظيم النسل.	120
48	العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين و ممارستهم لتنظيم النسل.	121
49	العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين و تشجيع الآخرين على تنظيم النسل.	122
50	العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.	123
51	العلاقة بين مهنة المبحوثين و اتجاهاتهم نحو الموافقة على تنظيم النسل.	124
52	العلاقة بين مهن المبحوثين و ممارستهم لتنظيم النسل.	125
53	العلاقة بين مهن المبحوثين و التشجيع على تنظيم النسل.	127
54	العلاقة بين مهن المبحوثين و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.	128
55	العلاقة بين عمل المرأة و اتجاهات المبحوثين نحو الموافقة على تنظيم النسل.	129
56	العلاقة بين عمل المرأة و ممارسة تنظيم النسل.	130
57	العلاقة بين عمل المرأة و تشجيع الآخرين على تنظيم النسل.	131

58	العلاقة بين عمل المرأة و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كـل أسرة عدد معين من الأطفال.	132
59	العلاقة بين الدخل و اتجاهات المبحوثين نحو الموافقة على تنظيم النسل.	133
60	العلاقة بين الدخل و ممارسة المبحوثين لتنظيم النسل.	134
61	العلاقة بين الدخل و تشجيع الآخرين على تنظيم النسل.	135
62	العلاقة بين الدخل و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسـرة عدد معين من الأطفال.	136

المقـــــــدمـــة

تعد دراسة الأسرة بصفة عامة من الموضوعات التي حضت بحظ وافر من الدراسة، حيث كانت، ولا تزال مجال اهتمام علماء الاجتماع، والاقتصاد، والسكان ...إلخ.

حيث تجمع الدراسات الخاصة بالأسرة على أنها كانت موجودة عبر التاريخ، ولكن في أشكال مختلفة، وبالرغم من التغير في شكلها إلا إنها ضرورة عالمية؛ لأنها تقوم بوظائف رئيسية للمحافظة على استمرار الحياة الاجتماعية.

فالأسرة من أهم النظم الاجتماعية، وأقدمها، وهي موجودة في كل المجتمعات الإنسانية في العالم، وعبر التاريخ، ولا يخلو منها أي مجتمع، و لا يمكن تصور مجتمع بشري قديم، أو معاصر، أو في المستقبل لا يقوم على الأسرة، وينهض على الوحدات الأسرية المكونة له.

وقد احتلت دراسة تنظيم الأسرة، والعوامل المؤثرة عليها أهمية بالغة في عدد من العلوم لما تساهم به مثل هذه الدراسات من طرح الحلول لبعض المشاكل المرتبطة ببرامج التخطيط والتنمية، حيث أن حل هذه المشاكل يساهم في زيادة رفاهية المجتمع، وفي رسم السياسات السكانية التي أصبح لها أهمية كبيرة لجميع دول العالم لاعتماد برامج التنمية على الأخذ بنظر الاعتبار العوامل الاجتماعية، و الاقتصادية المؤثرة على اتجاهات السكان.

إن دور الأسرة مهم في المجتمع، و مركزها مؤثر في حياة الفرد و تطلعاته و أمانيه، كما لها أهمية في عملية التحول الحضاري، و التاريخي، و قد أجريت العديد من الدراسات التي تناولت الأسرة الليبية ركزت أغلبها على دراسة العوامل الاجتماعية الداخلية، و الخارجية واكتفت بتفسير عملية التغير في البناء الأسري من خلال عدة متغيرات مثل التعليم، الدخل الشهري، عمل المرأة ،...إلخ، ولم نجد في الواقع إلا نادراً دراسات تتحدث عن علاقة هذه المتغيرات بتنظيم الأسرة، ومن هذا المنطلق جاءت الدراسة الحالية التي تهدف إلى التعرف على اتجاهات، وممارسة الناس لتنظيم الأسرة، والكشف عن ديناميات هذه الاتجاهات، وأهم الأبعاد المرتبطة بها .

وقد احتوت الدراسة على ستة فصول ، **تناول الفصل الأول** مشكلة الدراسة حيث تحددت مشكلة الدراسة في السؤال : هل هناك علاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، واتجاه وممارسة تنظيم النسل، وتحددت أهمية، وهدف الدراسة، ومبرراتها، كما أوضح أهم المفاهيم، والمتغيرات المستخدمة فيها ، ثم عرض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر، أو غير مباشر.

وتناول **الفصل الثاني** الأسرة والتغير الاجتماعي، وذلك عن طريق التعرف على الملامح التاريخية التطورية لدراسة الأسرة، ومعرفة أهم التعريفات التي ترتبط بها، علاوة على ذلك يتركز اهتمامنا على دراسة أنماطها، وما هي أهم التغيرات التي حدثت على النظام الأسري، موضحاً العوامل التي ساعدت على هذا التغير، ثم مناقشة التغير الاجتماعي، وأثره على حجم الأسرة، ووظائفها.

وتناول **الفصل الثالث** تنظيم الأسرة، وتحديد مفهومه والفرق بينه، وبين بعض المفاهيم الأخرى ذات العلاقة، وأهداف هذا التنظيم، والعوامل التي تؤثر عليه، ثم دراسة تنظيم الأسرة من وجهة نظر الديانة الإسلامية.

وتناول **الفصل الرابع** الإجراءات المنهجية حيث تحدد نوع الدراسة، ومنهجها، وإجراءات المعاينة، وتحديد نوع العينة، وحجمها، وأدوات جمع البيانات الممثلة في استمارة مقابلة، ومجالات الدراسة، والأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة.

وتناول **الفصل الخامس** تحليل البيانات، وتفسيرها حيث يبرز أهم خصائص وصفات العينة وذلك في صورة جداول إحصائية، وتحليل، واختبار الفروض، وذلك باستخدام ($كا^2$) لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع.

أما **الفصل الأخير** (السادس) فتناول النتائج العامة، والخاصة، والتوصيات التي أرجو أن تلقى الاهتمام، والقبول حتى يتحقق النفع المطلوب.

الفصل الأول

صياغة مشكلة الدراسة

تحديد مشكلة الدراسة:-

لمّا كانت عملية بناء الإنسان تتطلب تحديث قيمه واتجاهاته فإن البحث عن العوامل، والمتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، وارتباطها بالسلوك الاجتماعي يعد أمراً حيوياً ومطلباً قومياً، ولاشك أن تنظيم الأسرة " تنظيم النسل" من الموضوعات التي تعطيها الدول اهتمامات بالغة لما لها من أهمية على المستوى الفردي، والقومي.

إن نقطة الانطلاق الأساسية التي ينطلق منها هذا البحث هي النظر إلى بعض المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية باعتبارها انساقاً مستقلة من موقعها في التأثير على اتجاهات الأفراد نحو تنظيم الأسرة.

وتتمثل مشكلة الدراسة في تحديد العلاقة بين بعض المتغيرات:(المستوى التعليمي – الدخل الشهري للأسرة – المهنة – العمر عند الزواج – العمر-عمل المرأة) وتنظيم الأسرة.

ويمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الآتي :-

* هل هناك علاقة بين المتغيرات سابقة الذكر، واتجاهات الأفراد وممارستهم لتنظيم الأسرة " تنظيم النسل " ؟

مبررات الدراسة :-

إن لاختيار هذا الموضوع أمور ثلاثة: أولها الإسهام في زيادة المعرفة العلمية التي تبحث في طبيعة العلاقة بين بعض المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية من جهة، وتنظيم النسل من جهة أخرى.

وثانيها دور الأسرة المهم في المجتمع، ومركزها المؤثر في حياة الفرد، وتطلعاته وأمانيه، وأهميتها في عملية التحول الحضاري، والتاريخي، والثالث والأهم أن الدراسات الميدانية التي تناولت الأسرة الليبية ركزت على دراسة العلاقات الاجتماعية الداخلية، والخارجية. وأكتفت بتفسير عملية التغير في البناء الأسري من خلال عدة متغيرات مستقلة مثل التعليم، والتحضر، والتحديث، ولم نجد في الواقع إلا نادراً دراسات تتحدث عن علاقة هذه المتغيرات بتنظيم الأسرة.

أهميـــــة الدراسة :-

تأتي أهمية الدراسة في اهتمامها بالأسرة والتي يجب أن تكون قادرة علـى القيـام بدورها في إعداد جيل يسهم بشكل فعال في تنفيذ خطط التنمية الاجتماعية، والاقتـصادية في المجتمع، والتي تتطلب وجود توازن بين الإمكانيات المادية، والبشرية فـي المجتمـع الذي تتطور احتياجاته بتطور الحياة.

إن دراسة تنظيم الأسرة تلقى اهتماماً كبيراً، ولا يرجع هذا الاهتمام إلى سياسات علمية فقط، وإنما يرجع إلى ما تسيم به في مجال الرفاهية الإنسانية من خـلال زيـادة الـوعي الاجتماعي، ومحاولة تقديم توصيات، واقتراحات لتفادي ما قد يظهر مـن سـلبيات هـذه العلاقة وعلاجه.

وبالنظر إلى هذه الدراسة فإنها تركز على علاقـة بعـض المتغيـرات الاجتماعيـة، والاقتصادية بتنظيم الأسرة في مدينة سرت، حيث تهدف إلى الإجابة عـن:مـدى وجـود علاقة بين هذه المتغيرات، واتجاهات الأفراد نحو ظاهرة تنظيم النسل، وممارسته.

ولاشك فإن معرفة اتجاهات الأفراد نحو هذه القضية سوف يكون له أثر ايجابي لمزيد من التخطيط السليم لها في شتى المجالات الاجتماعية، والاقتصادية.

أهـــــداف الدراسة :-

تدل الدراسات السكانية التي تهتم بمعدلات الخصوبة على أن التنمية الاجتماعيـة، والاقتصادية أدت إلى انخفاض نسبة المواليد في دول العالم المتقدم صناعياً، كمـا أثبتـت بعض الدراسات التي أجريت في عدد من دول العالم الثالث أن التنمية لها تأثير في التقليل من معدلات المواليد.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى:-

1- تحديد بعض المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، وعلاقتها بتنظيم الأسرة.

2- التعرف على اتجاهات المتزوجين بمدينة سرت نحو تنظيم الأسـرة، والكـشف عـن ديناميات هذه الاتجاهات، وأهم الأبعاد المرتبطة بها وذلك بقصد:

أ - الإسهام في زيادة المعرفة العلمية.

ب- الاستفادة منها في إعداد خطة لتعديل هذه الاتجاهات إذا اقتضى الأمر لذلك، وتقويمها في ضوء خط الأساس الذي نحصل عليه من بيانات هذه الدراسة.

ج- استخلاص مجموعة من النتائج التي قد تعين على رسم سياسة شاملة متعددة الجوانب لإعادة بناء الأسرة الليبية.

مفاهيـــــم الدراسة :-

إن الدقة في تحديد المقاصد، والمضامين تعد من بين أهم متطلبات المنهج العلمـــي. فالمفاهيم تشكل اللغة التي يستخدمها العلماء في وصف العالم التجريبي، والمفهوم عبـــارة عن " لفظة تعكس تجريد يلخص عدداً من الملاحظات ".(1)

وتشمل الدراسة المفاهيم الآتية:-

1- الأســـــرة:-

" جماعة من الناس مكونة من الزوج، والزوجة، والأطفال غير المتزوجين، وتكون وحدة كجزء من المجتمع المحلي". (2)

2- تنظيم الأسرة:- (تنظيم النسل)

"هو التخطيط الهادف إلى تكوين الأسرة الصحية جسدياً، ونفسياً، ويهدف إلى تجنب التكاثر غير المنظم الذي يخلق ظروفاً لا تـــسمح بإعطـــاء الطفـــل الرعايـــة الـــصحية، والتربوية، والثقافية. فهو يعني إنجاب الأطفال في الوقت الذي يحدده الوالدان بالعدد الذي يتناسب مع وضعهما الصحي، والاقتصادي."(3)

1- عبد الله الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ، 1994ف، ص29.

2-عبد الهادي الجوهري، معجم علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، مصر 1999ف، ص27.

3- عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة العربية، دراســـة ميدانيـــة فـــي علـــم الاجتماع الحضري و الاسري، بيروت، 1999ف، ص90.

3- الخصوبة:-

الإخصاب يعني القدرة الفسيولوجيا على الإنجاب.(1)

التعريف الإجرائي:- تنظيم الأسرة(تنظيم النسل) ويعني التنظيم الإرادي لإنجاب الأطفال عن طريق برنامج هادف يتم فيه الاتفاق بين الزوجين على اختيار وسيلة معينة بريانها كفيلة بتباعد فترات الحمل، أو إيقافه لمدة معينة، ويتم على ضوء ذلك تحديد الفترة الزمنية بين كل ولادة، وأخرى بحيث تجعل الأبوين قادرين على القيام برعاية أبنائهما رعاية متكاملة.

متغيرات الدراسة:-

من الأهمية بمكان في أية دراسة تحديد المتغيرات الخاصة بها، والتمييز بينها سواء كانت مستقلة، أو تابعة، أو غيرها؛ وذلك بقصد الوصول للعلاقات التي قد توجد فيما بينها، ومعرفة طبيعتها. والمتغير عبارة عن"خاصية تجريبية تتخذ قيمتين، أو أكثر ".(2)

وتتضمن هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات هي:-

1- **المتغير المستقل:-**

"وهو ذلك المتغير الذي يؤثر في متغير آخر، أو إنه المتغير الذي يؤدي التغير في قيمة إلى إحداث تغير في قيم متغير آخر" .(3)

وفي هذه الدراسة تمثل بعض المتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية المتغير المستقل وهذه المتغيرات هي:-

1- المستوى التعليمي:-

ويعني مدى قدرة الفرد على اكتساب خبرات لها دورها في تحقيق النضج العقلي للأفراد، ومن ثم يكون لها الصدى، والدور الذي ينعكس على الأسرة من حيث تنظيمها، ومختلف الجوانب المتعلقة بها. وسيتخذ في هذه الدراسة كمؤشر للمؤهل العلمي الذي يحمله أفراد عينة البحث.

1- مهدي صالح السامرائي، السياسات التنموية والسكانية في العالم الثالث، جامعة بغداد، 1989ف، ص111.

2- عبد الله عامر اليحلي، مرجع سابق، ص70.

3- مصطفى عمر التير، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، ط3 شركة الجديد للطباعة والنشر، بيروت، ص210 -211 .

2- الدخل:-

ويقصد به متوسط الدخل الشهري للأسرة.

3- عمل المرأة :-

و يشير متغير العمل إلى إيمان الفرد به؛ أي تفضيله لقضاء وقته لممارسة أنشطة لها هدف مفيد له، ولغيره.

وسيتخذ في الدراسة كمؤشر لعمل المرأة خارج المنزل.

4- المهنة:-

ويقصد بها النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الفرد، والذي يحدد قيمة الدخل الشهري للأسرة.

5- العمر:-

يقصد بالعمر عدد سنوات عمر المبحوث عند إجراء المقابلة.

6- العمر عند الزواج:-

يقصد به عمر المبحوث الزمني في السنة التي تزوج فيها.

2- المتغير التابع:-

هو ذلك المتغير الذي يؤثر فيه متغير آخر، أي إن قيمه تتأثر بالتغير الذي يطرأ على قيم المتغير المستقل.(1)

وفي هذه الدراسة تمثل اتجاهات أفراد عينة البحث وممارستهم لتنظيم الأسرة المتغير التابع، والذي يتغير وفقاً لتغير المتغير المستقل.

1- مرجع سابق،ص 211.

الدراســــــــات السابقـــــة:-

تعطي مراجعة، وتحليل الدراسات السابقة حول مشكلة البحث أهمية في الدراســات العلمية فهي تلقي الضوء على طبيعة مشكلة البحث بأبعادها المختلفة ويمكــن اســتعراض الدراسات التي اطلعت عليها الباحثة على النحو الآتي:-

أولاً- الدراسات المباشرة:-

وهي الدراسات التي تحمل عناوينها مفاهيم تنظيم الأسرة، ومفــاهيم أخــرى كالخــصوبة والإنجاب، ورغم الاختلاف في مفاهيم هذه العناوين إلا أن الباحثــة أعتبرتهــا دراســات مباشرة؛ لأن نتائجها تتمحور حول نقطة أساسية وهي عدد الأطفال في الأسرة. ومن هــذه الدراسات:-

1- دراسة:- محمد علاء الدين عبد القادر.

" اتجاه الزراع البدو نحو تنظيم الأسرة – دراسة بإحدى قرى مركز الحمام بمحافظــة مطروح في مصر 2002ف".

وهدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الشخصية للمبحوثين مــن الــزراع البــدو، واتجاهاتهم نحو الأخذ بفكرة تنظيم الأسرة.

واشتملت عينة الدراسة على خمسين مبحوثاً من أرباب الأسر، تم اختيارهم عــن طريــق العينة العشوائية البسيطة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية غير معنوية بين كل من عمر المبحوثين، ومستوياتهم التعليمية، واتجاهاتهم نحو تنظيم الأسرة، في حين تبين وجود علاقة ارتباطيــة معنوية بين عدد الأبناء داخل أسر المبحوثين، واتجاهاتهم نحو الأخذ بفكرة تنظيم الأســرة فكلما زاد عدد الأبناء، زاد الاتجاه الإيجابي نحو الأخذ بفكرة تنظيم الأسرة.(1)

2- دراسة:- محمد إبراهيم عنتر خميس.

" التعرض لمشروعات تنمية المرأة الريفية، وعلاقتــه بــسلوكيا الإنجــابي" دراســة استكشافية" بمحافظة الغربية، مصر، 996إف".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تعرض المرأة الريفية للمشروعات التنمويــة فــي

1- محمد علاء الدين عبد القادر، علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003ف، ص 274، 275.

إحداث التغيرات القيمية التي من شأنها التأثير بشكل مباشر على سلوكها الإنجابي.

وبلغ حجم العينة 272 مبحوثة، 96 مبحوثة مستفيدة من المشروع، و85 غير مستفيدة من المشروع، و92 مبحوثة غير معرضة لمثل هذا المشروع.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث عدم وجود فروق مغزوية بين المبحوثات المستفيدات من المشروع وغير المستفيدات وذلك فيما يتعلق بالمعرفة بتنظيم الأسرة وأهميته.(1)

3- دراسة:- محمد أحمد الشح.

" التحديث وتنظيم الأسرة " الاتجاه والممارسة في مدينة طرابلس 1995ف".

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات المتزوجين، والمقبلين على الزواج نحو ظاهرة تنظيم الأسرة في مدينة طرابلس، ودرجة تقبلها، وحدود ممارستها.

وبلغ حجم العينة 400 شخصاً نصفها من الذكور، والنصف الآخر من الإناث و كانت نسبة العزاب إلى المتزوجين في حدود الثلث، أو يزيد قليلاً. وتم اختيارها عن طريق العينة العمدية. (2)

ومن النتائج الهامة التي توصل إليها الباحث ما يأتي:-

1- توافق الغالبية العظمى لأفراد العينة بنسبة 92% على فكرة تنظيم الأسرة، حيث وافق 48% منهم على ذلك بصورة مطلقة، بينما وافق 45% على التنظيم بشروط معينة، في الوقت الذي لم تتعدّ فيه نسبة المعترضين على فكرة تنظيم الأسرة 6%.

- الإناث أكثر موافقة على تنظيم الأسرة من الذكور.

- المتزوجون أكثر موافقة من العزاب على تنظيم الأسرة.

2- تبين أن 60% من أفراد العينة من المتزوجين يمارسون تنظيم الأسرة، كما أوضح 88% من أفراد العينة أن تنظيم الأسرة لا يتعارض مع العقيدة الإسلامية ولا مع تقاليدنا.

3- توصل الباحث إلى أن 38% من أسر المبحوثين هي أسر نووية.(3)

1- محمد إبراهيم عنتر نقلا عن محمد علاء الدين عبد القادر. مصدر سابق. ص273.

2- محمد أحمد الشح. التحديث وتنظيم الأسرة الاتجاه والممارسة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح.1995ف. ص 156-158

3- مرجع سابق نفسه. ص241-242.

و عند اختبار الفروض توصل الباحث إلى:

1- الحديثون أكثر ممارسة لتنظيم الأسرة من التقليديين.

2- المرأة العاملة أكثر تقبلاً لتنظيم الأسرة من ربة البيت.

3- كلما زاد المستوى التعليمي، زاد قبول، وممارسة الناس لتنظيم الأسرة عن غيرهم.(1)

4- دراسة:- محمد السيد شمس الدين.

" التخطيط السكاني للمجتمعات الريفية - دراسة تحليلية- المعرفة والاتجاه والممارسة لوسائل تنظيم الأسرة ومحدداتها، مصر، 1993ف ".

هدفت الدراسة إلى التعرف على معارف، واتجاهات، وممارسة وسائل تنظيم الأسرة بين الزوجات الريفيات.

وبلغ حجم العينة 268 زوجة تم اختيارهن عشوائياً.

وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن الزوجات الأصغر سناً ولديهن القدر من التعليم أكثر ممارسة لتنظيم الأسرة. (2)

5- دراسة:- أماني عبد المنعم السيد.

" السلوك الإنجابي والعوامل المؤثرة عليه في قريتين مصريتين، مصر، 1992ف "

استهدفت الدراسة التعرف على السلوك الإنجابي، والعوامل المؤثرة عليه في قريتين إحداهما متطورة نسبياً، والأخرى تقليدية. واختير أفراد العينة عن طريق العينة العشوائية وقد ضمت 50% من الزوجات اللاتي تقل أعمارهن عن 45 سنة بشرط أن يكون لدى كل زوجة طفل واحد على الأقل.(3)

ومن أهم نتائج الدراسة وجود علاقات ارتباطية موجبة بين الخصوبة، وكل من مدة الزواج، ومدة استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وعدد الأبناء المفضل، ووفيات الأطفال، ودرجة الاعتقاد بأن الإنجاب يرفع مكانة المرأة، ووجدت علاقات سالبة بين الخصوبة، وكل من عمر الزوجة عند الزواج، والمستوى التعليمي لكل من الزوجين،ومهنة الزوج.(4)

1- محمد أحمد الشح، التحديث وتنظيم الأسرة الاتجاه والممارسة، مرجع سابق، ص245-246.

2- محمد السيد شمس الدين، نقلاً عن محمد علاء الدين، مرجع سابق، ص 27 -28.

3-أماني عبد المنعم، نقلاً عن محمد علاء الدين، مرجع سابق، ص 270.

4- المرجع السابق، ص 271.

6- دراسة:- محمد كمينج العتيبي.

" أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض، 1987ف ".

تهدف الدراسة إلى سبر مدى استجابة عدد الأولاد في الأسرة في مدينة الرياض للعوامل الاجتماعية، والاقتصادية مثل عوامل الدخل، والتعليم، وتأثير وجود والدي الزوج على قيد الحياة، ومكان ميلاد الزوج ونشأته. وتم اختيار العينة عن طريق العينة العشوائية المنتظمة من أرباب أسر مدينة الرياض. (1)

وتوصل الباحث إلى إن عاملا مكان الميلاد، و التعليم لهما التأثير بالسلب على عدد الأولاد في الأسرة، أما المتغيرات الأخرى مثل الدخل، ومهنة الزوج، ونوعية السكن، والعمر فإن تأثيرها إيجابي إذ أنها تؤثر على عدد الأولاد بالزيادة وليس بالسلب.(2)

7- دراسة:- كايد أبوصبحة.

" أنماط الخصوبة في المدن الأردنية وبعض العوامل المؤثرة فيها، الأردن 1986ف".

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر بعض العوامل الاجتماعية، والاقتصادية في مستوى الخصوبة من خلال عدة متغيرات المستوى التعليمي، والمهنة، والدخل. وتم اختيار العينة عن طريق العينة العشوائية.

وتوصل الباحث إلى وجود علاقة عكسية بين الخصوبة، والمستوى التعليمي فكلما زاد المستوى التعليمي، قل معدل الخصوبة، وكذلك علاقة عكسية بين المهنة، ومعدل الخصوبة، أما فيما يتعلق بمعدل الخصوبة، ومستوى دخل الأسرة. فقد وجد أنه كلما قل الدخل كان معدل الخصوبة مرتفع. (3)

1- محمد كمينج العتيبي، أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على عدد الأولاد في الأسر السعودية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد1/2، ص 91 - 92.

2- المرجع السابق، ص 117 - 119.

3- كايد أبو صبحة، أنماط الخصوبة في المدن الأردنية وبعض العوامل المؤثرة فيها، مجلة العلوم الاجتماعية، 1994ف، ص 96 - 97.

8- دراسة:- عبد المنعم عبد الحي.

" طبيعة العمل بالمنطقة الصناعية وتأثير ذلك على القيم والاتجاهات المتصلة بالسلوك الإنجابي للعمال1980ف ".

دراسة على العاملين بشركة مصر للغزل والنسيج.

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى التأثير الذي تركه مجتمع المصنع على العمال القرويين النازحين للمجتمع الصناعي فيما يتعلق بالقيم، والاتجاهات الخاصة بالسلوك الإنجابي. وبلغ حجم العينة مئة فرد من العمال النازحين من قسم النسيج بالشركة. وتم اختيارهم بصورة عشوائية، واقتصر أفراد العينة على الذكور فقط.

وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث وجود علاقة بين السن، وممارسة تنظيم النسل فالشباب تؤيد فكرة التنظيم أكثر من المتقدمين في السن، كما أتضح وجود علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمي، وبين الإيمان بفكرة التنظيم، وممارستها فعلاً. (1).

9- دراسة:- فهد ثاقب الثاقب.

" موقف الكويتي من حجم العائلة وبنيتها " الكويت، 1976ف ".

تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير بعض العوامل الاجتماعية، والاقتصادية على حجم الأسرة، واختير أفراد الدراسة عن طريق العينة العشوائية، وقام الباحث بتصنيف العينة إلى أربع فئات هي:-

الفئة الاجتماعية الاقتصادية الدنيا- المتوسطة الدنيا- المتوسطة العليا- العليا. وتوصل الباحث إلى أن الفئة الاجتماعية الاقتصادية العليا تفضل عائلة أصغر من الفئة المتوسطة الدنيا، والفئة الدنيا. كما توصل إلى وجود علاقة عكسية بين المستوى التعليمي، وحجم العائلة.(2)

10- دراسة سنية خليل أحمد.

" تنظيم الأسرة في منطقتين ريفيتين "، مصر، 1971ف.

1-عبد المنعم عبد الحي.علم السكان-الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1985ف، ص300- 309.

2- فهد ثاقب الثاقب، موقف الكويت من حجم العائلة وبنيتها، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2/1 1999ف، ص94.

تهدف الدراسة إلى:

1- مدى معرفة الزوجات للمعلومات الخاصة بتنظيم الأسرة.

2- تحديد اتجاهاتهن نحو تنظيم الأسرة.

3- مدى انتشار استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

4- تحديد اتجاهات الزوجات نحو العدد المناسب للأبناء، والنوع المفضل.

وتم اختيار العينة عن طريق العينة العشوائية المنتظمة، وبلغ حجمها 170 أسرة في امتداد أبيس، و في خور رشيد 140. و بذلك كان الحجم الكلي للعينة 310.(1)

و من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة:-

1- تبين أن نسبة الفئة المهتمة بتنظيم الأسرة تتزايد بصورة واضحة بتزايد درجة الازدحام في المسكن.

2- اتضح أن الفئة المهتمة بتنظيم الأسرة تتزايد بصورة واضحة بتزايد حجم الأسرة.

3- لم يثبت البحث وجود علاقة بين الدخل، ودلائل الاهتمام بتنظيم الأسرة.

11- دراسة:- لويس كامل وصلاح الدين محمود.

" اتجاهات القرويين والعمال نحو تنظيم النسل في مصر، 1968ف".

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات القرويين، والعمال، وزوجاتهم نحو تنظيم النسل، وبلغ حجم العينة 236 وقد قسمت إلى أربع مجموعات. ويتم اختيارهم عن طريق العينة العشوائية المنتظمة.

وتكشف نتائج الدراسة عن وجود فروق كبيرة بين أفراد البحث من حيث المرحلة التي بدءوا يستخدموا فيها فعلاً وسيلة من وسائل تنظيم النسل، وينتشر الإقبال على ممارسة تنظيم النسل بين العمال أكثر مما ينتشر بين الفلاحين. كما توضح النتائج أن فهم الدين لا يشكل عقبة تحول بينهم، وبين ممارسة تنظيم النسل. (2)

1- سنية خليل أحمد،تنظيم الأسرة في منطقتين ريفيتين، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الأول، المجلد العاشر، 1973ف، ص31-35-36.

2- لويس كامل ملكية، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة المجلد الثاني، 1970ف، ص 199- 205.

ثانيا:-الدراسات غير المباشرة :-

وهي الدراسات التي لا تهتم أساساً بموضوع تنظيم الأسرة، ولكنها أشارت إليه في سياقها العام، أو أنها اهتمت بدراسة العلاقة بين عدد الأبناء، وبعض العوامل الأخرى.

12- دراسة:- عبد الله عامر الهمالي.

" التحديث الاجتماعي في ليبيا، 1978ف".

تهدف الدراسة إلى بيان أنماط التحديث السائدة في المجتمع الليبي من خلال أربعة أبعاد للتحديث منها الاتجاه نحو نظام الأسرة الحديثة، وعلاقتها بمتغيرات العمر - التعليم- المهنة- التعرض لوسائل الإعلام - الخلفية الاجتماعية. وقد اعتمدت تلك الدراسة على الاتجاه نحو تنظيم الأسرة بأخذ متغيراتها الأساسية. وبلغ حجم العينة 300 حالة تم اختيارها عن طريق العينة العشوائية المنتظمة وتوصل الباحث إلى:-

- كلما صغر العمر، زاد الاتجاه نحو تنظيم الأسرة.
- كلما زاد المستوى التعليمي، زاد الاتجاه نحو قبول برنامج تنظيم الأسرة.
- الأفراد المرتفعون بالسلم المهني وذوو الخلفية الحضرية هم أكثر تقبلاً لبرامج تحديد النسل، وتنظيم الأسرة من غيرهم.
- كلما زاد الشخص تعرضاً لوسائل الإعلام، زادت اتجاهاته نحو تقبل نظام الأسرة الحديثة.(1)

13- دراسة:- حسن الساعاتي.

" التصنيع والعمران" مصر، 1957.

تهدف الدراسة إلى الكشف عن العوامل التي صاحبت التصنيع، والنمو العمراني في مدينة الإسكندرية. ومن المسائل التي انحصرت الدراسة في وصفها بدقة موقف العمل الصناعيين من خلفة الأطفال. وبلغت العينة 2000عاملاً تم اختيارهم بطريقة عشوائية موزعة على 60 مصنعاً بمدينة الإسكندرية، وضواحيها.

1- عبد الله عامر الهمالي. التحديث الاجتماعي. معالمه ونماذج من تطبيقاته. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان. مصراتة. ص و ص 75- 77- 145- 147.

وأوضحت الدراسة أنه كلما زاد الدخل، قل الإقبال على إنجاب الأطفال، وخاصة في المناطق الحضرية.

وتؤكد الدراسة على أنه هناك ميل أشد بين المهاجرين المستقرين في المدينة إلى تأجيل سن الزواج، وإقامة الأسرة النووية.

وبالإضافة إلى السبب الاقتصادي هناك أيضاً الرغبة في الراحة (خلو البال) وراحة الزوجات الجسمية كما بيّن الباحث أن استعمال وسائل منع الحمل تنتشر بين الحضريين أكثر من المهاجرين من الريف، وتشير النتائج إلى أن ظهور الأسرة النووية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحضر، والتصنيع.(1)

1- حسن الساعاتي، التصنيع والعمران، بحث ميداني للإسكندرية وضواحيها، ط3 دار النهضة العربية، بيروت، 1980ف.

تعقيب على الدراسات السابقة :-

يمكن الإفادة من عرض الدراسات السابقة في إلقاء الضوء على كثير من البيانات التي تساعد البحث الحالي من خلال ما يمكن استخلاصه من مناقشاتيا فيما يتعلق بأثر بعض العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، وعلاقتها بتنظيم الأسرة.

ويتناول البحث تلك الدراسات بالمناقشة، والتعليق عليها في ضوء الأبعاد الآتية:-

1- من حيث الموضوع:-

اتفقت معظم الدراسات السابقة على أن هناك علاقة بين العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، وتنظيم الأسرة. ومن هذه المتغيرات (المستوى التعليمي- العمر- الدخل الشهري- المهنة) وغيرها.

ويتفق هذا مع البحث الحالي الذي يهدف إلى دراسة هذه المتغيرات، وعلاقتها بتنظيم الأسرة في مدينة سرت.

2- من حيث وحدات التحليل :-

تتفق كل الدراسات على استخدام الأسلوب العشوائي في اختيار العينات مع ملاحظة وجود تفاوت في عدد أفراد العينة المستخدمة فيناك العينات القصيرة كما في دراسة محمد علاء الدين 50 مبحوثاً، والعينات الكبيرة كما في دراسة حسن الساعدتي 2000 عاملاً، ومن حيث نوع أفراد العينة (ذكور وإناث) نجد بعض الدراسات تقتصر على الأزواج فقط كما في دراسة محمد كمينج، وبعضها على الزوجات فقط كما في دراسة محمد إبراهيم، والبعض الأخر تجمع الأزواج، والزوجات كما في دراسة لويس كامل.

وأما البحث الحالي فهو يتفق مع بحث لويس كامل من حيث أفراد العينة فهو يشمل الزوجات، والأزواج.

3- نتائج الدراسات:-

هناك العديد من العوامل، أو المتغيرات اتفقت كثير من الدراسات على أنها ذات علاقة بقبول تنظيم الأسرة، ومن هذه المتغيرات:-

1- التعليم:-

اتفقت معظم الدراسات على أن التعليم يلعب دوراً أساسياً في ممارسة تنظيم الأسرة فكلما زاد المستوى التعليمي، زاد قبول، وممارسة تنظيم الأسرة بمعنى أنه توجد علاقة طردية بين المستوى التعليمي، واتجاه تنظيم الأسرة، و ممارسته. ومن هذه الدراسات:-

دراسة كل من محمد الشح، عبد الله الهمالي، محمد كمينج، وعبد المنعم عبد الحي، ودراسة أماني عبد المنعم، ودراسة كايد أبو صيحة، دراسة فهد الثاقب.

2- العمر:-

أثبتت العديد من الدراسات أن الأفراد الأصغر سناً أكثر ممارسة لتنظيم النسل، ومن هذه الدراسات: دراسة عبد الله الهمالي، ودراسة محمد السيد، ودراسة عبد المنعم عبد الحي، ودراسة أماني عبد المنعم.

3- التحضر:-

تزداد درجة قبول، وتنظيم الأسرة بين الحضر أكثر من الريفيين كما جاء في دراسة عبد الله الهمالي. فالأفراد ذوو الخلفية الحضرية أكثر ممارسة لتنظيم الأسرة من غيرهم ، وأثبتت دراسة حسن الساعدتي أن ظهور الأسرة النووية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحضر والتصنيع.

4- عمل المرأة:-

أثبتت دراسة محمد الشح أن المرأة العاملة أكثر تقبلاً، وممارسة لتنظيم الأسرة من المرأة غير العاملة، وإلى جانب عمل المرأة هناك أيضا الرغبة في الراحة " خلو البال" وراحة الزوجات الجسمية كما في دراسة حسن الساعدتي.

5- المعتقدات الدينية:-

اتفقت بعض الدراسات على إن الدين لا يشكل عقبة تحول بين الأفراد وممارستهم لتنظيم الأسرة فالأفراد الذين يعتقدون بتسامح الدين في تنظيم الأسرة أكثر ممارسة لهذا التنظيم من غيرهم، كما جاء في دراسة لويس كامل ومحمد الشح.

واختلفت بعض الدراسات في تأثير بعض المتغيرات على عملية تنظيم الأسرة. ومن هذه المتغيرات:-

1- الدخل:-

فقد اختلفت الدراسات السابقة في علاقة الدخل بالإنجاب فبعض الدراسات أثبتت أن أصحاب الدخول المرتفعة ينجبون بمعدل أقل من أصحاب الدخول المنخفضة.

وهذا ما توصل إليه فهد الثاقب فالعلاقة بين الدخل وتنظيم الأسرة علاقة عكسية فكلما زاد الدخل، قل عدد الأبناء، بينما أثبتت بعض الدراسات عكس ذلك ففي دراسة كايد ابوصبحة و محمد كمينج توصلا إلي أن كلما زاد الدخل زاد عدد الأبناء.

2- المهنة:-

بعض الدراسات أثبتت أن أصحاب المهن العليا ينجبون بمعدل أقل من أصحاب المهن الدنيا، فالأفراد المرتفعون في السلم المهني أكثر تقبلاً لتنظيم الأسرة، وممارسته وهذا ما تؤيده دراسة كل من عبد الله الهمالي، وحسن الساعاتي، وكايد أبو صبحة، ولويس كامل.

في حين أثبتت دراسات أخرى عكس ذلك كما جاء في دراسة محمد كمينج: فالعلاقة بين المهنة والإنجاب علاقة موجبة فكلما ارتفع الفرد في السلم المهني زاد عدد الأبناء داخل الأسرة.

فروض الدراسة :-

الفرض حل مؤقت، أو تفسير مؤقت يضعة الباحث لحل مشكلة الدراسة، ويمثل علاقة بين متغيرين مستقل و تابع وتتمثل فروض الدراسة الحالية في الآتي:-

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر و تنظيم النسل.

و يتفرع من هذا الفرض الفروع الأتية:-

أ- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر، و الاتجاه نحو تنظيم النسل.

ب- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر، و الممارسة الفعلية لتنظيم النسل.

ج- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر، و تشجيع الأخرين على تنظيم نسليم.

د- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر، و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر عند الزواج و تنظيم النسل.

و يتفرع من هذا الفرض الفروع الأتية:-

أ- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر عند الزواج، و الاتجاه نحو ظاهرة تنظيم النسل.

ب- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر عند الزواج، و الممارسة الفعلية لتنظيم النسل.

ج- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر عند الزواج، و تشجيع الأخرين على تنظيم نسليم.

د- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر عند الزواج، و الموافقة على أن تفرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي و تنظيم النسل.

و يتفرع من هذا الفرض الفروع الأتية:-

أ- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي، و الاتجاه نحو ظاهرة تنظيم النسل.

ب- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي، و الممارسة الفعلية لتنظيم النسل.

ج- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي، و تشجيع الآخرين على تنظيم النسل.

د- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي، و الموافقة على أن تفرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهنة وتنظيم النسل.

و يتفرع من هذا الفرض الفروع الآتية:-

أ- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهنة، و الاتجاه نحو ظاهرة تنظيم النسل.

ب- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهنة، و الممارسة الفعلية لتنظيم النسل.

ج- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهنة، و تشجيع الآخرين على تنظيم نسلهم.

د- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهنة، و الموافقة على أن تفرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

5- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة وتنظيم النسل.

و يتفرع من هذا الفرض الفروع الآتية:-

أ- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة، و الاتجاه نحو ظاهرة تنظيم النسل.

ب- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة، و الممارسة الفعلية لتنظيم النسل.

ج- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة، و تشجيع الآخرين على تنظيم نسلهم.

د- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة، و الموافقة على أن تفرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

6- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة تنظيم النسل.

و يتفرع من هذا الفرض الفروع الأتية:-

أ- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل، و الاتجاه نحو ظاهرة تنظيم النسل.

ب- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل، و الممارسة الفعلية لتنظيم النسل.

ج- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل و تشجيع الآخرين على تنظيم نسلهم.

د- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل و الموافقة على أن تفرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

الفصل الثاني
الأسرة و التغير الاجتماعي

تمهيـــــــــد:-

خلق الله الإنسان، واستخلفه في الأرض، وجعل له من نفسه زوجـاً يـسكن إليهـا، و كان واجباً عليه أن يقيم الأسرة التي تضمن له حياة مستقرة، ومستمرة.

وتعد الأسرة من الجماعات الاجتماعية التي أولاها علماء الاجتماع كغيرها من العلـوم الاجتماعية اهتماماً ملحوظاً ولا سيما أنها تعد الوحدة الاجتماعية الأساسية التي يتكون منها المجتمع البشري ذاته. إلى جانب كونها الخلية الحية التي ترفد المجتمع بأسـباب البقـاء، والنماء، والحياة المستمرة.

ومن هنا كان الإهتمام بها كبير، وواضح، ومن حقها الحصول على الحماية، والـدعم الشاملين؛ لتمكنها من القيام بمسؤوليتها التربوية، والاجتماعية الهامة.

إن جملة التغيرات المتعددة التي ظهرت على طبيعة بناءات المجتمع، ونظمه قد أثـرت بالفعل على الأسرة بصورة أساسية. فالأسرة سواء كانت نظام، أو بناء فهي جـزء مـن النسق المجتمعي تتأثر، وتؤثر فيه، وبأجزائه المختلفة، فأي تغير يحدث على أي نسق من أنساق المجتمع لابد أن يعكس آثاره على الأسرة بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، وهـي بدورها يمكن أن تؤثر في بقية الأنظمة باعتبارها الخلية الأولى للمجتمع.

وتشهد التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية التي حدثت في المجتمع الحـديث خلال القرن الماضي، والحاضر مجموعة من المشاكل التي ظهرت على بناءات الأسـرة الحديثة، ووظائفها المختلفة فقد حدثت تغيرات شملت المكونات، أو الخصـائص، والسمات، والوظائف العامة للأسرة. وانطلاقاً من اهتماماتنا الحالية ولدراستنا لمجموعـة التغيـرات الاجتماعية، والاقتصادية التي حدثت على النظام الأسري نسعى في هذا الفصل لدراسـة النظام الأسري عن طريق التعرف على الملامح التاريخية التطوريـة لدراسـة الأسـرة باعتبارها الوحدات الاجتماعية الأولية، ومعرفة أهم التعريفات التـي تـرتبط بالأسـرة. وعلاوة على ذلك يتركز اهتمامنا على دراسة أنواع، وأنماط الأسـرة، ومـا هـي أهـم التغيرات التي حدثت على النظام الأسري، موضحين العوامل التي ساعدت في هذا التغير. ثم مناقشة، وتحليل الوظائف العامة للأسرة. فالتغير الأسري حقيقـة واقعـة، ولا يمكـن إنكارها، ولا تختلف المجتمعات في هذه القضية إلا من حيث الدرجة فقط.

أولاً- مفهوم الأسرة:-

يعد النظام الأسري واحد من النظم الاجتماعية التي تتفاعل معه بصورة مكثفة في حياتنا اليومية، وقد نالت الأسرة مزيداً من اهتمام علماء الاجتماع بعد أن تعرضت لتغيرات واضحة في بنائها، ووظيفتها في المجتمعات الحديثة. وتتصف الأسرة بعموميتها في المجتمعات البشرية التاريخية منها، والمعاصرة وإن كان وجودها يتحدد في نطاق، وأوضاع، وظروف معينة يقرها المجتمع حتى ولو اختلفت تلك الأوضاع، والظروف من مجتمع إلى آخر تبقى الأسرة النواة الأساسية لأي مجتمع، كما أنها أكثر النظم الاجتماعية تفاعلاً مع النظم الأخرى في المجتمع.

وقد اختلف العلماء حول تحديد المفهوم الأسري إذ يرى البعض أنها الجماعة القرابية التي عن طريقها يتم تربية الأبناء، وقضاء بعض الاحتياجات الإنسانية المحددة، ويرى البعض الآخر أن الأسرة بناء اجتماعي يتكون من جماعة من الناس يرتبطون عن طريق روابط الدم، أو الزواج، أو التبني.(1)

ويعد الزواج شرطاً أساسياً لتكوين الأسرة فى مجتمعنا، ومعناه فعل قانوني يضع المرأة، والرجل تحت التزامات شرعية، واجتماعية لكل منهما، ويكوّنان علاقات يرضى عنها الدين، والقانون، ويقرها المجتمع، كما أنها ترتب حقوقاً، وواجبات سواء بين الزوجين، أو بينهما وبين أولادهما فيما بعد. (2)

فالزواج ينطلق من لاشيء تقريباً؛ لكي يحقق كل شيء، وهو تكوين اجتماعي لرابطة كانت ستصبح محرمة، أو غير شرعية بدون هذا الاعتراف من المجتمع، أو كانت ستحرم من حماية القانون فالمجتمع يميل إلى إضفاء صيغة قانونية على الزيجات التي تتم. (3)

ومن هنا نقول إن الأسرة تدل على الزواج مضافاً إليه الإنجاب، ولهذا نجد أنه من المألوف عدّ الزواج شرطاً أساسياً لقيام الأسرة، ونتاجاً للتفاعل الزواجي، فالزواج هو الوسيلة الاجتماعية التي تكسب الأسرة طابعها الشرعي.

1- طلعت إبراهيم لطفي. مدخل إلى الاجتماع، ط2دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة ب- ت، ص 175.

2- السيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة و السكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2002ف، ص49 .

3 - علياء شكري. الأسرة ومشكلاتها، دار الثقافة للطباعة والنشر. القاهرة، 1974ف، ص 62.

و قد ظهرت خلال السنوات الماضية عدة تعريفات لمفهوم الأسرة تتجه جميعها تقريباً إلى إبراز الارتباط الدائم نسبياً بين الرجل، والمرأة، وما يترتب على ذلك من إنجاب، ورعاية للأطفال، والقيام ببعض الوظائف التي لم تسقط عن الأسرة في تطورها من صورة إلى أخرى بتغير المجتمع، والثقافة.

"فالأسرة في اللغة هي الدرع الحصينة، وأهل الرجل، وعشيرته، وتطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك، وجمعها أسر."

ويعرّفها أحمد زكي بدوي بأنها:" الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني، وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العقل الجمعي، والقواعد التي تقرها المجتمعات المختلفة ".(1)

وهذا التعريف يتفق مع تعريف لتدبرج الذي يرى" أن الأسرة هي النظام الإنساني الأول، ومن أهم وظائفها إنجاب الأطفال للمحافظة على النوع الإنساني، كما أن النظم الأخرى تمتد أصولها في الحياة الأسرية ".(2)

وتشير كلمة الأسرة من الناحية السوسيولوجية إلى معيشة رجل، وامرأة، أو أكثر معاً على أساس الدخول في علاقات اجتماعية يقرها المجتمع، وما يترتب على ذلك من حقوق، وواجبات كرعاية الأطفال، وتربيتهم. (3)

ونلاحظ من التعريفات السابقة أنها تتفق جميعها في تحديدها للخصائص البنائية للأسرة من حيث اعتمادها على رجل، وامرأة على الأقل ينشأ بينهما اتحاد دائم بصورة يقرها المجتمع.

كما نلاحظ أن الوظيفة الجنسية، والأبوية من الأمور التي تميز الأسرة؛ لأنها المبرر الأول لقيامها، ولكن لا يعني هذا أن الأسرة تقتصر على الوظيفة الجنسية، والأبوية فقط، و إنما تقوم بعدد من الوظائف الأخرى . وبما أن الأسرة تتغير بتغير المجتمع و الثقافة تكون هذه الوظائف مرنة إلى حد كبير فقد تقوم بعدد كبير من الوظائف وقد لا تقوم إلا

1-عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص 33.

2- محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع "نظريات و تطبيقات"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1985ف، ص189.

3- سناء الخولي، المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2003ف، ص 202.

بوظائف قليلة جداً. ومن خلال الإطلاع على معظم التعريفات نلاحظ أن بعضهما يشترط وجود الأطفال في الأسرة سواء عن طريق الإنجاب، أو التبني، بينما لا تشترط ذلك بقية التعريفات، فالأسرة تتكون على الرغم من عدم إنجاب الأطفال، و يؤكد هذا ما ذهب إليه أوجبرن عندما عرف الأسرة " بأنها رابطة اجتماعية تتكون من زوج، وزوجة، وأطفالهما، أو بدون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله، أو زوجة بمفردها مع أطفالها". (1)

وأكثر تعريف شامل للأسرة هو تعريف برجس، و لوك اللذان يعرفانها " بأنها مجموعة من الأشخاص يرتبطون معاً بروابط الزواج، أو الدم، أو التبني، ويعيشون تحت سقف واحد، ويتفاعلون معاً وفقاً لأدوار اجتماعية، ويخلقون، ويحافظون على نمط ثقافي عام ".(2)

وربما يكون هو أفضل التعريفات التي وضعت للأسرة، حيث أنه يتضمن الخصائص الأساسية التي تميزها عن غيرها من الجماعات كما أنه يتسم بالشمول بحيث يضم كل الوحدات الاجتماعية التي يمكن أن يطلق عليها مصطلح الأسرة.

ومن ذلك يمكن القول أن أي تعريف للأسرة لابد أن يحتوي على مجموعة من العناصر يتمثل العنصر الأول في الأفراد الذين يتحدون مع بعضهم البعض بروابط الزواج، أو الدم، أو التبني، ويتمثل العنصر الثاني في المسكن المشترك الذي يعيشون فيه، أما العنصر الثالث فهو التفاعل بين الأفراد من خلال الأدوار المحددة بينهم، و العنصر الأخير هو المحافظة على نمط الثقافة المستمد من النمط الثقافي العام، ومحاولة تحديد هذا النمط في ضوء التغيرات الجارية داخل المجتمع.

و قد تغير مفهوم الأسرة في الحاضر فبعد أن كانت الأسرة تضم الجد الأكبر، و أولاده، وزوجاته، وزوجات أولاده، وأحفاده، أصبح الآن التركيز على الأسرة المباشرة التي تتكون من الزوج، والزوجة، والأولاد فقط. وهذا التغير ناتج عن عدة عوامل أهمها:

1- استقلال الأبناء عن أسرهم استقلالاً فكرياً، وقيمياً، واقتصادياً.

1- طلعت إبراهيم، مرجع سابق، ص176.

2- عبد الباسط محمد حسن، علم الاجتماع، الكتاب الأول، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة ب - ت، ص 399.

2- تعليم المرأة وأثره في اختلاف النظرة الاستقلالية لتكوين الأسرة نظراً لاختلاف المستويات الثقافية عن أسرتها، و أسرة الزوج الأولى.

3- أزمة المساكن التي لم تعد توفر المنزل الكبير الذي يسع الأسرة الكبيرة. (1)

ورغم كل الاعتبارات السابقة حول تعريف الأسرة إلا أنه يجب الإشارة إلى أن الأسرة تختلف عن العائلة. فالأسرة جماعة مكونة من الزوج، والزوجة، وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون في مسكن واحد في حين تتكون العائلة من الزوج، والزوجة، وأبنائهم، وغيرهم من الأقارب كالعم، والعمة، والابنة الأرملة الذين يقيمون في المسكن نفسه، ويعيشون حياة اجتماعية، واقتصادية تحت إشراف رئيس العائلة. ويمكن ملاحظة أوجه الاختلاف في النواحي الآتية:-

1- حجم العائلة أكبر من حجم الأسرة.

2- وجود العائلة يتردد أكثر في القرية، ووجود الأسرة يتردد في المدينة.

3- إن الأسرة هي الجماعة القرابية الوحيدة في مجتمع المدينة.

4- إن العائلة بالنسبة للمدينة انتماء عدة عائلات إلى أصل واحد تمثل أصغر جماعة قرابية في القرية. (2)

وإذا نظرنا إلى الأسرة بعدّها مؤسسة اجتماعية نستطيع القول بإنها دائمة، ومؤقتة في الوقت نفسه فهي دائمة من حيث كونها نظاماً في أي مجتمع إنساني في كل زمان، ومكان، ومؤقتة إن كنا نشير إلى أسرة معينة فهي تبلغ درجة معينة من النمو في الزمن، وتنحل وتنتهي بوفاة الزوجين، أو أحدهما، وزواج الأبناء و تحل محلها أسرة أخرى، وهكذا...

1- عبد المنعم محمد حسين. الأسرة ومنهجيا التربوي لتنشئة الأبناء في عالم متغير. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة 1985ف. ص29.

2- علي عبد الرازق جلبي. علم اجتماع السكان. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية.2003ف. ص231-232.

ثانياً- تطور الأسرة :-

يكتنف نشأة الأسرة، وتطورها الكثير من الغموض. وموضوع التطور من الموضوعات التي دار حولها الكثير من الجدل، فهناك فريق من العلماء يرى أن الأسرة تأخذ شكلاً خطياً في تطورها، وآخر يرى أن التطور يتخذ شكلاً دائرياً، ويخضع لظروف معينة بالنسبة لكل مجتمع يجب الوقوف عليها، وتحديدها في كل حالة. (1)

وقد مرت الأسرة بمراحل تطور متعددة فرضته ظروف المجتمعات البشرية، وأوضاعها الاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والتنظيمية بشكل عام، وقد كان لظروف تلك المجتمعات في كل فترة من فترات تطورها أثر واضح على تحديد طابع الأسرة، وشكلها، وتكوينه، والوظائف التي تقوم بها، ونمط القرابة الذي يميزها، ونظام الزواج الذي تنهض عليه كرابطة، أو كوحدة اجتماعية متميزة في نطاق المجتمع.(2)

وهذا واضح من خلال اهتمامات بوربرج في كتابيا الأسرة المتغيرة، والتي ركزت تحليلاتها على مناقشة طبيعة البيئة الاجتماعية، والاقتصادية، والإيكولوجية (المكانية) التي توجد فيها الأسرة، ومدى تأثير ذلك على الوظائف التي تقوم بها. وعلاوة على ذلك فإن طبيعة هذه البيانات أثرت على أنماط الأسرة، وأحدثت تغيرات متعددة سواء كانت بنائية، أو وظيفية على طبيعة النظام الأسري.

وقسمت بوريرج المجتمعات إلى ثلاثة أقسام هي:-

1- مجتمعات الصيد و الالتقاط:-

تميزت بناءاتها بأشكال معينة للأسرة اتسمت بنوع من التخصص، وتقسيم العمل التي حددت المسؤوليات، والواجبات بين أفراد الأسرة بما يتلاءم مع مستوى المعيشة علاوة على أن النسق الديني كان يلعب دوراً أساسياً في تشكيل العلاقات القرابية، والزواجية، ويؤثر على أنساق الملكية، والحياة الاقتصادية. (3)

وفي هذه المجتمعات ظهرت الأسرة الأموية، فكان الرجل ينشغل بالصيد،

1- علياء شكري، الأسرة و الطفولة دراسات اجتماعية وانثربولوجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ت ص269.

2- فاتية الجولاني، دراسات حول الأسرة العربية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1995، ص 13.

3- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003ف، ص249.

والمطاردة، وكانت الأم، والطفل هما العنصر الثابت من الأسرة لذا كانت السلطة العائلية في يد الأم. ولذلك يلقب به أولاده وتتوارث ثروتها كما في قبائل هنود أمريكا. (1) وفي هذه الأسر يوجد نظام تعدد الأزواج؛ أي زواج امرأة واحدة لعدد من الرجال فالزوج يغيب في رحلات طويلة بينما تستقر الأم في مكانها تجمع الثمار، وتربي أولادها، والمرأة في ظل هذا النظام تمثل المقام الأول، وكان الأب كالزائر، أو الضيف ينزل أحياناً ويفارقهم أحياناً أخرى. فعند عرب الجاهلية، وقبل ظهور الإسلام كان الولد ينتسب إلى أمه دون أبيه، ويسمى باسمها، وكانت الأم تكفل الأولاد دون الأب.

وقد أكد بعض العلماء ومنهم "مورجان و انجليز" أن التطور قد بدأ بمرحلة الشيوعية الجنسية " الزواج المختلط"، والزواج الجماعي. ودلت دراسات إثنروبولوجية، وسوسيولوجية على خطأ هذا الافتراض. وفي هذا السياق يقول روبيرت لوي في كتابه(المجتمع البدائي) إن العلاقات الجنسية التي يشير لها أصحاب النظرية التطورية ما هي إلا صورة وهمية لا يلاحظ لها وجود في أي مجتمع من المجتمعات البشرية، وإنه ليس ثمة ما يثبت أن هذه الحالة قد وجدت في أي مرحلة من مراحل تطور الجنس البشري. (2)

2- المجتمعات الزراعية:-

ظهرت هذه المجتمعات منذ أكثر من خمسة آلاف عاماً، وفيها تغيرت البيئة الاقتصادية والايكولوجية، ولاسيما أنها عرفت طريق الحياة، والاستقرار، واتخذت الأسرة أشكالاً متعددة، وتغيرت الحياة السياسية كما تغيرت الأدوار الأسرية. وكان لاستخدام اللغة، والتعليم أثر بالغ في تشكيل الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والمهنية في المجتمع ككل مما أثّر على نوعية الأسرة، وطبيعة العلاقة بين أفرادها، والمجتمع ككل.(3) ففي هذه المجتمعات انتقل نظام الأسرة من النظام الأموي إلى النظام الأبوي.

1- السيد رمضان، مرجع سابق، ص43.

2-صالح علي الزين، زينب محمد زهري، قضايا في علم الاجتماع والإنثروبولوجيا، منشورات جامعة قار يونس، 1996ف، ص169.

3- عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 249.

إن نظام الأسرة كان واسعاً كل السعة فلم يكن هناك فرق واضح بين مفهومي الأسرة، و العشيرة بل كان كل أفراد العشيرة الواحدة يرتبط بعضهم البعض برابطة متساوية الدرجة، وليست قائمة على صلات الدم كما في الوقت الحاضر، وإنما قائمة على أساس انتماء جميع الأفراد إلى توتم واحد، والمقصود بالتوتم نوع من الحيوان، أو النبات، أو الجماد، أو أي مظهر من مظاهر الطبيعة تتخذه العشيرة رمزاً لها، ولقباً لجميع أفرادها. وعند شعوب اليونان، والرومان قديما كانت الأسرة عندهم تضم جميع الأقارب من ناحية الذكور، والأرقاء، والموالي، وكل من يتبناهم رب الأسرة فيصبحون أعضاء في أسرته لهم كل حقوق الآخرين، وكانت العضوية في الأسرة تقوم على الادعاء فعلى رئيس الأسرة أن يعلن اعترافه بأولاده، أو إبعادهم عن الأسرة إذا لم يقبل الاعتراف بهم. (1)

وقد أخذت القرابة التوتمية مظاهر عديدة هي:-

أ- كانت بعض العشائر تسير على نطاق إلحاق الأولاد بتواتم آبائهم، أما الأم فتظل هي، وأسرتها غريبة عن أولادها.

ب- وكانت عشائر توتمية أخرى تسير على نطاق إلحاق أولاد بتواتم أمهاتهم فتعد الأم محور القرابة.

ج- كانت قلة من العشائر تلحقهم بتوتم المنطقة التي تظن الأم إنها حملت فيها فقد كانت بعض العشائر البدائية تعتقد في " تواتم محلية" مزودة بها الأماكن التي تحتلها العشائر.

وفي المجتمعات التوتمية كانت وظائف الأسرة واسعة. فالأسرة هي الوحدة الاقتصادية، وهي الهيأة السياسية، والتشريعية، والقضائية، والدفاعية، والدينية. (2)

وفي هذه المجتمعات انهار نظام تعدد الأزواج، وظهر نظام تعدد الزوجات، وكان وراء انتقال القرابة من أموية إلى أبوية عدة اعتبارات هي:-

أ- تعلم الإنسان الزراعة واستقر في الأرض وبقي الرجل بجوار زوجته وأولاده.

ب- التطور الديني من النظام التوتمي إلى نظام عبادة الأرواح، و الأجداد، ونسب الأفراد إلى عصبيات معروفة تاريخياً.

1- أبو بكر يوسف شلابي، المدخل إلى علم الإنسان، الجامعة المفتوحة، طرابلس ب- ت، ص171-172.

2- مصطفى الخشاب ، دراسات علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1995،ص ص54-55 .

ج- انتشار المعتقدات الخرافية التي تنسب النساء إلى الأرواح الشريرة.

د- اتساع ظاهرة الحرب بين العشائر، وظهور قوة الرجل، والإبقاء على الذكور بجانب أبنائهم في وقت الشدائد مما أدى إلى التقليل من شأن المرأة.(1)

3- المجتمعات الصناعية :-

وترتبط هذه المجتمعات بنوعية المجتمعات الصناعية التي جاءت بعد حدوث الثورة الصناعية والتي أحدث تغيرات في أنماط الحياة الاجتماعية، و الاقتصادية، و السياسية كما ظهرت تغيرات في الأدوار، والمراكز داخل الأسرة نتيجة لخروج المرأة للعمل وتغيرت أنماط السلطة، وظهرت المؤسسات التربوية، والعلمية، والترفيهية لتشارك أو تقوم بدور الأسرة في المجتمعات التقليدية. (2)

وعندما نشأت المدن و الكيانات السياسية ساهمت في الحد من سلطة الأب المطلقة وانتزعت السلطة الحاكمة في المدينة كثيراً من الحقوق التي أصبحت تنظم عن طريق القوانين. وقد مهد ظهور المدن تقلص حجم الأسرة شيئاً فشيئاً إلى أن ظهرت الأسرة الزوجية (النووية)، ومع ذلك توجد رواسب وبقايا للأسرة الممتدة خاصة في المناطق الريفية إلا أن رب الأسرة لا يتمتع بنفس الحقوق والسلطات التي كانت لدى رب الأسرة الأبوية فقد سلبت منه تلك السلطات ووضعت في يد الهيئات الحكومية التي تنظم العلاقة على أساس قانوني ترتب عليه، وأصبحت علاقات أفراد الأسرة سواء كانت ممتدة، أو نووية خاضعة لقوانين معينة تحدد واجبات، ومسؤوليات كل منهم اتجاه الآخرين من أعضاء الأسرة. (3)

وقد استقر الزواج أخيراً عندما ظهرت الأسرة الزواجية (النووية) وهي أسرة تتكون من الزوج والزوجة والأبناء المباشرين، وتمثل الأسرة النووية الشكل السائد اليوم في المجتمع الحديث، وخاصة المجتمعات الصناعية، وخلال القرنين الماضيين حدث تطور واضح في أنماط الأسرة فتغير من النمط الممتد إلى النووي، وعادة ما توجد الأسرة

1- حسين عبد الحميد احمد رشوان ،الأسرة والمجتمع-مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2003ف، ص ص53-56.

2- عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص250.

3- فادية الجولاني، ميادين علم الاجتماع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1993ف، ص38.

الممتدة في المجتمعات التقليدية أو المجتمعات التي تمر بمرحلة ما قبل الصناعة بينما توجد الأسرة النووية في المجتمعات الصناعية الحديثة وقد وجد عالم الاجتماع الأمريكي وليام جود أن هناك بعض الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الأسرة النووية على نحو ما يصاحب التصنيع ومن هذه الأسباب أن الحياة في المجتمع الصناعي تتطلب نوعاً من الحراك أو التنقل الجغرافي فالأسرة النووية تحرر أعضائها من قيود المكان والارتباط بالأقارب. (1)

وإذا نظرنا إلى الأسرة الليبية سواء كانت ريفية، أو حضرية نجدها أسرة أبوية السلطة أي أن الأب رئيس الأسرة و مصدر السلطة، وهو الذي يدير شؤونها، والنسب فيها يتبع خط الأب.

ومن خلال بعض الدراسات يتضح أن الأسرة الليبية هي أسرة نووية، ففي دراسة محمد الطبولي أشار إلى أن هناك تغيرات عديدة حدثت للأسرة الليبية منها التحول من أسرة مركبة "ممتدة " إلى أسرة نووية صغيرة مستقلة .(2)

وقد أوضح أحمد سالم الأحمر في دراسته عن الأسرة الليبية الحضرية أسرة صغيرة الحجم، وتميل نحو النمط النووي.(3)

وفي دراسة زينب أبو زيد توصلت إلى أن حجم الأسرة الليبية، و بالتحديد في مدينة سرت يميل إلى الحجم المتوسط، حيث بلغت نسبة حجم الأسرة التي تتراوح عدد أفرادها من 2-5(30%)، و هي تمثل الأسرة صغيرة الحجم. بينما تبلغ الأسر متوسطة الحجم نسبتها 48%، و تمثل النسبة الأقل في الأسرة كبيرة الحجم و التي يتراوح عدد أفرادها من 11 فما فوق 22%.(4)

ولقد أظهرت نتائج التعداد العام لسكان ليبيا عام 1995ف أن غالبية الأسرة الليبية تتكون

1- طلعت إبراهيم، مرجع سابق، ص 177.

2- محمد عبد الحميد الطبولي، الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العربية الليبية ومشاركتها في العمل ، بحث قبل للنشر من كلية الآداب والتربية والعلوم ، جامعة قاريونس ، 1998ف، ص

3- أحمد سالم الأحمر،الأسرة الليبية الحضرية تركيبها و وظائفها و مشكلاتها، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول،1989،ص52.

4- زينب أبو زيد، بعض محددات التغير الاجتماعي وعلاقتها بأساليب التنشئة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة التحدي،2004ف، ص251.

من عائلة واحدة حيث بلغت نسبتها 88% من إجمالي عدد الأسرة الليبية المقيمة في الجماهيرية ، وبلغت الأسرة التي بها ثلاث عائلات 1%، والأسرة التي بها عائلتان 7% أما بالنسبة الأسر التي لا يوجد بها عائلات 4%.(1)

وتختلف الأسرة الليبية من حيث حجم ونوع التجمع السكاني والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول (1) يوضح توزيع الأسر حسب فئات حجم الأسرة و نوع التجمع السكاني.

فئات حجم الأسرة (عدد أفراد الأسرة)	نوع التجمع السكاني				المجموع	النسبة
	حضر		ريف			
	عدد الأسر	النسبة %	عدد الأسر	النسبة %		
فرد واحد	10073	1.42	2735	2.30	12808	1.54
3-2	97824	13.76	16769	14.12	114593	13.81
5-4	181822	25.57	27590	23.23	209412	25.24
7-6	180999	25.46	26856	22.61	207855	25.05
9-8	122552	17.24	20439	17.21	142992	17.23
11-10	68200	9.59	13078	11.01	81278	9.80
12 فأكثر	119476	6.96	11309	9.52	60785	7.33
المجموع	710947	100.00	118776	100.00	829723	100.00

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق ،المسح الاجتماعي و الاقتصادي،الجزء الأول،الخصائص الديمغرافية، 2002- 2003 ف، ص38.

وكنتيجة للتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية التي حدثت أخذ نطاق الأسرة يضيق شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى الحد الذي استقر عليه الآن في معظم الأمم في العصر الحاضر وهو ما يعرف باسم الأسرة النووية ، ومع ذلك فالأشكال القديمة للأسرة لم تنقرض تماماً فما تزال كثير من الأمم التي تسير على نطاق الأسرة النووية توجد لديها رواسب من النظم القديمة.

1- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج العامة، للسكان عام 1995ف، ص 26- 27.

فعلى سبيل المثال، نجد في الدول الإسلامية ينتمي كل فرد إلى أسرتين هما أسرة عمومته وأسرة خؤولته، ويرتبط بأفراد كليهما بطائفة من الروابط الاجتماعية، والقانونية، وبكثير من الحقوق، والواجبات ذلك إلى جانب انتمائه إلى أسرته الخاصة التي تتألف من أبويه وأولادهما.(1)

وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نلخص تطور الأسرة على نحو يبدأ بالاتساع إلى الضيق حيث كانت الأسرة قائمة على رابطة التوتم أكبر حجماً وأكثر إتساعاً، ثم بدأ حجمها يتقلص إلى الأسرة الممتدة ، والتي ضاق نطاقها عن الأسرة ثم تقلص حجم الأسرة إلى الأسرة النووية التي تسود المجتمعات المعاصرة بشكل ملحوظ.

ثالثاً: أنماط الأسرة:-

إن الأسرة موجودة في كل المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها لما تحتله من أهمية أساسية في أي مجتمع كان، ولا يوجد مجتمع يقتصر على نمط واحد من الأنماط الأسرية بل تتنوع هذه الأنماط حسب المناطق الجغرافية و الظروف و الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية داخل المجتمع.

ولهذا برزت أنواع عديدة من الأنماط الأسرية وقد درج الباحثون على تصنيف هذه الأنماط وفقاً للآتي :-

1-من حيث الانتساب الشخصي :-

أ- أسرة التوجية :-

و هي الأسرة التي يولد فيها الفرد و تتكون منه و من إخوته و من ولديه و من خلالها يكتسب العادات، والتقاليد، والقيم، والمعايير الاجتماعية، وتعمل على إعداده لأداء دوره في المجتمع.(2)

1- علي عبد الواحد الوافي، الأسرة والمجتمع، ط 8 دار النهضة للطباعة والنشر، الفجالة، القاهرة، ص 13-14.

2- سناء الخولي، مرجع سابق، ص203.

ب- أسرة الإنجاب(أسرة التكوين) :-

وهي الأسرة التي يكونها الفرد عن طريق الزواج وتتكون منه ومن زوجته وأطفالهما.(1)

2- من حيث أنماط السلطة:

توجد أربعة أنماط من هذه الأسر " الأبوية" التي يكون الأب فيها سلطان واسع على أبناءه و زوجاتهم و أولادهم وهناك الأسر " الأمومية " التي تكون فيها السلطة للأم و الأسرة " البنوية " التي يسيطر عليها أحد الأبناء و الأسرة القائمة على أساس " المساواة " وهي التي تقوم فيها العلاقة بين أفراد الأسرة على أساس ديمقراطي. (2)

3- من حيث محور القرابة :-

هناك أسرة تقوم على قاعدة التسلسل القرابي الأبوي بمعنى أن الطفل سواء كان ذكراً أو أنثى ينتمي إلى أسرة أبيه أما أمه و أفراد أسرتها فيعتبرون أجانب عنه لا تربطه بهم أية رابطة من روابط القرابة وهناك أسرة تقوم على قاعدة التسلسل في خط الأم وهو ما يسمى بالنظام الأموي فالولد يلتحق بأمه وأسرة أمه أما أبوه وأفراد أسرته فيعتبرون أجانب عنه لا تربطه بهم أية رابطة وهناك أسر يكون فيها محور القرابة معتمد على الناحيتين معاً وتعرف هذه الأسر بالنظام المزدوج كما يمكن رد نسب الشخص الواحد إلى جميع أقاربه عن طريق التعرف على العلاقات القرابية التي تربطه بأجداده الأربعة " جدين للأب و جدين للأم " وفروعهم وحواشيهم بينما نجد في نمط النسب الأحادي تعطى الأهمية لجد واحد هو أبو الأب في نظام النسب الأبوي و أم الأم في نظام النسب الأموي. (3)

4- من حيث موقع الإقامة :-

تشكل قاعدة السكن أنماط أربعة هي:-

أ – الأسرة التي يقوم فيها الزوجان مع أسرة والد الزوج.

ب- الأسرة التي يقيم فيها الزوجان مع أهل الزوجة.

1- سناء الخولي، مرجع سابق، ص204.

2- السيد رمضان، مرجع سابق، ص37.

3- عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص401،402.

ج- بعض المجتمعات تترك للزوجين حرية الاختيار بين سكن أهل الزوج أو سكن أهل الزوجة.

د- قد يسكن الزوجان بعيداً عن أهليهما في مسكن جديد مستقل. (1)

5- من حيث الشكل :-

أ- الأسرة النووية:- الزوجية.

يستخدم مصطلح الأسرة النواة وكذلك الأسرة الزوجية للإشارة إلى الأسرة المكونة من الزوج والزوجة و أطفا لهما المباشرين والفرق الوحيد بينهم إن الأسرة النواة يمكن أن يقيم مع أفرادها أحد الوالدين أو أحد الأقارب مثل الأخ أو الأخت أما الأسرة الزوجية فهي قاصرة على الزوجين و أطفا لهما فقط. (2)

ويعد هذا النوع هو الأساس الأول في تكوين الأسرة الليبية، وتتوقف درجة التماسك و التكيف على مدى استقلاليتهما كأسرة، وقلما تتفكك أو تنفصل بسبب الانسجام، والتوافق بين أفرادها. (3)

وهذا النوع يظهر في المجتمعات الحضرية وهو أخد في الانتشار بشكل متسارع نظراً لظروف التقدم والتطور والتغير الحاصل في المجتمعات الإنسانية وتعتبر الأسرة النووية في المجتمعات الحديثة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية التي يتركز فيها اهتمام الأسرة على الزوج و الزوجة والأطفال بالدرجة الأولى ماعدا ذلك يعتبر ثانوياً وفي مثل هذا النوع من الأنماط الأسرية نجد إن العلاقات القائمة على الدم والقرابة قد أخذت في التراجع وبدأت علاقات المصاهرة والنسب هو الذي يمثل المرتبة الأولى.

وتمثل الأسرة النووية ظاهرة اجتماعية عالمية، ولا تعني عالمية هذه الأسر، إن البناء الأسري مماثل في كل مكان بل على العكس من ذلك يختلف باختلاف الزمان والمكان.

1- عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص402.

2- سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1984ف، ص65.

3- محمد علي الضبيع، من مشكلات الأسرة الليبية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع و الإعلان، طرابلس، 1984ف، ص 45.

وباستطاعتنا أن نقرر عالمية الأسرة إلى الوظائف التي تؤديها والمشكلات التي قد تترتب على قيام أي جماعة أخرى تقوم بهذه الوظائف.(1)

ولهذا فإن الأسرة النووية هي الأسرة التي:-

1- تشبع الحاجات الجنسية وتضعف الطاقة الهدامة للمنافسة الجنسية.

2- توفر للمرأة الحماية أثناء فترات الحمل وكذلك أثناء أشهر الرضاعة وسنواتها.

3- لقد فرض دور المرأة في الإنجاب وكذلك الاختلافات الفسيولوجية بين الجنسين أفعالاً ترتبط بها دون الرجل مما ترتب على ذلك ظهور تقسيم للعمل يقوم على أساس الجنس يعتبر أكثر فعالية لمعيشة الأسرة النووية.

4- جماعة ضرورية لعملية غرس الثقافة فالوالدين المقيمان إقامة دائمة مع الأطفال لديهم المعرفة الملائمة التي تتطلبها عملية غرس الثقافة والتي يخضع لها الأطفال من كلا الجنسين. (2)

وتعد الأسرة النووية أصغر وحدة قرابية في المجتمع وهي ظاهرة عالمية تثبت وجودها في كل مراحل التطور البشري وتعتبر النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصرة وهي خاصية هامة من خصائص المجتمعات الصناعية الحديثة ويعد شيوعها إلى عدد من العوامل الناتجة عن عملية التغير منها سيطرة النزعة الفردية التي انعكست على كثير من مظاهر الحياة كذلك صعوبة توفر السكن الذي يمكن أن يؤدي إلى أكثر من أسرة واحدة.

والنظام الأسري في هذا النمط يقوم في الأغلب على وجود جيلين لا أكثر وهذا يجعل فرصة استمرار الأسرة قليل فمجرد زواج الأبناء أو وفاة احد الوالدين يختل بناء الأسرة مما يؤدي إلى نهايتها.(3)

1-بوتومور، تمهيد في علم الاجتماع،ترجمة محمد الجوهري و آخرون، دار المعارف، الإسكندرية 1974ف، ص206.

2- مارفن هاريس، الانثروبولوجيا الثقافية، ترجمة السيد أحمد حامد، الجزء الأول، منشأة المعارف، الإسكندرية،1990ف، ص136.

3- فيمي سليم الغزوي و آخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، ط3، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان 1997ف، ص216.

4- الأسرة الممتدة:-

هي أسرة يرتبط فيها الأفراد بعضهم ببعض من خلال أصل قرابي واحد،و يحتوي على نماذج من الأسرة النواة و قد عرفها روسور و هاريس بأنها " علاقة معينة من مجموعة من الأفراد و تربطهم المودة و التراحم ،من خلال الزواج و الإنجاب، و هي أوسع من الأسرة النواة بحيث تمتد لثلاثة أو أربع أجيال بدءاً من الأجداد إلى الأحفاد و هذه الأسر هي جماعة متضامنة و الملكية فيها عامة و السلطة فيها لرئيس الأسرة أو الجد الأكبر.(1)

إن ظاهرة امتداد الأسرة الممتدة في الريف أو البادية ترتبط بطبيعة النظام الاقتصادي البدوي و الريفي الذي يحتاج إلى أيدي عاملة متعددة تتعاون في أداء مختلف الأعمال الرعوية و الزراعية.

ففي إطار المجتمع الرعوي و الريفي الزراعي الذي يعتمد على الإنتاج اليدوي في الصناعات الريفية و الشعبية التقليدية، يسود هذا النمط من الأسر ،حيث يتعاون الأفراد جميعاً من أجل تأمين مستلزمات المعيشة و من مميزاتها إنجاب العديد من الأطفال ،لزيادة عدد الأفراد العاملين فيها و الذين يعدون قوة بشرية عاملة و منتجة،مع ملاحظة إنجاب عدد كبير من الأبناء لا يشكل عبئاً على الوالدين،حيث تتوفر الرعاية الدائمة في جو من التكافل الاجتماعي الذي يتفق مع الشروط الاجتماعية و القيمة السائدة.(2)

و يمكن حصر أوجه الاختلاف بين الأسرة النووية و الممتدة في الآتي:-

1- حجم الأسرة النووية أصغر من حجم الأسرة الممتدة، فالأسرة النووية تتكون من الزوج و الزوجة و أطفالها، و الأسرة الممتدة تتكون الأب و الأم و الأبناء و الأقارب الذين يسكنون في منزل مشترك.

2- "يخيم الجو الديمقراطي عامة علي الأسرة النووية، بينما يخيم الجو الديكتاتوري على الأسرة الممتدة، و مما يزيد من ديمقراطية الأسرة النووية عدم تعرض الزوج للقيود التي تفرضها عليه سلطة الأقارب، مثل سلطة الأب، الجد، الأخ الأكبر."(3)

1- حسين عبد الحميد رشوان، الأسرة و المجتمع، مرجع سابق، ص34-35.

2- محمد أحمد عقيلة وآخرون،السكان والتربية والتنمية في الوطن العربي، دار طارق دار الكندي،1997اف، ص102.

3- عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص53.

وهذا يعني أن السلطة في الأسرة الممتدة تكون استبدادية، وتتمركز في يد رئيس الأسرة، فالرجل هو الذي يقرر في جميع أمور الأسرة،في حين تكون السلطة قائمة على المساواة و التفاهم و المشاركة بين أفراد الأسرة النووية.

3- تمثل أوجه الاختلاف أيضاً في تربية الأبناء، ففي الأسرة النووية يتولى الأبوان رعاية أطفالها و الأقارب نادر ما يسهمون في ذلك،بينما في الأسرة الممتدة يشارك كل من الوالدين و الأقارب في تربية الأطفال و رعايتهم.(1)

و هذا يؤكد على أن انتشار نمط الأسرة الممتدة يساهم في التقليل من عبء التنشئة الاجتماعية الذي يتحمله الآباء، ويجعل مسئولية تربية الأبناء مشاعة بين عدد كبير من البالغين في نطاق هذه الأسر، و هذا يخلص ألام من الشعور بالتنافر بين الأولاد، وبالضغوط الاجتماعية التي قد تشعر بها في نطاق الأسرة النووية.

4- في الأسرة الممتدة يرتب الأباء زواج الأبناء وفقاً للاعتبارات الاقتصادية و المركز الاجتماعي، أما في الأسرة النووية الحديثة فيتم الزواج بين الشابين المتزوجين على أساس الاختيار والتوافق الشخصي بينهما. (2)

5- غياب التأثير المباشر للأقارب على علاقة الزوجين في الأسرة النووية في حين نجد أن الأسرة الممتدة يخضع الزوج و الزوجة في علاقاتهما في أغلب الأحيان لسلطة الأقارب.(3)

ففي الأسرة النووية يكون الزوجان أكثر تفاهماً، وبالتالي تكون علاقتهما أقوى أما في نطاق الأسرة الممتدة، ونتيجة لزيادة حجم الأسرة، وتشعب الوظائف، تضعف العلاقة بين الزوج والزوجة.

3- الأسرة المتعددة :-

وتنقسم هذه الأسر إلى نظام تعدد الزوجات ونظام تعدد الأزواج فالأسرة متعددة الزوجات يكون للرجل أكثر من زوجة وعلى هذا الأساس تتكون الأسرة من أكثر من وحدة نووية

1- عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص54.

2- السيد رمضان، مرجع سابق، ص 34.

3-فهمي سليم الغزوي وآخرون، مرجع سابق، ص218.

واحدة يقوم الرجل في كل منها بدور الزوج. ونظام تعدد الأزواج هو زواج امرأة بعدد من الرجال وينقسم إلى قسمين يسمى القسم الأول بالشكل الأخوي وتشرط بعض المجتمعات أن يكون هؤلاء الأزواج إخوة والشكل الثاني غير الأخوي وفيه يتزوج عدد من الرجال لا تربطهم صلات الدم امرأة واحدة تتمتع بمركز اجتماعي مرتفع.(1)

ويرجع نظام تعدد الأزواج إلى ظروف الفقر الشديد فإذا لم تستطع الأسرة توفير زوجة لكل ابن من أبنائها فإنها توفر زوجة واحدة للابن الأكبر وهي تصبح بذلك زوجة له ولأخوته الأصغر في نفس الوقت. (2)

وقد اختلفت المجتمعات في إباحة تعدد الزوجات فبعضها قررته في حالات المرض والعقم والبعض الآخر أطلقها بدون قيد أو شرط وجعلت العدد مرهوناً بقدرة الزوج ومطالبه الخاصة والبعض الآخر جعلته في طبقات معينة وقد حددت الشريعة الإسلامية عدد الزوجات بأربع زوجات ووضعت له شروط منها العدل بين الزوجات.

التغير الأسري:-

قبل أن نتناول التغير الأسري لابد أن نوضح ما المقصود بالتغير، فالتغير ظاهرة عيانية موجودة في كل مستويات الوجود في المادة الحية وغير الحية وأيضاً في الحياة الاجتماعية.(3)

ويعرف التغير الاجتماعي بأنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، والتغير على هذا النحو ينصب على كل تغير يقع في التركيب السكاني للمجتمع وفي بنائه الطبيعي أو نظمه الاجتماعية أو أنماط العلاقات الاجتماعية أو القيم والمعايير التي تؤثر على سلوك الأفراد، والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم في مختلف التنظيمات الإنسانية التي ينتمون إليها. (4)

1-حسين عبد الحميد رشوان، الانثربولوجيا في المجال التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1989ف، ص95-97.

2- حسين رشوان،الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص 39.

3- محمد أحمد الزغبي، التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع الاشتراكي وعلم الاجتماع البرجوازي، دار الطليعة، بيروت،1991ف، ص39.

4- محبوب عطية الفالدي، التغير الاجتماعي، الجامعة المفتوحة، طرابلس،2000،ص 20-21.

كما يعني إحداث تغيرات جوهرية في البنيان الاجتماعي والمهام الخاصة بالأجهزة الاجتماعية ويقصد بالبنيان الاجتماعي تلك التغيرات التي تحدث في أنماط التفاعل بين الأفراد والعلاقات الاجتماعية والتي تحكمها المعايير الاجتماعية من ناحية ونظام الثواب والعقاب من ناحية أخرى، أما التغير في المهام فهي تلك التغيرات الخاصة بوظائف العناصر المكونة لهذه الأجهزة في مثل الأسرة، دور القيادة، المؤسسات الاقتصادية والسياسية.. الخ. (1)

ونستخلص مما سبق أن التغير الاجتماعي يعني التحول الذي يقع في البناء الاجتماعي من حيث القيم والمعايير والإنتاج الثقافي المادي والمعنوي كما يشمل التغير في وظائف هذا البناء.

والأسرة كوحدة اجتماعية تؤثر وتتأثر بالمناخ الاجتماعي الحيط بها، بل هي مرآه عاكسة لكافة مظاهر التغير الاجتماعي.

وقد أدت عمليات التحضر والتحديث التي يمر بها المجتمع الليبي والتي أدت إلى انتقاله من مجتمع زراعي رعوي إلى مجتمع صناعي حضري إلى حد ما يسكن معظم أفراده المدن ويعملون ويحترفون حرفاً لها صلة وثيقة بنمط الحياة الحضرية، هذا الوضع الجديد أدى إلى أحداث تغيرات في التركيبة الأسرية ونمط العلاقات القرابية . (2)

فالتغيرات الاجتماعية الاقتصادية التي شهدها العالم المعاصر أثرت على التركيب الاجتماعي بصورة عامة ومؤسساته البنائية كالأسرة بصورة خاصة فقد تبدلت الصفات التقليدية التي كانت تميز الأسرة التقليدية كتركيبها و وظائفها وعلاقاتها القرابية. (3)

ولذلك نهدف إلى شرح وتوضيح أهم التغيرات التي طرأت على الأسرة مركزين على تشخيص وتفسير صفاتها ومميزاتها كما تنعكس في حجمها و وظائفها.

وقبل التطرق إلى شرح ذلك لابد أن نوضح عوامل التغير الأسري.

1- فاروق رشوان البوهي، فاطمة عبد القادر حسن، في أصول التربية(اجتماعيات التربية) شركة الجمهورية الحديثة، الإسكندرية، 2002ف، ص 231.

2- لوجلي صالح لزوي، المدينة المتغيرة، اجداب(نموذج للنمو الحضري و التغير الاجتماعي و الثقافي و الاقتصادي في ليبيا) منشورات جامعة قار يونس، بنغازي،1999ف، ص 176.

3- إحسان محمد الحسن،التصنيع وتغير المجتمع، ط2 دار الشئون الثقافية العامة للطباعة والنشر، بغداد،1986 ف، ص93.

عوامل التغير الأسري:-

إن دراسة التغير في أي مجتمع مرتبطا بالماضي والرؤية المستقبلية وتوقعاتها ذلك أن الماضي و المستقبل جزء من الحاضر.

والتغير في أي مجتمع هو محصلة عوامل داخلية و خارجية تتمثل في التغيرات السكانية والتكنولوجية كذلك فهي نتاج تراكمات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية بل ونتاج سياسات تنموية طبقت خلال فترات متتالية،

ويذهب البعض إلى أهم العوامل التي تؤدي إلى تغير المجتمع تكمن في المجتمع ذاته مثل الهجرة و الزيادة السكانية ولكن وجود مثل هذه العوامل الداخلية لا تنفي وجود عوامل خارجية تكون بمثابة عوامل مساعدة أو معوقة لعمليات التغير ويذهب بعض الباحثين إلى أن العوامل الخارجية قد يكون لها وقت معين للتأثير الواضح والفعال في عملية التغير ولكن هذا لا يعني استبعاد العوامل الداخلية التي تلعب دورها في التمهيد لأي تغير.(1)

والواقع إذا نظرنا للعوامل التي تؤدي إلى تغير مجتمع ما لوجدنا إن ثمة استحالة في أن تقتصر هذه العوامل على واحد فحسب سواء كان داخليا أو خارجياً. فلابد من وجود عدد من العوامل التي قد يكون بعضها مباشر والآخر غير مباشر أو قد يكون بعضهما أكثر وضوحاً من الآخر.

ومن الممكن تحديد عدداً من العوامل يحتمل أن يكون لها تأثير فيما يلحق الأسرة من تغيرات ومن بينها:-

1- العامل الجغرافي" الإيكولوجي".

"يقصد بالعامل الجغرافي مكونات البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان، ومنها الموقع. والتضاريس والتربة والمناخ والثروات المعدنية والحيوانية"[2] ...الخ

"ومن الواضح أن كل أسرة تعيش دائماً في مكان معين وطبيعة هذا المكان تؤثر بالضرورة على أنشطة الأسرة فأي تغير يحدث في الظروف الجغرافية سوف يؤدي إلى تغيرات في الأسرة، فمثلاً حدوث زلزال أو فيضان سيحدث تغيرات في اتجاهات وسلوك أعضاء الأسرة الذين يسكنون هذه المناطق."

1- فاروق إسماعيل،التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1998ف،ص71.

2- عبدالقادر القصير، مرجع سابق، ص 78

فالإنسان يتأثر بالدورات اليومية التي تحدث نتيجة دوران الأرض حول محورها وبالدورات السنوية الناتجة عن دوران الأرض حول الشمس والدورات الشهرية الناتجة عن دوران القمر حول الأرض، كل هذه التغيرات الجغرافية الدورية تؤثر بدون شك في الأنشطة التي تمارسها الأسرة خلال دورة الأعوام. (1)

إلا أن الإنسان لا يخضع للعوامل الجغرافية خضوعاً تاماً بحيث تتحكم في حياته ومصيره فقد استطاع بالعلم أن يطور البيئة، أن يستخدم مصادرها استخداما إيجابياً لرفاهيته، كما إنها لم تعد إلى حد كبير حتمية في تحديد مجالات نشاطه. (2)

2- العامل السكاني" الديموجرافي" :-

ويقصد بالديموغرافيا مجموعة العناصر المتعلقة بالهيكل السكاني من حيث الزيادة أو النقصان ومن حيث الكثافة أو التخلخل، وكذلك التوزيع حسب الهرم السكاني.(3)

فهذا العامل يتسع ليشمل حجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم من حيث معدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية في السكان وعمليات الهجرة الداخلية، والخارجية، واستحداث مناطق جديدة للعمران والسكن ونسبة الأطفال أو الشيوخ أو الشباب إلى سكان المجتمع وأثر ذلك في العمل والإنتاج والاقتصاد القومي.

وعلى ذلك فإن تغير في حجم أو توزيع الناس يؤدي بالضرورة إلى إحداث تغيرات اجتماعية وبتتبع التاريخ نجد إن أي نقص أو زيادة في السكان كانت تؤدي إلى تحسولات في أنماط حياة الأسرة. فالنمو السكاني السريع تتبعه مشاكل معينة مثل النقص في الطعام وفي فرص العمل والإسكان أو المدارس، "ومع ذلك فإن العامل الديموجرافي على ما له من دور في تغير الأسرة، إلا إنه ليس كافياً بمفرده لتفسير التغير." (4)

1- سناء الخولي،الأسرة والحياة العائلية،مرجع سابق،ص 126.

2-هناء حافظ بدوي، أساسيات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2002ف، ص65.

3- محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، ط2، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ، 1996ف، ص125.

4- سناء الخولي،الأسرة و الحياة العائلية،مرجع سابق،ص127.

3- العامل الاقتصادي:-

أثر التغير التقني في جميع النظم الاجتماعية في كل المجتمعات التي حدثت فيها تاركاً سمات بارزة على كل ناحية من نواحي الحياة.

ويشمل العامل الاقتصادي عدة متغيرات فرعية منها التصنيع والتحضر فتقلص حجم الأسرة من ممتدة إلى نووية يرجع إلى التصنيع، فالأسرة قبل التصنيع كانت تتميز بالامتداد بالحجم وسيادة النزعة الجمعية وسيطرة العامل القرابي والتسلط الأبوي والاكتفاء الذاتي ومع انتشار الصناعة بدأ في الظهور نمط أسري جديد أكثر تكيفاً لما له من خصائص بنائية و وظائفية لتتناسب مع المتطلبات الجديدة.(1)

مع ملاحظة أن التصنيع ليس سبب رئيسي في تحول الأسرة من ممتدة إلى نووية وسوف يأتي ذلك موضحاً في التغير في تركيب الأسرة.

وقد أثرت الصناعة على الحياة الأسرية بصورة مباشرة، أو غير مباشرة فالصورة المباشرة تتضح من تأثير الظروف والاتجاهات المرتبطة بنوع معين من المهنة على ظروف و اتجاهات مجال الأسرة أما الصورة غير المباشرة نجد إن الارتباط بين المهنة والأسرة يحدث من خلال الطبقة الاجتماعية ومعنى ذلك أن الاشتغال بمهنة معينة يرتبط بانتماء الفرد إلى طبقة اجتماعية معينة يمارس أعضائها نماذج وسلوكيات واتجاهات متميزة.(2)

ويمكن القول بأن أي تغير في الاقتصاد أو أي تغير في الدخل الفردي يمكن أن يؤثر في الأسرة أو الأنماط الأسرية فكلما اتسع نطاق النسق الاقتصادي من خلال التصنيع والتحضر يظهر ميل إلى قيام شكل من أشكال الأسرة الزواجية.

4- العامل الأيدلوجي:-

"الأيدولوجيا تعني النظام الفكري و العاطفي الشامل الذي يعبر عن مواقف الأفراد من

1- محمد أحمد بيومي،عفاف عبد العليم ناصر،علم الاجتماع العائلي،دراسة التغيرات في الأسرة العربية،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2003ف، ص74.

2- باركر و آخرون،علم الاجتماع الصناعي،ترجمة محمد علي محمد و آخرون،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، ص ص48-49.

العالم و المجتمع و الإنسان، وقد طبق هذا الاصطلاح بصورة خاصة على الأفكار،و العواطف و المواقف السياسية التي هي أساس العمل السياسي و تنفيذه و شرعيته." (1)

فالأيديولوجية إذن مجموعة الآراء و المعتقات التي تسود في مجتمع معين،و تعتبر عنصراً أساسياً في توجيه قوى الحياة الاجتماعية،و بطبيعة الحال لا تعمل في فراغ بل في وسط اجتماعي و بيئة اجتماعية معينة،فالعلاقة بين الفرد و المجتمع تلعب الدور الأكبر في صنع التاريخ،و في توجيه الحضارة فالأفراد أنفسهم يؤثرون في الجماعات التي يعيشون فيها فهم ليسوا فقط مستقبلين لهذه الأفكار الأيديولوجية بل لعل التفاعل بين العامل السابق (الديموغرافي) و البيئة الاجتماعية هي السبيل لانتشار و قبول أيديولوجيات معينة تؤدي إلى كثير من مظاهر التغير.

أما عن دور الأيديولوجيا في تغير الأسرة فيظهر بوضوح في ارتفاع مستوى رعاية فائقة و خدمات لم يتيسر لهم الحصول عليها من قبل،ففي الماضي كان توجيه الآباء نحو تربية أطفالهم هو معاملتهم بحزم شديد،أما اليوم فيحصل الأطفال على قدر كبير من الحنان، والتدليل، ويمكن تفسير ارتفاع مستوى رعاية الأطفال في الوقت الحالي بنقص عددهم في الأسرة بسبب فاعلية و سائل تنظيم النسل و اتجاه المرأة الحديثة إلى التقليل من الإنجاب، هذا إلى جانب التقدم العلمي الملحوظ في مجال رعاية الأطفال الذي ساد المجتمعات اليوم.(2)

و عموماً فقد أصبحت الديموقراطية، والحرية، وإتاحة الفرص للتعبير عن الذات من المفاهيم الرئيسية في الأيديولوجية الحديثة و أصبحت الأسرة تميل إلى أن تكون جماعة تربطها المحبة و العلاقات الشخصية الوثيقة أكثر من العلاقات القرابية.

5- العامل التكنولوجي:-

التكنولوجيا هي كل ما ابتكره الإنسان للعمل على إشباع حاجاته المختلفة و تعني مجموعة المعارف، والخبرات المتراكمة و المتاحة و الوسائل المادية و التنظيمية التي

1- عبد القادر القصير،مرجع سابق،ص81.

2- سناء الخولي،الأسرة و الحياة العائلية،مرجع سابق،ص128.

مجالات مختلفة بغية إشباع الحاجات البشرية المتزايدة سواء على صعيد الفرد أو المجتمع.(1)

و إذا نظرنا إلى هذا التعريف نستطيع معرفة هدف التكنولوجيا، فقد نشأت للتقليل من المجهود العضلي و الجسماني الذي يبذله الإنسان في العمل،و تعمل على تحقيق الرفاهية،و رفع مستوى المعيشة و إتاحة وقت فراغ أطول.

و تأثير التكنولوجيا على الأسرة يكون في العادة بطريقة غير مباشرة، و ذلك من خلال التصنيع و الحضرية و نمو المدن أما تأثيرات التكنولوجيا المباشرة على الأسرة فتظهر في صورة الأدوات المنزلية الحديثة و وسائل الترفيه المختلفة و كذلك الاكتشافات العلمية في مجال الطب و الدواء.(2)

و كان لانتشار التكنولوجيا في المجتمع الليبي، و ظهور المؤسسات المتنوعة التي تقدم الخدمات التي كانت حكراً على الأسرة و تحقيق الرخاء الاقتصادي و. توفير مجالات العمل أدى إلى تغيرات ملحوظة على الأسرة الليبية من حيث بنائها ووظائفها فقد ظهر شكل الأسرة النواة. و فقدت الأسرة الليبية الكثير من الوظائف.(3)

و تلعب الوسائل التكنولوجية الحديثة كدار الخيالة، والإذاعة المرئية، والمسموعة دوراً بالغ الأهمية في حياة الأسرة، و يرجع إليها بعض التغيرات الثقافية، والاجتماعية في التأثير على اتجاهات تغير القيم التقليدية أو تقوية القيم المثالية أو خلق قيم جديدة، كما يتعرض البناء في سن المراهقة لأثار مسيئة من هذه الوسائل، كما جعلت التكنولوجيا أعباء الأعمال المنزلية تقل و تتم في وقت قصير من خلال الأدوات المنزلية كالغسالة و الثلاجة ... و غيرها. مما أتاح للمرأة وقت فراغ أكثر ساعدها في الالتحاق بالعمل و ممارسة أنشطة ثقافية و اجتماعية معينة.(4)

وقد غيرت الاختراعات والاكتشافات العلمية من الأسرة بعمق فقد تلاشى بناء الأسرة

1- محمد الدقس،مرجع سابق، ص114.

2- سناء الخولي،الأسرة في عالم متغير،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2004ف، ص8.

3- أحمد سالم الأحمر، مرجع سابق ص 22.

4- أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية 1998ف، ص36.

الكبير ويسير نحو الاكتفاء من المجتمعات النامية التي تسير نحو التصنيع كما ساعد وسائل اكتشاف الحمل على ضبط النسل وتغير قيم الوالدين نحو عدد الأطفال المرغوب فيهم، كما أدت التكنولوجيا إلى التزايد داخل الأسرة وأثر بالتالي في تحديد حجمها،كما ساعدت التكنولوجيا في تشكيل البيئة الاجتماعية و الاقتصادية التي يتم من خلالها الزواج، وأصبح نمط الأسرة والتربية عنصران هامان في اختيار شريك الحياة.

وهناك من يرى بأن التكنولوجيا أدت إلى تفكك الأسرة فالأسرة في الماضي كانت وحدة طبيعية ونفسية متكاملة ونتاجاً ثقافياً نشأ أساسا استجابة للحاجات الاقتصادية، ولكن تعرضها لبعض أنماط التغير جعلها تنحل، غير إن هناك رأي آخر يرى إن التكنولوجيا لم تؤدي إلى تفكك الأسرة فصغر حجم الأسرة لا يعني تفككها بل إنه يزيد من تماسكها وحتى عمل المرأة لم يضعف العلاقات بينها وبين زوجها فالمسألة لم تعد مسألة سلطة ولكن أصبحت مسألة تعاون ومشاركة وتفاهم.(1)

التغير الاجتماعي وأثره على حجم الأسرة و وظائفها:-

انعكست التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية الشاملة التي شهدها ويشهدها المجتمع الحديث نتيجة التحضر والتحديث والتصنيع على الأسرة، فلقد تغير حجم الأسرة ووظيفتها بفعل هذه العمليات بجانبها الكمي والكيفي.

ومن خلال هذه العمليات حدثت تغيرات عديدة في العلاقات الداخلية والخارجية والأدوار والمكانات والقيم، وانتشار شكل الأسرة النووية المكونة من الزوج والزوجة وأطفالهم، غير المتزوجين ما هو إلا نتاج لظروف الحياة الحضرية والتقدم التكنولوجي. فكلما تحول المجتمع من مجتمع زراعي يعتمد على الأيدي العاملة إلى مجتمع يعتمد اقتصاده على التجارة والتكنولوجيا المتقدمة تحول شكل الأسرة من ممتدة إلى نووية.

ويبدو أن للعامل الاقتصادي دوراً هاماً في هذه العملية، فلقد كان لتحسن الأوضاع الاقتصادية وتغير أساليب المعيشة في المجتمع الليبي أثر واضح على تركيب الأسرة الليبية و اتجاهها نحو الأسرة صغيرة الحجم. (2)

1- أحمد يحي عبد الحميد، الأسرة والبيئة، مرجع سابق، ص 27-28.

2- أحمد سالم الأحمر، مرجع سابق، ص33.

إن الأسرة الحديثة الآن في حالة تحول مستمر من أسرة ممتدة إلى نووية حتى أصبحت الأسرة الممتدة لا توجد إلا نادراً سواء في المناطق الحضرية وحتى المناطق الريفية. (1)

ولاشك ان هناك مجموعة من العوامل التي تقف وراء هذا التحول وفي مقدمتها طبيعة العمل الصناعي، وظهور المسؤولية الفردية، وتعقد الحياة الاجتماعية ونمو حركة التعليم وخروج المرأة للعمل ونمو الاتجاهات الفردية وظهور العلاقات الرسمية و الثقافية، واتساع نطاق المنافسة وإعادة نظام التقييم الاجتماعي ليقوم على أساس التعليم والقدرات الشخصية والإنجاز والجهد الفردي وليس على أساس الحسب والنسب والانتماءات القبلية والأسرية أو العرقية.(2)

وتوجد دراسات تؤكد أن التحضر يأخذ بالأسرة إلى نمط الأسرة النووية حيث تعمل على تغيير نفسها ملائمة لما يفرضه المجتمع الحضري من متطلبات ومن بينها دراسة أجريت على الأسرة الأفريقية أثبتت أن غالبية الأسرة الحضرية في السنغال قد عدت أصغر حجماً إذا تبت أن 41% من المساكن الحضرية تسكنها أسرة زواجية، و 32% من المساكن الحضرية تضم إلى جانب الأسرة الزواجية شخصاً إضافياً، وإن 27% منها تضم شخصين إضافيين من أعضاء الأسرة النووية ذاتها.(3)

ويمكن القول إن نمط الأسرة النووية هو النمط الملائم لتصنيع فالتصنيع يلعب دوراً في تغيير حجم الأسرة من ممتدة إلى نووية ومع هذا يصعب القول بأن التصنيع وحده المسئول عن التغير في شكل الأسرة.

فمن الواضح إن التغيرات في حجم الأسرة قد حددت قبل ظهور التصنيع بوقت طويل، ويؤكد"كوينج" هذا فالتغيرات التي طرأت على النظام الزراعي قبل بدء استخدام الخيول بدلاً من الثيران في العمل الزراعي في يوغسلافيا خلال القرن التاسع عشر، فقد أثر هذا على شكل الأسرة الزراعية الكبيرة " الزادروجا" فأدى إلى تفككها ذلك إن قدرة الحصان

1- عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص80-81.

2- نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعات العالم الثالث، ط 2 دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت، 1981، ص334-335.

3-عبد الرؤوف الضبع، علم الاجتماع العائلي، دار الوفاء لبنان الطباعة والنشر،ب-ت، ص 113.

الفائقة بالقياس إلى قدرة الثيران على العمل جعلت فلاحة نفس المساحة من الأرض تحتاج إلى عدد من الرجال أقل من العدد الذي كان يفلحها، وقد أدى الوضع الجديد إلى تفكك كثير من الأسر الكبيرة بشكل تلقائي في الوقت الذي لم يكن هذا المجتمع قد عرف أي أثر للتصنيع. (1)

ونستخلص مما سبق أن إرجاع التغيرات التي حدثت وتحدث في الأسرة الحديثة إلى عملية التصنيع وحده أمر يقوم على التبسيط الزائد لنظام اجتماعي تتشابك عناصره وتتفاعل مكوناته، فالتصنيع متغير يرتبط بكثير من المتغيرات التي تتداخل فيه وتتشابك معه تشابكاً معقداً، فهو لا يعني فقط مجرد استخدام الآلات في الإنتاج وإنما يرتبط بتقدم البحث العلمي وحصول الأفراد على قدر كبير من التعليم وزيادة الحراك الجغرافي، وكل متغير من هذه المتغيرات يمكن أن يكون مسئولا بدأته عما حدث ويحدث في الأسرة من تغيرات. (2)

وعلى أي حال، فإن تحول الأسرة من ممتدة إلى نووية يختلف باختلاف المجتمعات، ويعتمد هذا على عدة متغيرات أهمها المنطقة التي تقطن فيها الأسرة من حيث كونها ريفية أو حضرية، وأيضاً الطبقة التي تنتمي إليها الأسرة عليا كانت أم متوسطة أم دنيا وظروف الأسرة الاقتصادية والاجتماعية ومدى توفر المساكن في المجتمع من عدمه كل هذه الأمور وغيرها تلعب دوراً في مدى تحول الأسرة من ممتدة إلى نووية.

وقد صاحب التغير في حجم الأسرة تقلص في وظائفها فبعد أن كانت تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية بالقدر الذي تقتضيه حالتها الاقتصادية والتربوية والدينية... إلخ فقدت الأسرة الكثير منها وصارت الأسرة النووية القصيرة الحجم هي النموذج الشائع واقتصر دورها على الإنجاب والمشاركة في عملية التنشئة الاجتماعية وتخلت لمؤسسات أخرى عن مهام كانت تقوم بها في الماضي.(3)

1- عليا شكري، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، الإسكندرية ط 9، 1979ف، ص429.

2- عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق،ص416 .

3- مصطفى عمر التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي، الهيئة القومية للبحث العلمي طرابلس، 1992ف، ص241-242.

وهناك العديد من العوامل التي ساعدت الأسرة التخلي عن بعض وظائفها:-

1- التغير في أنماط الأسرة :-

إن انتقال الأسرة من ممتدة إلى نووية قلل هذا من عدد الأفراد الذين كانوا يؤدون وظائفها مما أضطرها إلى الاستعانة بمؤسسات خارجية تؤدي هذه الوظائف.

1-خروج المرأة للعمل :-

نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة مطالب الأسرة العادية خرجت المرأة للعمل للمساعدة في توفير هذه الاحتياجات وهذا الأمر جعلها تستعين بالمؤسسات الأخرى لتقديم الخدمات للأسرة . (1)

وإذا نظرنا إلى تقلص وظائف الأسرة في المجتمع الليبي نلاحظ إن الأسرة الليبية كانت إلى وقت قريب تقوم بمعظم الوظائف الضرورية لتلبية احتياجات أفرادها دون مساعدات كبيرة من قبل المؤسسات الأخرى في المجتمع، فكانت تقوم بجميع الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية... الخ، ولكن بانتشار التعليم وتطوير مؤسساته وتحسين الأوضاع الاقتصادية وانتشار مختلف المؤسسات الاجتماعية والصحية والترويحية التي تساهم في خدمة الفرد وتوفير احتياجاته، أصبحت كل هذه المؤسسات تشارك الأسرة بدرجات متفاوتة في القيام بالوظائف التي كانت تتحمل الأسرة أعبادها وحدها. (2)

ونتيجة لهذا الوضع والسلب المستمر لوظائف الأسرة من قبل المؤسسات الخارجية التي ينشها المجتمع لهذا الغرض انحصرت الوظائف الأساسية للأسرة في الوقت الراهن على بعض الوظائف منها الوظيفة الاجتماعية والتي يقصد بها عملية تعليم تعتمد على التلقين والمحاكاة والتوحيد مع الأنماط العقلية والعاطفية والأخلاقية عند الطفل والراشد وهي عملية دمج مستمرة لعناصر الثقافة في نسق الشخصية وهي لا تقتصر على مرحلة الطفولة، ولكنها عملية مستمرة من الطفولة إلى المراهقة إلى الشيخوخة إذ يجب أن يتعلم الفرد وأن يكتسب أنماط جديدة من السلوك تتناسب مع الجماعات التي ينتمي إليها في كل

1- اقبال محمد بشير وآخرون ، ديناميكية العلاقات الأسرية ، دراسة عن الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ب- ت ، ص 22 .

2- أحمد سالم الأحمر، مرجع سابق، ص 22.

مرحلة من مراحل حياته. (1)

ويرجع احتفاظ الأسرة بدورها الرئيسي في عملية التنشئة إلى ما للأسرة بصفة عامة من خصائص أساسية تميزها عن سائر المؤسسات الاجتماعية مما يجعلها انسب هذه المؤسسات لتبدأ فيها ومنها هذه العملية.(2)

كما أن الأسرة هي المكان الطبيعي لتنمية مشاعر الحب والعطف والانتماء عن طريق ما توفره من جو عائلي مفعم بالألفة و المحبة والحنان، ولهذا تعتبر الوظيفة النفسية للأسرة من الوظائف التي لا غنى عنها ولا يمكن إيجاد البدائل المناسبة التي تقوم بهذه الوظيفة بنفس الدرجة التي تقوم بها الأسرة، وكلما استطاعت الأسرة أن تقوم بها على أحسن وجه ، انعكس ذلك بالإيجاب على حياة الطفل، وعلاقاته لأن فشل الأسرة في خلق جو من التفاهم والتعاطف وتقديم التوجيه التربوي الهادف يترك بصمات على نفسيات الأطفال حتى بعد اجتيازهم مرحلة الطفولة. (3)

مع هذا فإن أهم وظيفة للأسرة هي وظيفة الإنجاب " التكاثر " إذا أن الأسرة ما تزال الوسيلة الشرعية الوحيدة لإمداد المجتمع بالأفراد الجدد وهي وظيفة مرتبطة بتكوين الأسرة وذات صيغة طبيعية، وأخلاقية بحيث يصعب بل ويستحيل على بقية الأنظمة الاجتماعية القيام بها وهدفها المحافظة على النوع البشري بطريقة شرعية ومقبولة لدى عامة البشر باختلاف تنظيماتهم ومعتقداتهم وفي مختلف العصور.

وبهذا المعنى تقوم الأسرة بالوظيفة الإحلالية لأعضاء المجتمع وليس مجرد تعويض الوفيات بالمواليد بحيث يكون المواليد عبارة عن شخصيات جديدة مطبقة تطبيقاً اجتماعياً تحافظ على الجهاز المجتمعي، وتؤدي إلى تطوره وارتقائه، وحتى يمكن إنجاب أطفال تتوافر فيهم كافة الشروط الصحية اللازمة لابد من مراعاة التالي:-

1- يجب أن تكون الناحية الجسمية والعقلية لدى الأبوين سليمة و في حالة اختلال الصحة

1- إبراهيم ياسين الخطيب وآخرون، التنشئة الاجتماعية للطفل، دار الثقافة للنشر التوزيع والإعلان، الأردن، عمان، 2003، ص 9 - 10.

2- صالح علي أبو حادو، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، ط3 دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، 2002ف، ص218.

3- عبد السلام الدويبي، حقوق الطفل و رعايته، دار الجماهيرية للنشر و التوزيع،مصراته،1992ف، ص626.

والعقلية و البدنية يجب منع النسل حتى لا ينجبوا أطفال ضعاف جسدياً وعقلياً.

2- يجب أن يكون عدد الأفراد في الأسرة عدداً نموذجيا يحقق التوازن بين موارد الأسرة واحتياجات أفرادها.

3- يجب تنظيم فترات الحمل بين كل طفل وآخر بحيث لا تقل عن سنتين.(1)

وعلى الرغم من إن هذه الوظيفة تنفرد بها الأسرة بحيث يستحيل على أي أنظمة أخرى القيام بها، مع هذا نجد طرف له تأثير على هذه الوظيفة يتمثل في الدولة فتستطيع عن طريق سياستها الأسرية وحسب احتياجاتها واتجاهات سياستها العامة أن تشجع المواليد ، وأن تساعد الأسرة الكبيرة من خلال تقديم إعانات عائلية وإعانات للسكن ومنح تخفيضات ضريبية... الخ، وعلى العكس من ذلك نستطيع أن نضع برامج لتخفيض عدد المواليد عن طريق تشجيع ودعم مراكز تنظيم الأسرة والدعوة إلى تحديد النسل، إباحة الإجهاض... الخ وذلك إذ كانت زيادة السكان تحتم ذلك. (2)

وقد بدأت الحكومتان التونسية والمصرية في تبني سياسة تنظيم الأسرة لتخفيض معدل المواليد، حيث أباحت الحكومة التونسية استخدام وسائل تنظيم النسل منذ يناير 1961م وساعدت وسائل الأعلام بها على انتشار استخدامها، أما في مصر فإنه بالرغم من ارتفاع أصوات كثيرة منذ 1953 بخطورة مشكلة السكان فلم تبدأ السياسة الرسمية لتنظيم النسل إلا في 1965 بتصميم مراكز تنظم الأسرة ونشر الأفكار والمبادئ التي تدعو لذلك. (3)

وهناك دول نامية غنية بمواردها إلا إنها صغيرة بحجم سكانها ترى إن تحقيق التنمية الشاملة يتم بسياسة سكانية ترمي إلى زيادة سكانها عن طريق إجراءات لها علاقة بالتخطيط العائلي والأمومة وحماية الأطفال وتحسين المستوى المعاشي والصحي وتشجيع السكان على الزواج وتكوين الأسرة وزيادة الإنجاب بتقديم المساعدات والقروض والخدمات التي تسير لهم ذلك. (4)

1- السيد رمضان،مرجع سابق، ص68-69.

2- علياء شكري، وآخرون، مرجع سابق ، ص 78-79.

3- فتحي محمد أبوعيانة، جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986اف، ص 166.

4- مهدي صالح السامرائي ، ص52.

ومن الطبيعي أنه مع التحول الذي يمر به المجتمع من تقليدي إلى حـــديث تفقـــد الأســـرة بعض وظائفها وتتخلى عن دورها التقليدي، ذلك أن عمليـــة التحـــديث يـــصاحبها قيـــام مؤسسات اجتماعية متعددة تسحب كل منها وظيفة من الوظائف.

الفصل الثالث

تنظيـــــم الأسرة

تمهيد:-

إن علاقة النمو السكاني بالموارد ليست وحدها هي المهمة بل إن النمو السكاني لـه أبعاد اقتصادية، واجتماعية أخرى غاية في الأهمية، والمشكلة الخادعة في السكان أن كثيراً من سمات نموهم لا تظهر مبكراً بحيث يسهل تلافيها في حينها.

إن نسبة النمو السكاني في الوطن العربي عالية حيث من المتوقع أن يصل عدد السكان إلى مابين 410 و 459 مليون في عام 2020ف، ضمن هيكل جديد للأعمار تزداد فيه نسبة المسنين وتقل فيه نسبة الأطفال.(1)

لهذا فإن تنظيم الأسرة يعد أحد الدعامات الأساسية في السياسات السكانية، وقد كان هو العلاج الناجم لمشكلة السكان في كثير من المدن الغربية.

فالحل الاقتصادي وحده لا يكفي لتحقيق التنمية، وإنما يجب الاتجاه إلى الحل السكاني بإنقاص معدلات المواليد لزيادة تيار التنمية، وإبراز أثره على المواطنين، ومن ثم فإتباع سياسة سكانية ترمي إلى خلق الوعي بتنظيم الأسرة لدى الفئات المختلفة مع السير قدماً في برامج التنمية سيؤدى بلا شك إلى رفع مستوى المعيشة.

فإذا كانت التنمية مطلب يساعد على تحقيق تنظيم الأسرة فإن ذلك مطلب يحقق التنمية أيضا؛ لأن الزيادة السكانية في غيبة تنظيم الأسرة سوف تبتلع أولاً بأول عوائد التنمية بحيث لا تتحقق التنمية المنشودة. فالواضح أن تنظيم الأسرة من أفضل الحلول المناسبة لمواجهة مشكلة الإفراط السكاني لاسيما أنه لا يتجاهل الرغبتين اللتين تقوم عليهما الحياة الزوجية، وذلك عن طريق تمكين الإنسان من إشباع دوافعه الجنسية دون الخوف من إنجاب أطفال غير مرغوب فيهم. وقد وصف كاتب هندي التنظيم الأسري " بأنه أحد الاكتشافات التي تدخل السعادة، والسرور إلى قلوب الملايين من السكان، وخاصة الفقراء منهم ". (2)

1-تقرير التنمية الإنسانية العربية،المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،2002ف. ص 7.

2- زيدان عبد الباقي، أسس علم السكان، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1978ف، ص 121.

مفهوم تنظيم الأسرة(تنظيم النسل):-

كانت الأسرة العربية قديماً تهتم بإنجاب عدد كبير من الأطفال، وخاصة الذكور. ولكن في الوقت الحاضر، ونتيجة للتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية التي شهدتها المجتمعات العربية منذ منتصف القرن العشرين تغيرت النظرة إلى الأسرة الكبيرة، وازداد الاهتمام بأساليب تنظيم الأسرة عن طريق إقامة التنظيمات اللازمة لذلك، وقد أدركت الكثير من الدول أن النمو السكاني السريع يمكن أن يحدث كثير من التبعات في المجال الاجتماعي وفيها :-

1- الصعوبة في توفير الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، والصحة، والإسكان.

2- صعوبة موائمة التحسن في مستوى المعيشة مع النمو السكاني السريع، والذي قد يترتب عليه انخفاض في مستوى الحياة.

3- يلحق النمو السكاني السريع نمو مشابه فيما بعد في الفئات الشابة (الفئات العمرية من 15- 40) وتأتي ليبيا في المرتبة الثانية بين دول العالم من حيث ارتفاع معدل نمو الشباب، وتحدث هذه الظاهرة ضغوطاً قوية على الاقتصاد من حيث توفر فرص العمل التي يصعب تلافي تبعاتها.(1)

4- كبر حجم الأسرة، وما يترتب عليه من ارتفاع نسبة الإعالة التي تبلغ في الجماهيرية حوالي أربعة أفراد لكل منتج، بينما تصل في البلدان المتقدمة إلى حوالي منتجين لكل فرد كذلك توالي المواليد الذي يضعف من صحة الأمهات، والمواليد، وشيوع الولادات في الأعمار غير المناسبة (من 18 سنة وما بعد 35) ، وضعف مكانة المرأة بسبب كثرة الإنجاب وتواليه، وقلة فرص الاختيار المتوفرة أمامها في تحديد مستقبلها مع أنها الطرف الثاني في العملية التنموية، ومن المهم أن تكون مشاركتها رئيسية كمنتج، أو مستهلك على حد سواء.(2)

إن التنظيم للأسرة، والتخطيط للإنجاب مرتبطان بالاهتمام بالأسرة، والمجتمع على حد سواء حيث أن المجتمع يتكون من مجموعة أسر.

1- أحمد علي محمود، السكان والموارد الجماهيرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الهيئة القومية للبحث العلمي، العدد الأول، 1995 ف، ص 140.

2- المرجع السابق، ص 140- 141.

ويشير مفهوم تنظيم الأسرة إلى حصول الأسرة على الأطفال بالاختيار، وليس بمحض الصدفة أي وفقاً لتخطيط يلائم حاجات الأسرة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيولوجية، وأن تباعد زمنياً بين كل ولادة، وأخرى حتى تتحقق الصحة المثلى لأفراد الأسرة، وكذلك مع الولادة الجديدة إذا ما وصلت الأسرة إلى العدد الإجمالي المطلوب .(1)

كما يقصد بتنظيم الأسرة ضبط النسل بشكل إرادي في فترة زمنية كالإنجاب مثلاً كل أربع سنوات وعرفه الشيخ أحمد الشرباصي بأنه اختيار أو سعي إنسان متعمد لتنظيم الحمل في الأسرة بصورة لا تنافي أحكام الدين، والقيم الأخلاقية في سبيل تحقيق رخاء الأسرة خاصة، ورخاء الأمة عامة أي تهيئة الظروف السوية المنظمة التي تعاونها على أن تعيش سعيدة في مختلف النواحي.(2)

والتنظيم الأسري يعني تنظيماً للنسل، وهو "إجراء وقائي يهدف إلى توقيت الحمل بمنعه قبل وقوعه، مؤقت بالطرق الصحية المعتمدة، وباختيار الزوجين معاً طبقاً لظروفهما الاجتماعية، والاقتصادية." (3)

كما يعني مصطلح تنظيم الأسرة إنجاب الأطفال بطريقة منسقة على فترات متباعدة لاعتبارات صحية تتعلق بالأم، والطفل، والأخذ بمنهج التنظيم ليس مجرد اختيار وسيلة من وسائل التحكم في الحمل بل هو انتهاج طريقة معينة في الحياة يشعر فيها الفرد بأنه مسئول مسئولية كاملة عن نسله .(4)

ويتضح مما سبق أن تنظيم الأسرة يرمي إلى المحافظة على كيان الأسرة، وتدعيمها من النواحي الصحية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، والنفسية حتى يمكن خلق، أو إيجاد المجتمع السليم.

ويمكن القول إن المراد من وراء تنظيم الأسرة هو التخطيط لحياة الأسرة من حيث توالدها

1- حسين عبد الحميد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في الطب والأمراض، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999 ف، ص 227- 228.

2- أحمد الشرباصي نقلاً عن: إبراهيم الخطيب، زهدي محمد عيد، تربية الطفل في الإسلام، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، 2002ف، ص 29.

3- الفاروق زكي يونس، الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ، ط2 عالم الكتاب، القاهرة، 1978ف، ص529.

4- سناء الخولي، المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 22 .

ووضع تقدير محدد لعدد أفرادها باستخدام كل الوسائل لتحقيق ضبط أو تنظيم لعمليات الإنجاب والتناسل التي ترتبط بالعلاقات الزوجية في صورة إرادية، أي أن يكون للزوجين إرادة في عمليات التنظيم المطلوبة.

والهدف من ذلك هو توفير أكبر قدر ممكن من الرفاهية لجميع أفراد الأسرة ورفع مستوى المعيشة لهؤلاء الأفراد وإعدادهم للمساهمة الايجابية في رفع مستوى حياة المجتمع الذي يعيشون فيه ويتمسكون بتقاليده .

و من الأسباب المرتبطة بصحة الأطفال حديثي الولادة والتي تدعو إلى تنظيم الحمل و فتراته ما يأتي:-

1- تقليل الوفيات بين الأطفال:

إن نسبة الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة تزيد مع تقارب فترة الحمل، أما وفيات الرضع في حالة أن المباعدة بين الولادات أقل من سنتين فهو ثلاثة أضعاف، و تضعف عند من يتوفون إذا كانت المباعدة أربع سنوات، و أكثر.(1)

2- المحافظة على صحة الأطفال النفسية و الجسمانية:

لا شك أن صحة الأطفال النفسية، و الجسمانية تتأثر تأثراً كبيراً بحجم الأسرة، و قد وجد أن الأطفال الذين ينتمون إلى أسرة صغيرة الحجم و الذين يحصلون على اهتمام فردي أكبر في السنوات الأولى من أعمارهم ينشأون أكثر صحة من الناحية النفسية و الجسمانية.

3- صحة غذائية للأم و الطفل:

أثبتت نتائج الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الغذاء الذي تتناوله الأم أثناء الحمل و وزن الطفل و ميعاد الولادة، حيث تكثر نسبة الأطفال المولودين قبل الميعاد عندما لا تأخذ الأم فرصة جيدة في التغذية المناسبة أثناء الحمل.(2)

1- فهد محمود الصبري، تنظيم الأسرة و الأسباب الداعية لها، صحيفة الثورة،اليمن،www.althawra.net، 2005ف، ص1.

2- المصدر السابق، ص1.

وهناك معايير يمكن من خلالها تنظيم الأسرة وهي :-

1- تأجيل سن الزواج بحيث لا يتم في سن مبكرة، ولا يكون متأخراً بحيث ينتج عنه مشاكل في عملية الإنجاب ونوع الأطفال وحالتهم الصحية بصفة عامة.

2- تنظيم العلاقة الجنسية بحيث يتم تنظيم النسل. (1)

ويختلف التنظيم عن تحديد النسل أو الامتناع عن الإنجاب فهو يعني أساسا التخطيط لمستقبل الأسرة في ضوء إمكانياتها المتاحة للقيام بأداء وظائفها المختلفة بأعلى درجة من الكفاءة والإشباع لاحتياجاتها لمختلفة لأعضائها. (2)

فالتحديد يعني الوقوف بالذرية (الأطفال) عند حد معين لا يتعداه كل من الرجل والمرأة واللجوء في ذلك إلى تعقيم الرجل والمرأة بعد حد معين من الذرية.(3) أي وضع حد نهائي للإنجاب باستخدام عقاقير وإجراء عمليات جراحية.

وهكذا نرى أن تنظيم الأسرة يختلف عن الحد من النسل فهو اتجاه وقائي لتنظيم النسل وتحسينه كما يختلف التنظيم عن الإجهاض الذي يعني التخلص من الحمل بعد حدوثه (قتل الجنين وإزاله بأية وسيلة) ويختلف تنظيم الأسرة عن تخطيط السكان حيث يرتكز التخطيط السكاني على المجتمع كوحدة للتحليل والتنظيم يرتكز على الفرد أو الأسرة كوحدة للتحليل وبينما يهدف تخطيط السكاني إلى التحكم الواعي في حجم وتركيب ومعدل نمو الجماعة فإن تنظيم الأسرة يهدف إلى هذه الغايات ذاتها في وحدة صغيرة هي الأسرة.

و كانت بداية حركة تحديد النسل أو تنظيمه في أوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، و كان (مالتوس)أول من تقدم بالفكرة و تبعه آخرون في فرنسا و أمريكا، و في البداية لم يلتفت الغرب لفكر التحديد، و لكن في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ظهرت حركة جديدة لتحديد النسل تعرف بالنيومالثوسية فيما بدأت السيدة(باني بيسانت) تكتب عن الحركة، فانتشرت الفكرة انتشارا واسعاً.(4)

1-عبد الحي محمود حسن،الصحة العامة بين البعدين الاجتماعي والثقافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2003ف، ص225.

2- أعضاء هيئة التدريس، قسم الاجتماع، جامعة الإسكندرية، الطفل والشباب في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، دار المعرفة الجامعية للنشر والطبع والتوزيع، ب- ت ، ص208.

3- السيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، مرجع سابق ص 335.

4- أم يسن، تحديد النسل،تنظيم الأسرة،منظمة أم عطية الأنصارية،الخرطوم،www.umatia.org ،2004ف، ص1.

وقد عقدت عدة مؤتمرات لبحث مشكلة تضخم السكان أولها في باريس1900اف وثانيها في لاهاي 1910اف والثالث في لندن 1922اف ونيويورك 1925اف والسويد 1953اف وروما 1954اف والقاهرة 1962-1965اف ولقد أجمعت الآراء على ضرورة تنظيم النسل لتحقيق الرفاء العالمي. (1)

كما صدرت عدة مؤلفات خاصة بهذا الموضوع منها كتاب " فرنسيس بليس 11922 تحت عنوان " صورة توضيحية لمباديء السكان " و كتاب تشارلز نولتون الأمريكي " ثمرات الفلسفة " 1832اف وكتاب " الفيزيولوجيا الأخلاقية" وهو أول كتاب أمريكي صدر عن تحديد النسل 1930اف لربورت ويل اوين . (2)

وفي سنة 1953اف تم إنشاء الجمعية العامة لتنظيم الأسرة في مصر وتسعى جميع جمعيات تنظيم الأسرة إلى تحقيق الأهداف التالية:-

1- السعي إلى تنظيم شئون الأسرة تطلعاً إلى تحسين أوضاعها، وتوازنها وتقديم المشورة والمقترحات المفيدة للإدارات والمؤسسات الأهلية للنظر بتعديل النظم، والقوانين المتعلقة بالأسرة والسكان لكي تتلاءم وشرعية حقوق الإنسان، والمواثيق الدولية المختلفة، والإقرار بحق الأسر في الحصول على خدمات تنظيم الأسرة وتوفيرها.

2- العمل على توفير خدمات تنظيم الأسرة وذلك عن طريق إيجاد المراكز لتوجيه المواطنين رجالاً ونساءً في جميع المجالات التي تحقق للأسرة توازنها، وتدريب الأخصائيين في حقلي تنظيم الأسرة والسكان، والإسهام في النشاطات المتعلقة بتنظيم الأسرة وكذلك تنفيذ دراسات ميدانية عن أوضاع الأسرة في المجالات الصحية والاجتماعية وفي ميدان المرأة والاستفادة من نتائجها لتطوير أوضاع الأسرة إيجابياً في المجالات التي تتطلب ذلك.(3)

1- أم يسن، تحديد النسل"تنظيم الأسرة"،منظمة أم عطية الأنصارية، مرجع سابق ، ص و ص 265 - 340.

2- مارستون، الانفجار السكاني، دراسة في انتشار الشعوب وتكاثرها، ترجمة جلال زريق، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، بيروت ونيويورك، 1966اف، ص 153- 154.

3- عبد القادر القصير، مرجع سابق، ص94-95.

ويعد تنظيم الأسرة من أبرز العوامل التي أدت إلى هبوط مستوى الخصوبة في الدول النامية حيث اتبعت بعض الدول سياسة سكانية رسمية لتنظيم الإنجاب؛ وذلك للحد من الارتفاع الكبير في معدل المواليد وكانت هذه السياسة نابعة من خطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها هذه الدول لتخفيض معدل النمو السكاني في فترة زمنية محددة.(1)

وتختلف كثير من بلدان العالم من حيث ارتفاع وانخفاض معدل الخصوبة ومن حيث استخدام موانع الحمل مما يؤثر على متوسط حجم الأسرة . والجدول التالي يوضح ذلك:

1- فتحي أبو عيانه، جغرافية السكان، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت،1986ف، ص184.

الجدول (2) يوضح مؤشرات الأسرة و الخصوبة في عدد من بلدان العالم.

البلد	متوسط حجم الأسرة 1994= 1991ف	نسبة استخدام موانع الحمل من قبل النساء المتزوجات 1991-2002ف	معدل الخصوبة (ولادة لكل امرأة) 1995= 1991ف	معدل الخصوبة (ولادة لكل امرأة) 2005= 2000ف	عدد الولادات لكل 1000 امرأة ضمن الفئة 15-19سنة 2000-2005ف
الأردن	6.9	53	4.9	3.6	27
الإمارات	—	28	3.8	2.8	51
البحرين	5.6	62	3.4	2.7	18
السعودية	7.4	32	5.8	4.5	38
الجزائر	7.0	52	4.1	2.8	16
تونس	5.4	60	3.1	2.0	7
المغرب	6.0	50	3.6	2.7	111
ليبيا	—	40	4.1	3.0	7
سوريا	6.0	36	4.6	3.3	34
الصومال	—	1	7.3	7.3	13
السودان	6.3	8	5.3	4.4	55
مصر	4.9	56	4.0	3.3	47
موريتانيا	—	8	6.1	5.8	104
جزر القمر	6.2	21	5.8	4.9	59
العراق	7.3	14	5.7	4.8	38

المصدر:- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004ف. ص 236.

أهداف تنظيم الأسرة " تنظيم النسل":

يهدف التنظيم الأسري إلى تحقيق الرفاهية والرقي الاجتماعي للأطفال دون الإضرار بالتوازن العام للأسرة وتعزيز الرفاهية الاجتماعية، وتأمين مستقبل الأسرة كما يهدف إلى الحد من البطالة المتزايدة التي تؤدي إليها زيادة المواليد ولتفادي المخاوف الناشئة عن

وضع عالمي شامل يحذر من نقص المساكن، والأماكن في المدارس والمؤسسات بشكل عام.

إن الهدف الأساسي لتنظيم الأسرة هو عقلنة الإنجاب أي وصفه في إطار سيطرة الإنسان ووعيه وإرادته وتخطيطه كما يهدف إلى بناء الأسرة بناءاً سليماً وينظمها اجتماعياً وثقافياً وصحياً . (1)

ويمكن تحديد الأهداف الإنسانية لتنظيم الأسرة في ما يأتي:-

1- صحة الأسرة ورفاهيتها من خلال تنظيم النسل وتقويته وتأمينه مما يكفل إيجاد أسرة سعيدة مستقرة الأوضاع تعيش في مستوى مناسب.

2- تحرير المرأة.

3-حقوق الإنسان.

4- مكافحة الإجهاض، وذلك بمنع الحمل غير المرغوب فيه وتوجيه الأمهات إلى استخدام الوسائل الطبية. (2)

إن تنظيم الأسرة يحد من المشكلات الصحية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بكثرة الحمل على فترات قصيرة كذلك فإن رفاهية الأسرة تتحقق أكثر مع قلة عدد أطفالها كما أن تنظيم الأسرة يمكن أن يكون أداة تمكن المرأة من التحرر من الخضوع لمضايقات وقيود جسمية ومن ثم تمارس نشاطات مختلفة غير مجرد الحمل والولادة كما إن تنظيم الأسرة يمكن من ممارسة حق أساسي للزوجين وهو توقيت موعد قدوم أطفالهم وهو حق شرعي كغيره من حقوق الإنسان .

ولتحقيق أهداف تنظيم الأسرة لابد من مراعاة الآتي :-

1- الارتقاء بخدمات تنظيم الأسرة متكاملة مع الخدمات الصحية عن طريق انتشار مراكز تنظيم الأسرة وتوفير وسائل التنظيم كماً ونوعاً في كل المراكز والعناية بالتدريب العام

1- عبد الله إبراهيم، المسألة السكانية وقضية تنظيم الأسرة في البلدان العربية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1994ف ص 112.

2- السيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، مرجع سابق، ص 265 – 366-377.

والتخصص في كل الشئون المتعلقة بتنظيم الأسرة والدعوة لها وإدخال التربية السكانية في المناهج الدراسية المقررة .

2- الإسراع بالتغير الاجتماعي، والاقتصادي عن طريق الاهتمام بالخدمات الأساسية في جميع المناطق واستخدام أساليب جديدة في الزراعة ورفع مستوى التعليم الإلزامي والاهتمام بالمناطق الريفية وحل مشاكلها باعتبار أن الريف هو المصدر الرئيسي للزيادة السكانية. (1)

3- الارتقاء بمكانة المرأة عن طريق مشاركتها في النشاطات الاجتماعية والسياسية وحمايتها وكفالة حقوقها ونشر مظلة التأمينات الاجتماعية بحيث يتحقق لكل مواطن معاش والمرأة منتفعة بهذا القانون الأخر الذي يدفعها للتقليل من الإنجاب.

4- تكثيف النشاط الإعلامي عن طريق الاهتمام بالإعلام المحلي، وتدريب الإعلاميين وإنشاء لجان إعلامية عن المشكلة السكانية في تنظيم الأسرة في جميع الجهات والمرافق العامة والاهتمام بالمشكلة السكانية من مختلف جوانبها الرئيسية، والاجتماعية، والصحية والإعلامية. (2)

أهمية وضرورة تنظيم الأسرة:-

إن المجتمع يتكون من مجموع من الأسر ولذا فإن أسرة ذات مستوى معيشي، وثقافي، وصحي جيد تخلق مجتمعاً قوياً من الناحية الثقافية، والاجتماعية، والصحية.

إن تنظيم الأسرة له أهمية مردودة على البناء الاجتماعي ككل فالزيادة غير المتوازنة مع الإمكانيات المتوفرة تؤدي إلى القصور الواضح في جميع مجالات الحياة .

ومن تم للتنظيم الأسري أهميات جمة نذكر منها :-

1- الأهمية الاجتماعية:-

يؤدي تنظيم الأسرة أهمية اجتماعية كبيرة للأسرة ويقيها الكثير من المشكلات .

فالأم التي لديها عدد كبير من الأطفال يحد ذلك من نشاطها وعلاقاتها الاجتماعية علاوة

1- فؤاد بسيوني متولي، إبراهيم عصمت مطاوع، التربية والمشكلة السكانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. 1990ف، ص 52- 53.

2- المرجع السابق، ص 53- 54.

على إن انشغالها بأطفالها يجعلها تنشغل عن زوجها مما يؤثر على طبيعة العلاقة الزوجية كما أن زيادة عدد الأطفال قد يجعل من الصعوبة قيام الأم بخدمتهم جميعاً مما يؤثر على تربيتهم ورعايتهم الرعاية الإيجابية ولاسيما عندما يزداد العمر بها وتصبح عاجزة عن القيام بأدوارها وواجباتها تجاه جميع أبنائها .(1)

كما يساعد تنظيم الأسرة على الإقلال من الضغوط النفسية والعصبية التي تقع على الزوج من كثرة الأطفال بالإضافة إلى تجنب قلة اهتمام الزوجة بمتطلبات الزوج.

كما إن ازدحام المساكن وعدم توفر المساكن التي تسع لعدد كبير من الأطفال يؤثر هذا على سلوك الأطفال وقد يحيطهم بمعلومات لا تتناسب مع عمرهم وقد يدفعهم هذا إلى الانحراف بالإضافة إلى ذلك أثبتت العديد من الدراسات أن عدد الأفراد داخل الأسرة له علاقة كبيرة بالحالة النفسية لكل عضو فيها فالأسرة قليلة العدد يسودها الاستقرار النفسي وتكون العلاقات بين أفرادها متزنة .(2)

2- الأهمية الصحية:-

إن تنظيم الأسرة بدون أي شك يحقق مزايا صحية للأمهات والأطفال على السواء فتنظيم الأسرة يحفظ للأم صحتها الجسمية، والنفسية وينعكس ذلك على جميع أفراد أسرتها وليس بخافي على أحد أن مدة الحمل عبء ثقيل على كاهل الأم .

ولهذا لا يفضل توالي الحمل باستمرار لأنه يؤدي إلى استنفاد رصيد الأم من المواد الهامة للجسم مثل الحديد والكالسيوم مما يؤثر على عظام المرأة بصفة عامة كما ينتج عن تكرار الحمل عدة أمراض تصيب رحم المرأة وأحياناً تؤدي بها إلى الوفاة.(3)

فالتنظيم يتيح للأم فرصة التمتع بوضع صحي أفضل حيث تشير بعض الدراسات إلى أن الحمل والإنجاب المتكرر قد يسبب للأم وطفلها بعض المضاعفات وأحياناً الوفاة وهذا يعني نسبة تعرض الأم لمثل هذه الحالات تتناسب طردياً مع عدد مرات الحمل والولادة.(4)

1- عبد الحي محمود حسن صالح، مرجع سابق، ص 260 .

2- عبد القادر القصير ، مرجع سابق ، ص 91 .

3- عبد الحي محمود حسين صالح، مرجع سابق، ص 259.

4- محمد الحبشي، تنظيم الحمل، ط2 دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، 1990ف، ص 10.

كما أن تنظيم الأسرة يؤدي إلى تحسين النمو الجسمي والعقلي والنفسي للأطفال حيث يتركز الاهتمام على عدد أقل من الأطفال وهذا يزيد من توفر فرص الرعاية الكافية وزيادة الاهتمام بالطفل من إصابته بالأمراض وبالتالي خفض نسبة الوفيات ، كما أن تباعد فترات الحمل، والولادة يعطي فرصة لجسم الأم للراحة، وفي الوقت نفسه يخفض بدوره معدلات الإصابة بالأمراض الناجمة عن تكرار الحمل مثل أمراض سوء التغذية كما يعطي فرصة كافية للأم لإرضاع أطفالها . (1)

3- الأهمية الاقتصادية :

إن المباعدة بين الأطفال تساعد الزوجة من مشاركة زوجها مشاركة كاملة من أجل تحسين ظروف حياته.

إن تنظيم الأسرة يجب أن يكون جزء من مجمع جهود التنمية ويكون لهذا التنظيم مكاناً بين فرص التعليم وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية وغيرها ، إن تنظيم الأسرة كإجراء اقتصادي يفسر بأنه يكفل الصحة للأم والأطفال ويهيئ للأم فرص المشاركة في النشاط الاقتصادي للمجتمع كما يكفل لها أسباب تنظيم حياتها وتحقيق دورها غير الإنجابي في المجتمع مما يحقق لها المكانة الاجتماعية . (2)

فالمرأة تمثل نصف المجتمع وإن عدم تحسين وضعها يشكل عجز كبير له أثار واسعة على صحة المجتمع وتقدمه. فهي الطرف الثاني في العملية التنموية ومن المهم أن تكون مشاركتها رئيسية كمنتج أو مستهلك على حد سواء.

وعلى الرغم من أهمية التنظيم توجد معوقات تحد من هذا التنظيم ومنها:-

1- وجود الاتجاهات التي تقدس رأي الأجداد والزواج المبكر والزواج بأكثر من واحدة واستمرار عملية الإنجاب حتى مجيء الولد ومعارضة بعض الشرائع لممارسة منع الحمل. (3)

1- محمد عبد الفتاح محمد ، التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ، المكتب الجامعي الحديث ، الحديث 2003ف، ص 263.

2- السيد رمضان، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجالي الأسر والسكان، مرجع سابق، ص 337.

3- الهادي أبو لقمة، الانفجار السكاني دراسة في جغرافيا السكان ، منشورات جامعة السابع من ابريل، 1993ف، ص 109.

حيث توجد بعض التغيرات الدينية والاجتماعية التي تتعارض مع مفهوم تنظيم الأسرة .

2- وجود أسباب اجتماعية لزيادة السكان منها انخفاض المستوى التعليمي وانخفاض المستوى المعيشة للأسرة بالإضافة إلى أن الأطفال مصدر عائد اقتصادي للأسرة.

3- انخفاض مكانة المرأة إلى حد كبير أدى بها إلى أن تستمد مكانتها من زيادة الأطفال فهم مصدر قوة ومصدر للدخل إلى جانب ما يشاع عن وجود آثار جانبية لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة ونقص التدريب بالنسبة للأطباء، والممرضات، والعاملين في هذا المجال .

4- انخفاض نسبة الوعي بالمشكلة وأسبابها ونتائجها وضعف النشاط الإعلامي عن المشكلة على الجماهير إلى جانب وجود بعض المعوقات الإدارية في تيسير الحصول على الوسائل بصفة دائمة ومنظمة. (1)

وعلى الرغم من وجود هذه المعوقات يمكن تحقيق أهداف تنظيم الأسرة من خلال عدة أساليب ذكرت في الصفحات السابقة .

دوافع تنظيم الأسرة :-

لا يوجد دافع معين يعد المسؤول الوحيد عن حدوث ظاهرة تنظيم الأسرة وقبولها في المجتمع وإنما هناك العديد من الدوافع التي تدفع الأفراد للقيام بهذه العملية ومنها :-

1- تحقيق العدالة لجميع أفراد المجتمع :-

إن رفاهية الأفراد والمجتمعات تتطلب أن تكون أعدادهم ومعدلات نموهم خاضعة لعملية تخطيط دقيقة .

وفي المجتمعات النامية تأخذ الحكومات على عاتقها مسؤوليات تقديم كافة الخدمات لجميع السكان، والملاحظ أن مستوى هذه الخدمات في كثير من تلك المجتمعات منخفض لدرجة غير مقبولة، وفي حالات كثيرة فإن مثل هذه الخدمات تغطي ما يكاد يصل إلى نصف السكان، ومع هذا فليس ضرورياً أن تبذل الجهود لمد نطاق هذه الخدمات بل أيضاً إعداد برامج في الوقت نفسه تكفل ألا يزيد السكان المحتاجين لهذه الخدمات على نحو

1- فؤاد بسيوني متولي، إبراهيم عصمت مطاوع، مرجع سابق، ص 50- 51.

أسرع من قدرة المجتمع على توفيرها. (1) وبهذا فإن تنظيم الأسرة هو أداة لتحقيق هذه الغاية ويصبح لها بعد أخلاقي لأنها تحقق العدالة بين السكان فلا يحظى بعضهم بما يحرم منه الآخرون .

2- كفالة حقوق المرأة والطفل :-

إن تنظيم الأسرة يقي الأم والطفل من كثير من الأمراض كما يوفر للطفل المناخ الذي ينشأ فيه صحيحاً معافى بدنياً ونفسياً والذي يوفر له احتياجاته المادية، وغير المادية على السواء .

فالوظيفة البيولوجية للمرأة لاتبغي أن تقف حائلاً دون قيامها بوظائف أخرى، وتقتضي الحريات الاجتماعية مساواة المرأة بالرجل في الحقوق الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية وترك المرأة لتأثير العوامل الطبيعية يجعلها تعيش حياتها بل أكثر مراحل حياتها حيوية بين حامل وحاضنة. (2)

لذلك فإن تنظيم الأسرة يحرر المرأة من عبودية أن تدر كل حياتها لتقدم أطفال لمجتمع ربما لا يحتاج أكثرهم ، ويوفر لها فرصاً لتحقيق ذاتها والاستمتاع بحقوقها وأداء وظائف أخرى غير الإنجاب .

وقد أكدت البحوث الميدانية أن أمراض التغذية وأهمها عند الصغار مثل فقر الدم ونقص البروتين مرتعها أسر كثيرة الأطفال قليلة الموارد والطاقة ، حيث إن تباعد الأطفال دون مباعدة بينهم تكثر حالات تخلف تطور الشخصية وتزيد فرصة الإصابة بالأمراض النفسية والعقلية وذلك لصعوبة وجود العلاقات الإنسانية السليمة تحت هذه الظروف كما تزيد الانحرافات السلوكية ، كما إن كثرة الإنجاب يزيد معدل وفيات الأطفال لعجز الأم عن تقديم الرعاية اللازمة كما يزداد معدل فقد الحمل فيحدث الإجهاض أو ينتهي الحمل بولادة الطفل الميت أو الطفل غير كامل النمو . (3)

1- السيد رمضان ، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، مرجع سابق ، ص 338.

2- المرجع السابق، ص 338- 339.

3- المرجع السابق، ص 339.

3- تحسين النسل :-

يفيد منع الحمل في تفادي إنجاب طفل معرض لأمراض وراثية خطيرة ، ويحقق المنع غايات إنسانية وأخلاقية ومع إن المسلم به إنه يجب أن يكون للفرد الحق في الإنجاب إذا أراد؛ لأن المسئولية الوالدية تحد من ممارسة هذا الحق إذا كان الإنجاب يؤدي إلى إنجاب أطفال يعيشون عبئاً اجتماعياً، واقتصادياً، ونفسياً على الأسرة ثم على المجتمع من بعدها وعلى المجتمع أن يزود الآباء والأمهات بالمعلومات والخيارات التي تعينهم على اتخاذ القرار الصائب.

وقد قامت في أمريكا جمعية لتحسين النسل غرضها تحسين الصفات الموروثة في الإنسان على أساس من العلم والأخلاق ، فالفرد الذي ينحدر من سلالة سليمة من حيث الخصائص الجسمية والعقلية والسيكولوجية يستطيع أن يشق طريقة النجاح في الحياة الاجتماعية ، والأفراد الذين لديهم عيوب تمنعهم من النجاح في الحياة الاجتماعية يجب أن يخضعوا لمعايير تحسين النسل فلا يسمح لهم بالتزاوج وإنجاب أطفال يصبحون فيما بعد عالة على المجتمع . (1)

العوامل التي تؤثر على تنظيم الأسرة :-

توصلت بعض الدراسات إلى عدة عوامل لها علاقة باتجاه الأفراد نحو الأخذ بأساليب تنظيم الأسرة ومن بينها ما يأتي:-

1- التعليم والمواقف من تنظيم الأسرة :-

لا يختلف اثنان حول أهمية التعليم كعامل أساسي هام من بين العوامل الإيجابية في ترشيد الاتجاهات والسلوك إزاء القضايا الاجتماعية الهامة ، ومنها قضية تنظيم الأسرة ، غير أن التعليم لا يلعب هذا الدور بصورة مطلقة وإنما هناك عوامل عديدة تتدخل في تحديد مدى إيجابية وفاعلية هذا العامل.(2) من بينها العامل الديني، وعمل المرأة، والوضع المهني، ومستوى الدخل، والعمر عند الزواج، والصحة...الخ.

1- مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص 211.

2- حسن الخولي، تطور المنهج في البحوث الانثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1992اف، ص146.

وتشير بعض الدراسات التي أجريت في الأقطار النامية إلى وجود علاقة سالبة بين حجم الأسرة و الحالة التعليمية للزوجين، وتدل نتائج مسح الخصوبة في العالم لثمانية أقطار نامية إلى وجود رابط سالب قوي بين حجم الأسرة وتعليم الزوجة، فقد وجد أن متوسط عدد الأطفال عند الزوجات الأميات اللاتي تبلغ أعمارهن 20 سنة فأكثر يتراوح مابين 6- 8 أطفال بالمقارنة مع 4- 6 أطفال بالنسبة للزوجات في مرحلة التعليم الابتدائي على الأقل.(1)

فالزوجة المتعلمة تريد عدد أقل من الأبناء حتى يمكنها من توفير الرعايا الكاملة لهم، أما الزوجة غير المتعلمة يسعدها العدد الكبير من الأبناء حتى وإن انخفض مستوى رعايتهم، كما يؤثر التعليم في اتجاه الأسرة نحو تنظيم النسل، واستخدام الوسائل العلمية الحديثة فقد تبين من بعض الدراسات أن عدد كبير من الأسر في المدينة تمارس وسائل تنظيم النسل؛ وذلك لانتشار التعليم، وارتفاع مستوى الوعي فيها.(2)

وتفسر العلاقة بين تعليم المرأة وسلوكها الإنجابي على النحو الآتي:-

1- استكمال التعليم يؤخر سن الزواج عند المرأة .

2- يوسع التعليم آفاق المرأة ويطور تطلعاتها، والتي تسعى فيها إلى الجمع بين دورها في الأسرة وعملها الخارجي.

3- يزيد التعليم من وعي المرأة ويدعم قدراتها على استخدام نماذج معينة لتنظيم الأسرة.

4- وعي المرأة المتعلمة للتكاليف المترتبة على إنجاب المزيد من الأطفال.(3)

وفي دراسة كمال التابعي توصل إلى أن هناك ارتباطا إيجابياً بين الحالة التعليمية والاتجاه إلى استخدام أسلوب تنظيم الأسر، ففي قرية (منيت يره) نجد أن جميع الذين يستخدمون تنظيم الأسرة والبالغ عددهم 34 مبحوثاً يمثلون 13.6% من إجمالي نسب العينة يقعون في الفئات التعليمية المختلفة، بينما نجد أن الذين لا يستخدمون أسلوب تنظيم الأسرة والبالغ

1- المرجع السابق، ص 146.

2- سامية محمد فهمي، المرأة والتنمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1997ف، ص 26-27.

3- محمد عاطف غيث، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989ف، ص 187-188.

عددهم 201 مبحوثا يمثلون 80،4% من إجمالي نسب العينة يقع منهم في فئة أمي 74,4%، 1,2% في فئة يقرأ ويكتب و 4,8% في فئة شهادة متوسطة.(1)

فالتعليم يؤثر في الوجود الاجتماعي للشخص في أساليبه في تحقيق مصالحه وفي بعض فرصه الاجتماعية فضلاً عن إنه يؤخر في سن الزواج لدى الذكور والإناث،أما الأمي فوعيه الاجتماعي ومصالحه تجعله يرى الإنجاب خاصة إنجاب الذكور أسلوبا من أساليب تحقيق مصالحه وتدعيم وجوده.(2)

مما سبق يتضح أن التعليم يلعب دوراً ايجابياً هاماً في مجال تنظيم الأسرة، فهو يؤخر نسبياً من سن الزواج بالنسبة للذكور و الإناث أي أنه يحد نسبياً من ظاهرة الزواج المبكر و بالتالي يحد من الخصوبة على أساس تقليل مدى تعرض الإناث البالغات للحمل و الإنجاب و من جهة أخرى فإن التعليم يمكن أن يهيئ الناس للمشاركة في تحمل مسؤولياتهم و القيام بما يمليه عليهم واجبهم حيال قضية قومية كالمسألة السكانية.

2 عمل المرأة:-

أكدت عدة دراسات على وجود علاقة سالبة بين حجم الأسرة و درجة مساهمة المرأة في القوة العاملة فعدد أطفال النساء العاملات يقل عن نظيره لدى بقية النساء غير العاملات، و تنظيم هذه العلاقة في الدول المتقدمة صناعياً بصورة أوضح من الدول النامية و في المناطق الحضرية أقوى من المناطق الريفية، وقد أكد بعض الباحثين على أن النساء العاملات قد لجأن إلى تقليل الولادات أكثر من النساء غير العاملات وذلك في سبيل تحسين أحوالهن المعاشية.(3)

ومن الملاحظ أن حجم الأسرة الغربية تأثر بزيادة إقبال المرأة على العمل إذ كثيراً ما

1- كمال التابعي، القيم الاجتماعية والتنمية الريفية، دراسة في علم الاجتماع الريفي، دار نهضة الشروق، القاهرة 1997ف، ص 445.

2- عبد الله إبراهيم، مرجع سابق، ص190- 191.

3- يونس حمدي، مرجع سابق، ص 125.

ترفض الزوجة العاملة تكوين أسرة كبيرة فتقبل الكثيرات منهن ترك فكرة الإنجاب وذلك لسنوات عديدة من التحاقهن بالعمل.(1)

وفي دراسة محمد الشيخ بلغت نسبة النساء العاملات 40% من مجموع النساء مقابل 60% من ربات بيوت ومن خلال دراسته توصل إلى وجود علاقة بين عمل المرأة والإنجاب نحو تنظيم الأسرة فالمرأة العاملة أكثر تقبلاً لتنظيم الأسرة من ربة البيت.(2)

3- الاختلافات الريفية الحضرية:-

لعبت الإقامة دوراً كبيراً في اختلاف الخصوبة والسبب في ذلك يرجع إلى أن الحياة في الريف والحياة في الحضر تمثلان نموذجين مختلفين لأنماط الحياة، والتفكير، والبيئة الاجتماعية، والنشاط الاقتصادي، فحصر السكان يقل كلما زادت حضرية المنطقة بينما يزيد معدل التكاثر كلما زادت ريفية المنطقة وقد لاحظ سميث ذلك من خلال دراسته على الولايات المتحدة حيث لاحظ إن أغلب معدلات المواليد توجد في منطقة الابلاشر الجنوبية وفي الأجزاء التي يغلب عليها الطابع الريفي في الإقليم الجنوبي وفي الأجزاء النائية ومرتفعات الروكي، ويلاحظ من ناحية أخرى إن معدل التكاثر ينخفض كثيراً في جميع المدن الكبرى(3)

فمن الملاحظ أن الرغبة بالإنجاب ترتبط بالمناطق التي يسكنها الأفراد فهي تقل في المناطق ذات الطابع الحضري، والمقتضية بالسكان وتزداد في المناطق ذات الطابع الريفي ويشير ذلك إلى وطأة العادات، والتقاليد في هذه المناطق التي تنطوي على تدعيم قيمة الأسرة الكبيرة وما للأبناء من قيمة اجتماعية، واقتصادية في هذه المناطق فالأبناء يمثلون بالنسبة للريفيين مصدراً من مصادر الإنتاج، والارتفاع بالمستوى الاقتصادي للأسرة كما يكتسبون قيما إنتاجية عالية في نظام الإنتاج التقليدي السائد في الريف والمعتمد أساساً على قوة الإنسان والحيوان.(4)

1-علي عبد الرزاق حلبي وآخرون، علم الاجتماع الصناعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990ف، ص 361.

2-محمد أحمد الشيخ، مرجع سابق، ص 246.

3- عبد الله محمد الخريجي، محمد الجوهري،علم السكان، ط3 دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1989ف، ص165.

4- محمد علي محمد، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ب-ت، ص 145.

وفي دراسة آمال العمري توصلت إلى أن معدلات الخصوبة مرتفعة في الريف عنه في الحضر ويعود ذلك إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية فهناك زيادة على الإقبال على الانتفاع بخدمات تنظيم الأسرة، ففي الحضر بلغت نسبة المنتفعات بالحبوب وهي وسيلة رئيسية لمنع الحمل من إجمالي عدد السيدات في سن الحمل 9،2% في حضر محافظات الوجه البحري مقابل 3% في ريف هذه المحافظات نسبة المنتفعات في حضر محافظات الوجه القبلي 9،7% مقابل 1،1% في ريف تلك المحافظات.(1)

وكشفت دراسة عبد الله الهمالي عن وجود علاقة بين الخلفية الحضرية -الريفية وقبول برامج تنظيم الأسرة فالأفراد ذوو الخلفية الحضرية هم أكثر تقبلاً لنمط الأسرة الحديثة من غيرهم ذوى الخلفيات الريفية.(2)

4- الدين والموقف من تنظيم الأسرة:-

اختلاف الخصوبة بين الطوائف الدينية ظاهرة واسعة الانتشار وأظهرت بعض الدراسات في مختلف الأقطار الأوروبية والولايات المتحدة وكندا أن الخصوبة بين الكاثوليك أعلى من نظيرها لدى البروتستانت واليهود ومن هذه الدراسات تلك التي نشرها ويلتون باسكال في كتابه (العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة على الخصوبة) والتي أجريت على مقاطعة أنديانايوس عام 1950فوالدراسة التي أجراها شارلز ويستون عن نمو الأسرة في الناطق المتروبوليتية سنة1961ف.(3)

وقد أظهرت دراسات أخرى أن كثيراً من المسلمين وبعض المسيحيين الكاثوليك لا يعترفون ببرامج تنظيم الأسرة، وبالتالي تتميز أسرهم بكثرة الأطفال كما إن كثير من المسلمين مازالوا يمارسون نظام تعدد الزوجات بما في ذلك الطبقة المتعلمة، ولم تتأثر هذه

1- آمال علي العمري، معدلات الخصوبة النوعية حسب فئات سن الأمهات، مجلة السكان، بحوث ودراسات، العدد السابع، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، مصر، القاهرة، 1973ف، ص 79.

2-عبد الله عامر الهمالي، التحديث الاجتماعي في ليبيا، مرجع سابق، ص 148.

3- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، السكان من منظور علم الاجتماع، مكتبة الإسكندرية الجامعية، 2001ف، ص135.

الظاهرة الإقامة في المناطق الحضرية الأمر الذي يشجع على زيادة حجم الأسرة المسلمة سواء كانت تقيم في الريف أو في الحضر.(1)

وفي دراسة جون ستوكل وموسينايا ترنسيا عن الأسرة في بنغلادش توصلا إلى أن الدين يلعب دوراً في تحديد حجم الأسرة فقد أتضح من الدراسة إن حجم الأسرة عند الهندوس أصغر دائما من حجم الأسرة لدى المسلمين، حيث تسود فكرة أن التناسل خاضع للإرادة ألاهية عندا الغالبية على حين إن أقلية تعتقد في تنظيم الأسرة بدلاً من الميل إلى زيادة الأطفال.(2)

وهذا عكس ما أتضح من دراسة إبراهيم عثمان حيث توصل إلى أن العامل الديني لا يلعب دوراً في تحديد حجم الأسرة فقد لاحظ من خلال نتائج دراسته على المجتمع الأردني إنه لا يوجد فرق بين الأسر الإسلامية والمسيحية، ومعظم التباين، والاختلاف يعود لاختلاف الوضع الاجتماعي، والاقتصادي، والمستوى التعليمي بشكل خاص.(3)

5-الطبقة الاجتماعية والاقتصادية:-

تعد الفروق الطبقية في الخصوبة من أبرز العوامل التي يمكن أن تكون المسئولة عن الاختلافات في الخصوبة بين الجماعات المختلفة داخل السكان نفسهم.

فهناك وجهات نظر مختلفة حول هذه العلاقة (بين الخصوبة والطبقة) فالبعض يرى أن كلما ارتفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد مالت اتجاهاته نحو التقليل من الإنجاب وكلما انخفض المستوى الاجتماعي والاقتصادي ازداد تفضيله للإنجاب والبعض يرى أن العلاقة بين حجم الأسرة والطبقة علاقة إيجابية.

وتوجد العديد من الدراسات التي تبحث في هذه العلاقة منها دراسة(نوتستاين) التي أجراها على سكان المناطق الفقيرة في خمس مدن أمريكية وتوصل فيها إلى أن سكان الدخل المرتفع ينجبون بمعدل أقل من سكان الدخل المنخفض، أما دراسة (هاتشنسون) التي أجريت للبحث في العلاقة بين الخصوبة والمستوى الطبقي المحدد

1- محجوب عطية الفالدي، علم الاجتماع الحضري، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، 2004ف، ص 228.

2- عبد الرؤوف الضبع، مرجع سابق، 113.

3- إبراهيم عثمان، التغيرات في الأسرة الحضرية، الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، 1978ف، ص 171

على الدخل فقط جاءت مغايرة ومختلفة عن نتائج " نوتستاين" لأنها أكدت أن سكان الدخل المرتفع ينجبون بمعدل أكبر من سكان الدخل المنخفض.(1)

وفي دراسة مصرية عن العلاقة بين الخصوبة وارتباطها بعوامل اجتماعية (الدخل والثروة) أكدت أن سكان الدخل الأعلى ينجبون بمعدل أقل من سكان الدخل المنخفض وهي نتيجة متفقة مع نتائج دراسة (نوتستاين) من ناحية ومختلفة عن نتائج دراسة (هاتشنون) من ناحية أخرى.(2)

ويفسر (اموس هاولي) العلاقة بين الخصوبة والطبقة من خلال ثلاث مراحل هي :-

1- المرحلة الأولى:-

كانت فيها الخصوبة متشابهة بين الطبقات أو ربما كانت هناك علاقة موجبة بين الطبقة والخصوبة.

2-المرحلة الثانية:-

تميزت بانخفاض معدلات الولادة بين الطبقات الاجتماعية العليا (علاقة سالبة)

3- المرحلة الثالثة:-

تميزت بوجود علاقة موجبة بين الولادة والطبقة الاجتماعية.

وقد يكون التخطيط العائلي مفسر للمراحل الثلاثة بانتشاره من الطبقة الاجتماعية العليا إلى الوسطى إلى الدنيا.(3)

إن كل الدراسات تجمع على وجود علاقة (عكسية أم طردية) بين المستوى الاجتماعي، والاقتصادي، والخصوبة لكنها تختلف حول تفسير سبب هذه العلاقة فالبعض يرجعها إلى أن الطبقات تختلف فيما بينها فيما يتعلق بمعرفة وسائل منع الحمل والبعض الآخر يرى أن هذه المستويات تختلف أساساً في اتجاهاتها نحو وسائل منع الحمل لا في مدى معرفتها بها، والبعض يرجع هذه الاختلافات إلى اعتقادات دينية.(4)

1-علي عبد الرزاق حلبي،علم اجتماع السكان، مرجع سابق، ص241- 242.

2-المرجع السابق، ص 242.

3- أموس هاولي نقلاً عن يونس حمادة، مرجع سابق، ص 123.

4-عبد الله المحمد الخريجي، مرجع سابق، ص 155- 156.

6- العمر عند الزواج:-

يعد العمر عند الزواج من العوامل الهامة التي تؤثر على مستويات الخصوبة وقد كان العمر عند الزواج في الأقطار الأوروبية قبل الثورة الصناعية منخفض نسبياً إلا إنه بدأ بالارتفاع منذ مطلع القرن الثامن عشر وهذا الارتفاع كان كبيراً لدرجة أن مستويات الخصوبة قد انخفضت لدرجة كبيرة، وبدأ العمر عند الزواج في أوروبا بانخفاض خلال القرن العشرين نتيجة زيادة استعمال وسائل تحديد النسل أثناء الزواج.(1)

وقد تبين إن المرأة التي تتزوج في العمر 15 سنة تنجب(10،2) مولوداً في حين المرأة التي تتزوج في العمر (25) تنجب (5،6) وفي العمر(30) تنجب(3،5) مولوداً وفي العمر(35) تنجب (1،9) مولوداً.(3) ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول (3) توزيع عدد الإناث في سن الحمل(15-49) و عدد المواليد الأحياء خلال العام السابق للمسح حسب فئات عمر الأم و نوع التجمع السكاني.

فئات عمر الأم(سنة)	نوع التجمع السكاني				المجموع	
	حضر		ريف			
	عدد الإناث	عدد المواليد الأحياء	عدد الإناث	عدد المواليد الأحياء	عدد الإناث	عدد المواليد الأحياء
19-15	242806	447	45806	0	288612	447
24-20	242452	7315	38905	1080	281357	8395
29-25	236960	27732	35435	4661	272395	32393
34-30	218109	33716	36817	7057	254926	40773
39-35	158368	21853	26471	4686	184839	26539
44-40	110284	7608	17928	1173	128212	8781
49-45	74095	622	9698	297	83793	919
المجموع	1283074	99293	211060	18954	1494134	118247

المصدر: المسح الاجتماعي و الاقتصادي(الجزء الأول) الخصائص الديموغرافية، الهيئة الوطنية للمعلومات و التوثيق، الجماهيرية، 2002-2003، ص206.

1- يونس حمادة، مرجع سابق، ص 133.

الجدول (4) عدد الإناث في سن الإنجاب و عدد الأطفال دون الخامسة من العمر و متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة حسب المناطق و نوع التجمع السكاني.

المنطقة	نوع التجمع السكاني: حضر			ريف			المجموع		
	عدد الإناث اللاتي أعمارهن (15-49) سنة	عدد الأطفال دون الخامسة	متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة	عدد الإناث اللاتي أعمارهن (15-49) سنة	عدد الأطفال دون الخامسة من العمر	متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة	عدد الإناث اللاتي أعمارهن (15-49) سنة	عدد الأطفال دون الخامسة من العمر	متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة
الجبل الأخضر	159904	65077	0.41	38835	19433	0.50	198739	84510	0.43
البيان الأول	176031	66380	0.38	15609	7166	0.46	191640	73546	0.38
خليج سرت	195765	99140	0.51	37499	16882	0.45	233264	116022	0.50
طرابلس	493691	187010	0.38	35639	16949	0.48	529330	203959	0.39
الزاوية	125936	52170	0.41	19710	8755	0.44	145646	60925	0.42
الجبل الغربي	68216	34486	0.51	39305	17197	0.44	107521	51683	0.48
الشرارة الأولى	63531	25439	0.40	24463	14663	0.60	87994	40102	0.46
المجموع	1283074	529702	0.41	211060	101045	0.48	1494134	6307470	0.42

المصدر: المسح الاجتماعي والاقتصادي الجزء الأول 2002-2003 ، ص213.

7- السياسة السكانية:-

تعني السياسة السكانية كافة الإجراءات التي تستهدف التأثير على سكان مجتمع معين سواء من حيث أعدادهم ومن حيث تركيبهم أو من الناحيتين معاً.(1)

وفي الواقع كانت للسياسة السكانية على مر العصور دور كبير في حجم السكان، سواء بالزيادة أو النقصان.

وقد اتبعت بعض الدول النامية سياسة رسمية لتنظيم الإنجاب، وذلك للحد من الارتفاع الكبير في معدلات المواليد وكانت هذه السياسة نابعة من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي أتبعتها هذه الدول لتخفيض معدل للنمو السكاني في فترة زمنية معينة، ومن هذه الدول مصر- تونس التي تتبنى سياسة تنظيم الأسرة وأباحت استخدام وسائل تنظيم النسل.(2)

كما صدرت العديد من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى زيادة الخصوبة أو العكس ويعتبر القانون(حمورابي) الذي صدر في القرن العشرين قبل الميلاد في بلدة بابليون أول محاولة تشريعية تهدف إلى زيادة الخصوبة، وقد تكون الاعتبارات السياسية ذات جهتين فتستطيع أن تؤثر في الحركات الديموغرافية إيجاباً وسلباً ففي فرنسا وتدعيماً للسياسة المدعمة للإنجاب في 1940اف كانت منحة العلاوة الأسرية تزداد بمولد الطفل الثالث والأطفال الدين يولدون بعده، فقد كانت تمنح للأزواج والزوجات القروض الحكومية والإعفاء من الضرائب وتخفيض مصاريف الخدمات العامة إلى جانب الخدمات الاجتماعية لمساعدة الأسر الكبيرة.(3)

وفي السبعينات من القرن العشرين تبنت العديد من الدول النامية سياسات مناهضة للإنجاب، ونادت بمنع الحمل وتنظيم النسل مثل، مصر، تونس، الهند، الصين، إيران، جنوب أفريقيا...وغيرها، ففي الهند توجه السياسة السكانية نحو تقيد معدل الزيادة الثانية من أجل التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة حيث عملت على توفير وسائل ضبط النسل ومنع الحمل، وأنشأت العديد من مراكز تنظيم الأسرة، خاصة في المناطق الريفية

1- عبد الله المحمد الخرنجي، مرجع سابق، ص 14.

2- فتحي أبوعيانة، مرجع سابق، ص 184.

3- حسين عبد الحميد رشوان، السكان من منظور علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 183- 187.

وتوفير خدماتها على نطاق واسع كما عملت على تطوير بعض النظم التي تقضي بمكافأة موظفي الحكومة ذوي الأسر صغيرة الحجم ومعاقبة أرباب العائلات كبيرة الحجم. (1)

في حين نجد دول نامية غنية بمواردها إلا أنها صغيرة في حجم سكانها، ترى أن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة يتم بسياسة سكانية ترمي إلى زيادة سكانها عن طريق إجراءات لها علاقة بالتخطيط العائلي، وحماية الأطفال وتحسين المستوى المعيشي والصحي وتشجيع الشباب على الزواج، وتكوين أسرة وزيادة الإنجاب بتقديم مساعدات، والخدمات التي تيسر لهم ذلك.(2)

يتضح مما سبق أنه ثمة عوامل لها علاقة بتنظيم الأسرة سواء كانت هذه العلاقة إيجابية أو سالبة فقد توصلت العديد من الدراسات إلى بيان هذه العلاقة اختلفت في نوعيتها فالبعض يرى أن العلاقة بين تنظيم الأسرة والعوامل السابقة علاقة موجبة، والبعض توصل إلى أن العلاقة علاقة سالبة. وترجع هذه الاختلافات إلى العينة المستخدمة في الدراسة ومكان الدراسة واختلاف التقاليد والعادات، والدين، وكذلك اتجاهات الأفراد.

ومن خلال الدراسة الحالية سوف نعرض بعض المتغيرات ومدى علاقتها بتنظيم الأسرة وإلى أي مدى تتفق نتائج هذه الدراسة ونتائج الدراسات السابقة، وسوف يتضح ذلك من خلال الدراسة الميدانية.

الإسلام و تنظيم الأسرة:-

إن الرأي بين المسلمين فيما يتعلق بتنظيم الأسرة منقسماً انقساماً واضحاً، فمنهم المؤيد و منهم المعارض و يستمد كل الطرفين التأييد لوجهة نظره من القرآن، والحديث الشريف

فالجانب المؤيد يسعى إلى تأييد منحى تنظيم الأسرة منطلقاً من الآية الكريمة ﴿ و ليستعفف الذين لا يجدون نكاحاً حتى يغنيهم الله من فضله﴾.(3) معترفين بأن تأخير الزواج طريقة من طرق تخفيض النسل و هو بالتالي شكل من أشكال تنظيم الأسرة.

1- فتحي أبوعيانة، مرجع سابق، ص 184.

2- مهدي صالح السامرائي، مرجع سابق، جامعة بغداد، 1998ف، ص 52.

3- الآية 32 من سورة النور.

و يذهب عبد السلام عطيمي مذهباً يصب في خانة ضرورة تنظيم الأسرة، معتبراً أن الإسلام يأبى أن يتزوج المرء مادام عاجزاً عن تحمل نفقات الزواج فإذا تم الزواج كان حقاً على الزوجين أن يقوما بما عليهما من التزامات، وواجبات، كما أن من الواجب عليهما الاهتمام بالولد الذي يعتبر أهم مقاصد النكاح.(1)

كما يستند مؤيدو تنظيم الأسرة على الآية الكريمة ﴿ ربنا هب لنا من أزواجنا و ذرياتنا قرة أعين و اجعلنا للمتقين إماماً ﴾.(2) و معنى ذلك أن تكون الذرية قرة أعين، فالإنسان لا تقر عينه بولد لا يستطيع حسن تربيته و توفير كل متطلباته.

و قد وجه الإسلام إلى الأخذ بما يتيح فرصة بين كل مولود و أخر تحيل كلا الوالدين يتفرغ لرعاية الولد حتى ينضج و لا يزاحم بمولود آخر.(3)

قال تعالى﴿ و الوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾.(4)

ففي هذه الآية أسلوب غير مباشر لتأجيل الحمل لفترة مؤقتة و من الآية السابقة يمكن القول أن فترة الرضاعة تعني أنه يمكن تأجيل الحمل عامين كاملين و تسعة أشهر، و بذلك فأن المرأة يمكن أن تنظم مواعيد ميلادها كل ثلاث سنوات.

و من الأحاديث الشريفة التي يستند إليها مؤيدو التنظيم " تناكحوا و تكاثروا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة" فالرسول عليه الصلاة و السلام لا يستطيع أن يباهي بالمسلمين يوم القيامة إذا كانوا أمة لم تحسن تربية أبنائها و رعايتهم فالمباهاة هنا نوعية و ليست كمية.(5)

أما الجانب المعارض فقد استند على عدة آيات منها ﴿ و انكحوا الأيامى منكم و الصالحين من عبادكم و إمائكم و أن يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله و الله واسع عليم ﴾.(6)

1- عبد السلام عطيمي نقلاً عن عبد الهادي بعوت، النمو السكاني و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت،1988ف، ص20.

2- الآية 74 من سورة الفرقان.

3- زيدان عبد الباقي،تنظيم الأسرة و تنظيم الإنجاب، مجلة الحكمة، العدد الرابع، 1979ف، ص231.

4- الآية 233 من سورة البقرة.

5- زيدان عبد الباقي، مرجع سابق، ص231.

6- الآية32 من سورة النور.

وهذا يحمل في طياته معنى أن المسلم عيه أن يتزوج حتى إذا كان فقيراً فإن الله يغنيه و يحرره من الفقر و العوز.(1)

كما يستند المعارضون على الآية ﴿ و ما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها و يعلم مستقرها و مستودعها كل في كتاب مبين﴾.(2)

كما يستند على الحديث الشريف " تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة ".

و حديث الرسول عليه الصلاة و السلام " و خير نسائكم الودود الولود ".(3)

الإسلام لا يحرم تنظيم الأسرة، و هذا ما اتفق عليه مجموعة من العلماء في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الرباط 1971ف قد تبين بالفعل أن تنظيم الأسرة يتوافق مع التعاليم الإسلامية بقدر ما يتصل ذلك بالظروف العائلية الفردية و لا يشكل قاعدة إلزامية للجميع.(4)

مما سبق يتضح أن الإسلام قد أجاز تنظيم الأسرة لعدة أسباب كالخشية على حياة الأم، في قوله تعالى ﴿ و لا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾.(5) كذلك الخشية على الوليد من حمل جديد أو وليد جديد، و مع أن الإسلام يريد الكثرة إلا أنه يحرص على أن تكون هذه الكثرة قوية و لا يتحقق ذلك إلا بتنظيم النسل.

أما رأي الإسلام في التحديد و الذي يعني وضع حد نهائي للإنجاب قد حرم الإسلام ذلك لعدة أسباب:-

1- الإسلام حث على الزواج و النسل حفاظاً على النوع الإنساني من الانقراض و الحد من النسل مخالف لهدف أساسي من مقاصد الإسلام و هو المخالفة على النسل.

2- إنه تعطيل للأعضاء عن وظيفة الإنجاب، و في ذلك ضرر خطير على الأعضاء،

1- عبد الهادي بموت، مرجع سابق، ص 22.

2- الآية 6 من سورة هود.

3- محمد أبو زهرة، تنظيم الأسرة و تنظيم النسل، دار الفكر العربي، القاهرة 2005ف، ص76.

4- عبد الله إبراهيم، مرجع سابق، ص191.

5- الآية 195 من سورة البقرة.

و الإسلام يحارب الضرر، فلا ضرر و لا ضرار بهذا حرم الإسلام كل ما يـؤدي إلـى تنظيم النسل.

3- إنه مخالف لأهم مفـاهيم الإسـلام و هـو أن رزق الأولاد و آبـائهم علـى الله.(1) لقوله تعالى﴿ و في السماء رزقكم و ما توعدون ﴾.(2)

1- إبراهيم الخطيب، زهدي محمد عيد، مرجع سابق، ص33-34

2- الآية 22 من سورة الذاريات.

الفصل الرابع

الإجـــراءات المنـهجية

تمهيـــــد:

يتضمن هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي اتبعتها الباحثة، لتحقيق أهداف الدراسة كما يهتم بالتعريف بنوع الدراسة، ومنهجها ، والأساليب العلمية المتبعة فيها، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد نوع العينة، وحجمها، وخطوات إجراءات الصدق، والثبات، وكل الإجراءات العلمية التي تم استخدامها .

أولا :- نوع الدراسة ومنهجها:

تندرج هذه الدراسة تحت إطار الدراسات الوصفية باستخدام المسح عن طريق العينة، وتشمل البحوث الوصفية جميع الدراسات التي تهتم بتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بطبيعته، ويوضح مجتمع ما، أو عدد من الأشياء، أو نظام فكري، أو أي نوع من الظواهر التي يرغب الشخص في دراستها، لذلك يعد المنهج الوصفي أكثر المناهج ملائمة لهذه الدراسة.

ثانيا :- إجراءات المعاينة وتشمل:-

1- مجتمع الدراسة:-

ويقصد به مجتمع البحث، أو مجموع وحدات البحث المتمثلة في جميع أسر مدينة سرت، والبالغ عددها 10689 مقسمة على 4 مؤتمرات كما مبين في الجدول رقم (5)

الجدول (5) عدد أسر مدينة سرت مقسمة على أربع (4) مؤتمرات.

العدد	المؤتمر	عدد الأسر	عدد السكان
1	الرباط الأمامي	4752	34190
2	خليج سرت	2181	15900
3	سرت المركز	2230	15393
4	الفاتح	1526	10020
المجموع		10689	75503

المصدر: المؤتمرات الشعبية الأساسية، من الأفراد المساهمين في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية،2003-2004ف.

2- وحدة التحليل :-

وتشمل الفرد المتزوج المقيم في المدينة (ذكور وإناث).

3- العينة وحجمها :-

يعد الحجم الملائم للعينة هو ذلك الحجم الذي يعكس خصائص لمجتمع المدروس . وهذا لا يعتمد على حجم المجتمع فحسب، وإنما يعتمد أيضا على مدى التباين داخل المجتمع، فكلما كان المجتمع غير متجانس كانت الحاجة إلى عينة كبيرة والعكس . فإن الحاجة إلى عينة كبيرة الحجم تتضاءل حيثما يتجانس المجتمع . (1)

ونظراً إلى تعذر إجراء الدراسة على جميع أسر المدينة تم اللجوء إلى أسلوب العينة والعينة التي تم اختيارها هي العينة العشوائية الطبقية النسبية. وقد تم حساب النسبة المئوية بالنسبة للأسر كما في الجدول الآتي:-

الجدول (6) النسب المئوية للأسر(عينة الدراسة).

المؤشر	عدد الأسر	النسبة المئوية
الرباط الأمامي	4752	%44 = 100 × 4752 / 10689
خليج سرت	2181	%20 = 100 × 2181 / 10689
سرت المركز	2230	%22 =100 × 2230 / 10689
الفاتح	1526	%14 = 100 × 1526 / 10689
المجموع	10689	%100

وقد تم اختيار نسبة التمثيل 2 % وبهذا يمكن التعرف على حجم العينة عن طريق إجراء العملية الحسابية الآتية :-

1- عبد الله الهمالي ، مرجع سابق ، ص 179.

حجم المجتمع × نسبة التمثيل = 10689 ×0.2 =214

100 100

ولسحب عينة الدراسة تم تطبيق إجراءات سحب العينة العشوائية الطبقية النسبية على مجتمع الدراسة وفق العملية الحسابية الآتية :-

حجم العينة × مجموع أفراد العينة

مجتمع البحث

1- الرباط الأمامي = 214 × 4752 = 95

10689

2- خليج سرت = 214 × 2181 = 44

10689

3- سرت المركز= 214 × 2230 = 45

10689

4- الفاتح = 214 × 1526 = 30

10689

ثالثاً :- مجالات الدراسة

1- المجال البشري:- تم تحديد المجال البشري لدراسة سكان مدينة سرت من الليبيين المتزوجين من الجنسين (ذكور وإناث)

2- المجال المكاني:- تشكل مدينة سرت المجال المكاني الرئيسي للدراسة حيث تشمل أربعة مؤتمرات هي: الرباط الأمامي- الفاتح- خليج سرت و سرت المركز.

3- المجال الزمني:- بدأ مشروع خطة الدراسة يتبلور في شهر 10 – 2004ف إلى أن تمت مناقشتها في 26- 12- 2004 من قبل عدد من الأساتذة بقسم علم الاجتماع.

أما بداية العمل الميداني فكانت في 15 – 3 – 2006ف عندما قامت الباحثة بـإجراء الدراسة الاسترشادية لتجريب وسيلة جمع البيانات، وانتهت الدراسة الميدانيـة باسـتكمال تجميع البيانات في شهر 6 – 2006 ف. بعد ذلك بدأت عملية تحليل البيانات واسـتغرقت حوالي شهر وبذلك استعرضت الدراسة الكلية من بداية اعتماد الخطة حتى إعداد الرسالة في صورتها النهائية سنة و تسعة أشهر .

رابعاً :- أداة جمع البيانات.

تم جمع البيانات عن طريق استمارة مقابلة، ولقد قامت الباحثة بتجميع البيانات مـن 15– 4– 2006ف إلى 15–6 – 2006ف ، وطبقاً للخطة الموضوعة لتطبيق اسـتمارة المقابلة تم الاستعانة بعدد من المعاونين في القيام بمهمة إجراء المقابلات مـع المبحـوثين وقد بلغ عددهم 6 أشخاص من طلبة الدراسات العليا بقسم الاجتماع، وتم تحديـد منـاطق الدراسة لكل منهم حسب إقامته، وطلب من المتعاونين التقيـد بتلـك المواقـع بالإضـافة لمراعاة شروط العينة خاصة فيما يتعلق بتحديد عدد الحالات لكل مؤتمر سكني وترك لكل منهم حرية اختيار أفراد العينة من المؤتمر السكني ممن يتوقع منهم التعاون، والاسـتجابة لهذه الدراسة، ولم يبلغ المتعاونون عن أية حالة للرفض الصريح بالنسبة لإجراء المقابلة. وكانت الباحثة تتطلع على الاستمارات التي ترد إليها أول بأول للتأكد من استكمال وسلامة بياناتها وكذلك حصر عددها من حيث النسبة المقررة لكل مؤتمر سكني.

وقد لاحظت الباحثة أن استجابة الإناث للمقابلة لا يختلف كثيرا عن استجابة الـذكور، وتتضمن استمارة المقابلة 32 سؤالا كانت على النحو الآتي :-

1- أسئلة عامة تعكس صفات العينة كالأسئلة عن النوع ومكان الميلاد ، سـنة الـزواج والمستوى التعليمي ونوع العمل والدخل وعمل الزوجة.

2- أسئلة خاصة بالمتغير التابع وتتمثل في عدد من الأسئلة الخاصة بمدى ممارسة تنظيم النسل وبعض المعلومات الأخرى كمعرفة اتجاه الفرد نحو تنظيم النسل وعـدد الأطفـال المرغوب فيهم .

بالإضافة إلى الأسئلة الأخرى ذات العلاقة بهذا الموضوع كدرجة الاعتقـاد الـديني والظروف التي ينبغي أن يبدأ فيها تنظيم النسل ومن له الحق في اتخاذ قرار التنظيم وأمـا

فيما يتعلق بنمط الإجابات المطلوبة فإن غالبية الإجابات هي من النـــوع المغلـــق ويوجـــد بالاستمارة ستة أسئلة مفتوحة.

خامسا :- الدراسة الاسترشادية .

يعد التصميم النهائي لأداة البحث ، وعرضها على عدد من المحكمين ثـــم طباعتهـــا للقيام بالدراسة الاسترشادية التي تعد من ضمن المراحل الرئيـــسية لأي دراســـة علميـــة تستدعي وسيلة جمع البيانات، والهدف منها:-

1- تجريب استمارة المقابلة لمعرفة مدى وضوح الأسئلة، ومعرفة مدى تقبل أفراد العينة وتجاوبهم مع طبيعة ونوعية الأسئلة .

2- إمكانية حساب درجتي الصدق والثبات .

قياس الثبات : قياس المقياس يعني قدرة وحدة القياس على الثبات على المبدأ و المقـــدرة على التنبؤ والتوصل لنفس النتائج كلما تم استخدام نفس المقياس ما لم تتغيز الصفة المراد قياسها .(1)

وهناك العديد من الطرق المستخدمة لحساب ثبات أداة جمـــع البيانـــات منهـــا إعـــادة الاختيار التي اعتمدت عليها الباحثة في هذه الدراسة ، حيث تم تطبيقه على 30 مبحـــوث و تم إجراء مقابلة معهم، و بعد 15 يوم تم إجراء مقابلة مع نفس المجموعة وتطبيق نفس الاختبار ومن تم حساب درجات الاختيار الأول، ودرجات الاختبار الثاني لحساب معامـــل الثبات الكلي عن طريق استخدام معادلة ارتباط بيرسون .

$$ر = \frac{ن \text{ مج س ص} - (\text{مج س})(\text{مج ص})}{[ن \text{ مج س}^2 - (\text{س})^2][ن \text{ مج ص}^2 - (\text{ص})^2]}$$

فبلغت قيمة معامل الثبات الكلية (80%).

1- مصطفى عمر التير، مرجع سابق، ص 181- 182 .

قياس الصدق:-

يعني صدق وحدة القياس أي الوحدة تقيس بالفعل الصفة التي يفترض أنها تقيسها .(1)

ولقد اعتمدت الباحثة لقياس صدق الأداة على :

1- صدق المحكمين :-

وهذا يعتمد على ما أدلاه المحكمين المتخصصين من أراء حول استبيان المقابلة بمدى ملاءمته لتحقيق أهداف الدراسة ولتحقق من صحة الفروض.(2)

2- الصدق الذاتي:-

وقد تم حساب معامل الصدق الذاتي من خلال علاقته بمعامل الثبات وذلك بتطبيق القانون التالي:-

معامل الصدق الذاتي = √ معامل الثبات

إذاً معامل الصدق الذاتي = 89.

سادساً:- تحليل البيانات:

وتمت معالجة البيانات باستعمال الإجراءات الآتية :-

1- مراجعة البيانات:-

تعد عملية المراجعة إحدى العمليات التي يجب على الباحث القيام بها؛ وذلك لاحتمال وجود بعض الأخطاء التي قد تحدث أثناء عملية جمع البيانات. وفي هذه المرحلة قامت الباحثة بعملية مراجعة البيانات من حيث مدى اكتمالها ودقتها واتساقها. وبعد مراجعة

1- المرجع السابق، ص199.

2- أسماء المحكمين.

1 – د. عبد الله الهمالي.

2- د. إبراهيم علي الجيار، أستاذ مساعد بقسم الاجتماع ، وجامعة قاريونس ،فرع الحزام.

3- أ. سعاد المكي أبو زيد، محاضر بجامعة قاريونس .

4- د. رأفت عبد الباسط محمد ، محاضر بجامعة التحدي.

5- عبد الصمد سالم- محاضر بجامعة التحدي.

6- د. عبد القادر الستي، أمين قسم الخدمة الاجتماعية بكلية الآداب ، جامعة الفاتح .

7- صالح يعقوب صالح ،محاضر بجامعة الفاتح .

البيانات قامت الباحثة بتصنيف وتحديد إجابات الأسئلة المفتوحة الموجودة باستمارة المقابلة.

وقد تم ترميز الأسئلة كالآتي:-

1- قراءة وحصر كل إجابات المبحوثين حول كل سؤال ومن تم تدوين الإجابة.

2- بعد حصر كل فئات الإجابة ومعرفة تكرارها ثم عملية ترميز كل سؤال وتحديد فئات مناسبة.

مثال:- في السؤال الثاني الخاص بالعمر تم الإطلاع على جميع الإجابات وتحديد أصغر عمر وأكبر عمر ومن تم حصر الأعمار وتحديد فئات لذلك فكانت كالآتي:-

الفئة الأولى 20 – 29 .

الفئة الثانية 30 – 39 .

الفئة الثالثة 40 – 49.

الفئة الرابعة 50 فأكبر.

2- وضع دليل الترميز:-

وضع دليل الترميز يعني إجراء فني يتم عن طريق وضع البيانات في فئات وتحويل البيانات الخام إلى رموز رقمية يمكن جدولتها وعدها.(1)

وقد تمت عملية الترميز بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات وذلك لاحتواء استمارة المقابلة على عدد من الأسئلة المفتوحة التي لا يمكن وضع ترميز لها إلا بعد الحصول على المعلومات من قبل المبحوثين.

3- تفريغ البيانات ومراجعتها:-

بعد نهاية جمع البيانات ومراجعتها، وإعداد دليل الترميز لها تم إدخال جميع البيانات للعقل الآلي وبدأت عملية تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي لتحليل بيانات

1- عبد الله الهمالي ، مرجع سابق، ص 211.

العلوم الاجتماعية (SPSS) وتم عرض البيانات في جداول أحاديـــة، وجـــداول اختبـــار الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:-

1- التكرارات و النسب المئوية: حيث تستطيع من خلال عرض التكـــرارات، و النـــسب المئوية التعرف على الخصائص العامة لمجتمع الدراسة.

2- مربع (كا2) : استخدم في هذه الدراسة لمعرفة العلاقات بين متغيرات الدراســـة مـــن خلال وجود علاقة إحصائية أم لا.

3- القاما : تم استخدامه في هذه الدراسة؛ وذلك لمعرفة قوة العلاقة، واتجاهاتها فيمـــا إذا كانت سالبة أو موجبة.

الفصل الخامس

تحليل البيانات و تفسيرها

تمهيـــــد:

يتناول هذا الفصل التحليل الإحصائي للبيانات التي تم الحصول عليها عن طريق استمارة المقابلة وينقسم التحليل إلى جزئيين، الجزء الأول يشتمل على نسب مئوية وتكرارات لغرض التحليل الوصفي من عرض لخصائص عينة الدراسة ويشتمل الجزء الثاني على اختبار فروض الدراسة باستخدام (مربع كاي) و (القاما).

أولا:- تحليل أحادي .

الخصائص العامة لعينة الدراسة:-

تم في هذا الجزء تحليل كل البيانات التي تعتقد الباحثة أنها تعطي وصفاً لمفردات العينة وتحدد خصائصها واتجاهاتها العامة، وذلك في جداول إحصائية تتضمن التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والتعليق على تلك البيانات ومحاولة تفسيرها.

الجدول (7) توزيع المبحوثين حسب النوع.

النوع	ذكور	إناث	المجموع
العدد	114	100	214
النسبة	53.3	46.7	%100

يتبين من خلال الجدول إن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث في الدراسة فئة الذكور 53.3% بينما نسبة الإناث 46.7% . و قد جاء هذا الفرق بين الجنسين في العينة للفروق في مردود الاستمارات الموزعة لكل منهما بالرغم من توزيعها بنسب متساوية بينهما تقريباً.

الجدول (8) توزيع المبحوثين حسب العمر.

العمر بالسنوات	20-29	30-39	40-49	50فأكثر	المجموع
العدد	45	105	51	13	214
النسبة	%21	%49،1	%23،8	%6،1	%100

تبين من خلال الجدول أن 21% من المبحوثين تقل أعمارهم عن ثلاثين عاماً ، وإن 49،1% تقل أعمارهم عن الأربعين عاماً ، وإن 23.8% من المبحوثين تقل أعمارهم عن الخمسين عاماً .

الجدول (9) توزيع المبحوثين حسب محل ميلادهم.

محل الميلاد	سرت	طرابلس	بنغازي	مكان آخر	المجموع
العدد	148	6	6	54	214
السنة	%69،2	%2،8	%2،8	%25،2	%100

من خلال الجدول تبين أن معظم المبحوثين من مواليد مدينة سرت بنسبة 69،2%.

الجدول (10) توزيع المبحوثين حسب سنة الزواج.

سنة الزواج	1970-1979	1980-1989	1990-1999	2000فأكثر	المجموع
العدد	22	28	60	104	214
النسبة	10.3	13.1	28	48.6	%100

من خلال الجدول تبين أن معظم المبحوثين في هذه الدراسة متزوجين في سنة 2000 وما بعد بنسبة 48.6% يليها سنة (90- 99) بنسبة 28% يليها (80-89) بنسبة 13.1 يليها سنة (70- 79) بنسبة 10.3%.

الجدول (11) توزيع المبحوثين حسب أعمارهم عند الزواج.

العمر عند الزواج /	15 ـ 24	25 ـ 34	35 فأكثر	المجموع
العدد	82	120	12	214
النسبة	%38.3	%56.1	%5.6	%100

من خلال الجدول يوضح أن أعلى سنة بالنسبة للعمر عند الزواج تمثلت في الفئة العمرية ما بين (25-34) بنسبة 56،1% ، وبينما مثلت الفئة العمرية 35 فأكثر 5،6%. ومن الواضح أن أغلب أفراد العينة تزوجوا في سن متأخر و يتفق هذا مع كثير من الدراسات و يمكن أن يكون راجعاً إلى تحسن المستوى التعليمي.

الجدول (12) توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي للمبحوثين	أمي	يقرأ ويكتب	ابتدائي	متوسط	عالي	المجموع
العدد	15	15	27	77	80	214
النسبة	%7	%7	%12.6	%36	%37.4	%100

من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة للمبحوثين التعليم العالي بنسبة 37.4%، يليها المتوسط بنسبة 36% ، تم الأساس بنسبة 12.6% يليها المبحوثين دون المستوى (الأمي يقرأ ويكتب) بنسبة 7% لكل منهم. و يتضح من خلال هذه النسب أن معظم المبحوثين هم من حملة الشهادات المتوسطة و العليا وهذا يدل علي تطور التعليم داخل الجماهيرية بفضل التغير الذي حدث بعد قيام ثورة الفاتح و الاهتمام بالتعليم باعتباره أحد مؤشرات التحديث.

الجدول (13) توزيع المبحوثين حسب عملهم أو توقفهم عن العمل.

يعمل حالياً	نعم	لا	المجموع
العدد	158	56	214
النسبة	%73.8	%26.2	%100

تبين من خلال الجدول أن معظم المبحوثين يعملون حالياً بنسبة 73.8% أما النسبة الأقل فيمثلها المبحوثين الذين لا يعملون بنسبة 26.2% .

الجدول (14) توزيع المبحوثين من غير العاملين حسب أسباب عدم العمل.

موانع العمل	العدد	النسبة
طالب	6	%10.7
وجود إعاقة لمنع العمل	8	%14.4
عدم وجود فرص عمل مناسبة	14	%25
متقاعد	4	%7.1
إجابة أخرى	24	%42.8
المجموع	56	%100

يختلف المجموع في هذا الجدول (56) عن المجموع الكلي للعينة (214) لان الباقي (158) يمارسون أعمال مختلفة.

من خلال الجدول يتضح أن 25% من المبحوثين لا يعملون لعدم وجود فرص عمل مناسبة، بينما حوالي14.4% لا يعملون لوجود إعاقة تمنع العمل ، أما الإجابات التي مثلت أعلى نسبة عند المبحوثين فهي ترجع لعدة أسباب منها عدم الحصول على مؤهل علمي، و من الأسباب أيضاً بالنسبة للإناث ترجع لمسؤولياته و تفرغها لأعمال البيت.

الجدول (15) توزيع المبحوثين حسب وظائفهم.

المهنة	العدد	النسبة
مدرس	46	%21.5
طبيب	8	%3.7
مهندس	12	% 5.6
محامي	6	%2.8
قضاء	5	%2.3
أعمال حرة	4	%1.9
أعمال أدارية	59	%27.6
عسكري	4	%1.9
مهن أخرى	14	%6.5
بطالة	56	%26.2
المجموع	214	%100

من خلال الجدول تبين أن أعلى نسبة في الوظائف التي يشغلها المبحوثون تمثلت في الوظائف الإدارية 27.6% ، وأدنى نسبة مثلتها الأعمال الحرة، والعسكرية بنسبة 1.9% لكل منهما .و يرجع اختلاف نسب هذه الوظائف إلى اختلاف المستويات التعليمية لأفراد العينة.

الجدول (16) توزيع المبحوثين حسب إجابتهم سؤال هل مارست الزوجة عمل قبل الزواج .

مارست الزوجة عمل قبل الزواج	العدد	النسبة
نعم	106	%49.5
لا	108	%50.5
المجموع	214	%100

من خلال الجدول تبين أن النسبة الأعلى من المبحوثين مارست الزوجة عمل ما قبل الزواج بنسبة 50.5% ، 49.5% لم تمارس الزوجة عمل قبل الزواج .

الجدول (17)توزيع المبحوثين حسب تحديدهم للأسباب التي أدت لترك الزوجة العمل بعد الزواج.

أسباب ترك العمل	العدد	النسبة
عدم القدرة على الموازنة بين العمل و أعمال المنزل	28	%46.7
عدم الرغبة في العمل بعد الزواج	17	%28.3
عدم موافقة الزوج على العمل	7	%11.7
إجابة أخرى	8	%13.3
المجموع	60	%100

يختلف المجموع في هذا الجدول (60) عن المجموع الكلي للعينة (214) لان النساء العاملات (106) منهن (60) تركن العمل بعد الزواج و الباقي(46) لم يتركن العمل و بهذا يكون مجموع العاملات (106) و غير العاملات (108).

يتضح من خلال الجدول أن 46.7% من المبحوثين تركوا العمل بسبب عدم القدرة على الموازنة بين العمل و أعمال البيت، بينما 28.3% تركوا العمل بسبب عدم الرغبة في العمل بعد الزواج، و 11.7% تركوا العمل بسبب عدم موافقة الزوج على العمل.

الجدول (18) توزيع المبحوثين حسب رغبتهم في القيام بمهنة أخرى.

القيام بمهنة أخرى	نعم	لا	المجموع
العدد	74	140	214
النسبة	%34.6	%65.4	%100

من خلال الجدول تبين أن معظم المبحوثين لا يرغبون في ممارسة مهنة أخرى غير مهنتهم حيث تمثلت نسبتهم 65.4% من إجمالي المبحوثين ، بينما مثلت 34.6% نسبة المبحوثين الذين يرغبون في ممارسة مهنة أخرى .

الجدول (19) توزيع المبحوثين حسب اختيارهم لأسباب رغبتهم في ممارسة مهن أخرى.

الأسباب	العدد	النسبة
الراتب غير كافي لسد حاجات الأسرة	60	%81.1
عدم تناسب العمل مع التخصص	8	%10.8
إجابة أخرى	6	%8.1
المجموع	74	%100

المجموع في هذا الجدول (74) يختلف عن المجموع الكلي للعينة (214) لان (140) من أفراد العينة لا يرغبون في ممارسة مهن أخري بجانب مهنهم الأصلية.

يتضح من الجدول أن السبب الرئيسي حسب إجابات المبحوثين في رغبتهم في مزاولة مهنة أخرى غير مهنهم الأصلية تمثلت في عدم كفاية الراتب لسد الاحتياجات الرئيسية للأسرة بنسبة 81.1% ، يليها عدم تناسب العمل مع التخصص بنسبة 10.8% ، وتم إجابة أخرى بنسبة 8.1% . و من بين هذه الإجابات لعدم الحصول على الراتب بشكل دائم و منتظم و الرغبة في الاستفادة أكثر من الناحية العلمية.

الجدول رقم (20) توزيع المبحوثين حسب اختيارهم لأسباب عدم ممارسة مهنة أخرى إلى جانب مهنهم.

الإستمارات	العدد	النسبة
الراتب كافي لسد حاجات الأسرة	33	%23.6
تناسب العمل مع التخصص	52	%37.1
أسباب أخرى	55	%39.3
المجموع	140	%100

المجموع في هذا الجدول (140) يختلف عن المجموع الكلي للعينة (214) لان (74) كما في الجدول السابق لديهم رغبة في ممارسة مهن أخري إلي جانب مهنهم الأصلية.

من خلال الجدول يتضح إن 39.3% من المبحوثين يرون إن هناك سبب آخر غير الأسباب التي ذكرت تفسر عدم رغبتهم في القيام بأعمال أخرى ، و من هذه الأسباب ليس لدي وقت كافي للعمل و عدم الحصول على مؤهل علمي، و الوضع الصحي غير مناسب و كانت أكثر إجابة بالنسبة للإناث، وهي الظروف الاجتماعية لا تسمح بالعمل.وهذه النسبة تمثل النسبة الأعلى ، يليها تناسب العمل مع التخصص بنسبة 37.1% ومن ثم بنسبة 23.6% يرون أن الراتب كافي لسد حاجات الأسرة .

الجدول (21) توزيع المبحوثين حسب دخولهم.

الدخل	العدد	النسبة
أقل من 200	25	%11.7
299 -200	99	%46.3
399 -300	42	%19.6
400 فأكثر	48	%22.4
المجموع	214	%100

من خلال الجدول تبين أن نسبة المبحوثين الذين تقل دخولهم عن 200 دينار 11.7% أما بالنسبة المبحوثين الذين تقل دخولهم عن 300 دينار وهي النسبة الأعلى في هذا الجـــدول 56.3% من المبحوثين ، ونسبة المبحوثين الذين تقل دخولهم عن 400 دينـــار 19.6% ، ونسبة المبحوثين الذين تزيد دخولهم عن 400 دينار 22.4% . و من خلال ذلك يتضح أن أغلب أفراد العينة من أصحاب الدخول المتوسطة.

الجدول (22) مدى ملائمة الدخل لاحتياجات الأسرة.

ملائمة الدخل لاحتياجات الأسرة	العدد	النسبة
مجموع الدخل غير ملائم لسد حاجات الأسرة	76	%35.5
مجموع الدخل متوسط لسد حاجات الأسرة	78	%36.4
مجوع الدخل ملائم و يكفي تماماً لسد حاجات الأسرة	50	%23.4
مجموع الدخل يفوق الاحتياجات العادية للأسرة	10	%4.7
المجموع	214	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة الأعلى من المبحوثين 36.4% يرون أن الدخل متوسط، أما النسبة الأدنى من المبحوثين 4.7% يرون أن الدخل يفوق احتياجات الأسرة ، بينما يرى 35.5% من المبحوثين أن الدخل غير ملائم، أما 23.4% منهم يرون أن الدخل ملائم لاحتياجات الأسرة.

الجدول (23) توزيع المبحوثين حسب عدد أفراد الأسرة.

عدد أفراد الأسرة	2-3	4-5	6 فأكثر	المجموع
العدد	111	59	44	214
النسبة	%51.8	%27.6	%20.6	%100

من خلال الجدول يتضح أن 51.8% من المبحوثين عدد أفراد أسرتهم من (2-3) و 27.6% من المبحوثين عدد أفراد أسرتهم (4-5) و 20.6% من المبحوثين عدد أفراد أسرتهم 6 فأكثر .و يتضح من ذلك أن أغلب أسر المبحوثين من الأسرة القصيرة الحجم، و هذا يختلف مع كثير من الدراسات التي أجريت على المجتمع الليبي، و يختلف بالتحديد مع دراسة زينب أبو زيد في دراسة على مدينة سرت،كما يختلف مع نتائج المسح الاجتماعي و الاقتصادي2002-2003.صغر حجم الأسرة في هذه العينة قد يكون راجع إلى كون أغلب المبحوثين حديثي الزواج.

الجدول (24) توزيع المبحوثين حسب عدد الأطفال المرغوب لديهم.

عدد الأطفال المرغوب	1-3 أطفال	4-6 أطفال	7-10 أطفال	من 11 فأكثر	المجموع
العدد	60	120	18	16	214
النسبة	%28	%56.1	%8.4	%7.5	%100

من خلال الجدول تبين أن أعلى نسبة لدى المبحوثين بنسبة لعدد الأطفال (4-6) أو 56% يليها (1-3) بنسبة 28% يليها (7-10) بنسبة 8.4% ، يليها 11 فأكثر بنسبة 7.5% . و يتبين من النسب السابقة أن أفراد العينة يميلون نحو الأسرة متوسطة الحجم.

الجدول (25) توزيع المبحوثين حسب جنس الأطفال المفضل إنجابهم.

جنس الأطفال المفضل	العدد	النسبة
أن يكونوا ذكوراً	12	%5.6
أن يكونوا إناثاً	5	%2.3
أن يكون عددهم متقارب أو متساوي	94	%43.9
لا فرق بين الجنسين	103	%48.1
المجموع	214	%100

من خلال الجدول رقم تبين أن النسبة الأعلى من المبحوثين 48.1% يرون أنه لا فرق بين الجنسين ، وكانت نسبة الذين يفضلون الإناث 2.3% ،بينما 43.9% من المبحوثين يفضلون إنجاب عدد متقارب من الإناث و الذكور.و يمكن أن يكون ذلك راجع إلى إختفاء النظرة الدونية للمرأة و إنتشار فكرة المساواة بين الذكور و الإناث.

الجدول (26) توزيع المبحوثين حسب رغبتهم في إنجاب المزيد من الأطفال.

إنجاب المزيد	العدد	النسبة
أتمنى إنجاب المزيد من الذكور و الإناث	107	%50
أتمنى إنجاب المزيد من الذكور فقط	23	%10.7
أتمنى إنجاب المزيد من الإناث فقط	9	%4.2
أكتفي بما عندي من الأطفال	75	%35
المجموع	214	%100

من خلال الجدول تبين أن نصف المبحوثين يرغبون في إنجاب المزيد من الذكور والإناث،و هذه المجموعة كانت أغلبها لم تنجب في الواقع بعد، أولديها طفل واحد، و يمكن أن يكون ذلك مبرر مقنع في رغبة الإنجاب، و 10.7% من المبحوثين يرغبون في

إنجاب الذكور و 4.2% يرغبون في إنجاب الإناث و 35% منهم يكتفون بما لـديهم مـن أطفال .

الجدول (27) توزيع المبحوثين حسب إجابتهم على سؤال أهتم بأن يكون لدى عدد كبير من الأطفال بغض النظر عن صحتهم وتعليمهم.

عدد كبير من الأطفال دون الاهتمام بصحتهم وتعليمهم	نعم	لا	المجموع
العدد	11	203	214
النسبة	%5.1	%94.9	%100

من خلال الجدول تبين أن معظم المبحوثين يهتمون بصحة وتعليم أطفالهم بنسبة 94.9%، و5.1% لا يهتمون بذلك .و هذا يدل على الوعي من قبل الآباء و الأمهات بأهمية تعليم و صحة الأبناء و المهم في الكيفية و ليس في العدد.

الجدول (28) توزيع المبحوثين حسب موافقتهم على تنظيم النسل.

تنظيم النسل	أوافق	لا أوافق	المجموع
العدد	190	24	214
النسبة	%88.8	%11.2	%100

من خلال الجدول يتبين أن معظم المبحوثين بنسبة 88.8% موافقون على تنظيم النسل ،.و في الواقع أن هذه النسبة مرتفعة جداً، وقد يكون الارتفاع راجع إلـى ارتفـاع المـستوى التعليمي و دوره المؤثر في هذا الاتجاه خاصة أن أكثر نسبة كبيرة من أفراد العينة تقـع في فئة التعليم العالي. بينما 11.2% من المبحوثين غير موافقون على تنظيم النسل .

الجدول (29) توزيع المبحوثين حسب الممارسة الفعلية لتنظيم النسل.

ممارسة تنظيم النسل	نعم	لا	المجموع
العدد	153	61	214
النسبة	%71.5	%28.5	%100

من خلال الجدول يتضح أن غالبية المبحوثين يتفقون مع أزواجهم على تنظيم النسل،بنسبة 71.5%، و28.5% من المبحوثين لا يتفقون مع أزواجهم على تنظيم النسل.

الجدول رقم (30) توزيع المبحوثين حسب آرائهم في السبب في استخدام وسيلة تنظيم النسل.

أسباب ممارسة تنظيم النسل	العدد	النسبة
ارتفاع تكاليف المعيشة	28	%18.3
تحسين حياة الأسرة و عدم كفاية مواردها الاقتصادية	9	%5.8
الاهتمام بالأولاد و ضمان مستقبل أفضل لهم	84	%54.9
المحافظة على صحة الزوجة	24	%15.6
عدم عرقلة الزوجة في العمل خارج المنزل	6	%3.9
أسباب أخرى	2	%1.3
المجموع	153	%100

المجموع في هذا الجدول (153) يختلف عن المجموع الكلي للعينة (214) لان (61) من أفراد العينة لا يمارسون تنظيم النسل.

من خلال الجدول تبين إن النسبة الأعلى من المبحوثين يرون إن الاهتمام بالأولاد هو السبب في تنظيم النسل بنسبة 54.9% ، يليها 18.3% من المبحوثين يرون أن ارتفاع تكاليف الحياه هو السبب في تنظيم النسل ، 15.6% من أجل المحافظة على صحة

الزوجة، يليها 5.8% يستخدمونه من أجل تحسين حياة الأسرة ، بينما 3.9% من أجل عدم عرقلة الزوجة في العمل.

الجدول (31) توزيع المبحوثين حسب تحديدهم لأسباب عدم استخدامهم لتنظيم النسل.

أسباب عدم استخدام تنظيم النسل	العدد	النسبة
إنجاب المزيد من الأطفال	22	%36.1
إنجاب ولد أو أكثر	9	%14.7
إنجاب بنت أو أكثر	5	%8.3
إنجاب المزيد من الأولاد و خاصة الذكور عون للوالدين في الكبر	11	%18
المباهاة و التفاخر أمام الغير لإنجاب المزيد من الأطفال	1	%1.6
مخالفة استخدام وسائل تنظيم النسل للتعاليم الدينية و التقاليد الاجتماعية	9	%14.7
عدم المعرفة بوسائل تنظيم النسل	2	%3.3
إجابة أخرى	2	%3.3
المجموع	61	%100

المجموع في هذا الجدول (61) يختلف عن المجموع الكلي للعينة (214) لان (153) من أفراد العينة يمارسون تنظيم النسل.

يتضح من خلال الجدول أن 36.1% من المبحوثين لا يمارسون تنظيم النسل بسبب رغبتهم في إنجاب المزيد من الأطفال، و قد يكون ذلك راجع إلى أن لديهم طفل واحد أو اثنين، يليها 14.7% للمبحوثين الذين يرغبون في إنجاب ولد ، و14.7عدم رغبة المبحوثين في مخالفة تعاليم الدين ، يليها 8.3% رغبة المبحوثين في إنجاب بنت أو أكثر ، يليها 3.3% من المبحوثين الذين ليست لديهم دراية باستخدام هذه الوسائل .

الجدول (32) توزيع المبحوثين حسب رأيهم في من له الحق في تنظيم النسل.

من له الحق في إتخاذ القرار	الزوج	الزوجة	الزوجان	أخرى	المجموع
العدد	15	8	188	3	214
النسبة	%7	%3.7	%87.9	%1.4	%100

من خلال الجدول تبين أن معظم المبحوثين يرون أن الزوجين معاً هم من لديهم الحق في اتخاذ قرار تنظيم النسل بنسبة 87.9%.و لا شك أن هذا الاتجاه نحو الحق المشترك في اتخاذ قرار تنظيم الأسرة قد يعكس روح التفاهم التي تسود العلاقة بين الزوجين.

الجدول (33) توزيع إجابات المبحوثين حسب إجاباتهم على سؤال هل كنت متفقاً مع زوجتك على تنظيم النسل.

متفق على تنظيم النسل	نعم	لا	المجموع
العدد	68	146	214
النسبة	%31.8	%68.2	%100

من خلال الجدول يتضح أن معظم المبحوثين غير متفقين مسبقاً هم وأزواجهم على عدد الأطفال المنوي إنجابهم بنسبة 68.2% ، بينما المبحوثين الباقيين متفقين مسبقاً على عدد الأطفال المنوي إنجابهم بنسبة 31.8% .

الجدول (34) توزيع المبحوثين حسب رأيهم في الظروف المناسبة لبدء الزوجان في استخدام عملية تنظيم النسل.

الظروف المناسبة لتنظيم النسل	العدد	النسبة
قبل الإنجاب	28	%13.1
بعد إنجاب الطفل الأول	71	%33.2
عندما لا تسمح الظروف الصحية للأم بالحمل و الإنجاب المتكرر	57	%26.6
عندما تكون الظروف الاقتصادية للأسرة غير مناسبة	32	%15
عندما يزيد عدد الأطفال عن خمسة	23	%10.7
أسباب أخرى	3	%1.4
المجموع	214	%100

من خلال الجدول يتضح أن معظم المبحوثين بنسبة 33.2% يرون أن أنسب الظروف لتنظيم النسل بعد إنجاب الطفل الأول ، و هذا يدل على الرغبة التامة في تنظيم النسل، يليها سوء حالة الأم الصحية بنسبة 26.6% ، يليها سوء الظروف الاقتصادية بنسبة 15%، يليها استخدام تنظيم النسل قبل الإنجاب بنسبة 13.1% يليها عندما يزيد عدد الأطفال عن خمسة بنسبة 10.7% ، يليها إجابة أخرى بنسبة 1.4% .

الجدول (35) توزيع المبحوثين حسب فهمهم للدين الإسلامي بشأن تنظيم النسل.

فهم المبحوثين لرأي الدين الإسلامي	العدد	النسبة
الدين لا يعارض أبداً عملية تنظيم النسل	65	%30.4
الدين يسمح بالتنظيم لأسباب معينة	75	%35
الدين لا يسمح بالتنظيم لأي أسباب	5	%2.3
لا أعرف رأي الدين في ذلك	69	%32.2
المجموع	214	%100

من خلال الجدول يتضح أن بنسبة 35% من المبحوثين يرون أن الدين الإسلامي يسمح باستخدام تنظيم النسل ، و30.4% من المبحوثين يرون إن الدين الإسلامي لا يعارض تنظيم النسل ، 32.2% لا يعرفون رأي الإسلام في ذلك ، و 2.3 % يرون إن الإسلام لا يسمح بتنظيم النسل .

نلاحظ أن أعلى نسبة هم أفراد العينة الذين لا يعرفون رأي الدين الإسلامي في التنظيم، و يرجع إلى أنهم لم يتكون لديهم بعد المعلومات الدينية الكافية حول مدى مشروعية إستخدام وسائل تنظيم النسل.

الجدول (36) رأي المبحوثين في تدخل الدولة في تحديد عدد الأطفال.

فرض مؤسسات الدولة عدد محدد من الأطفال	نعم	لا	المجموع
العدد	34	180	214
النسبة	%15.9	%84.1	%100

من خلال الجدول يتضح أن معظم المبحوثين بنسبة 84.1% لا يوافقون على فرض مؤسسات الدولة على الأسرة عدد محدد من الأطفال . و على الرغم من أن موضوع تنظيم الأسرة يخص الأفراد و الدولة على حد سواء إلا أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يرون أن الدولة ليس لديها الحق في هذا الموضوع.

الجدول (37) توزيع المبحوثين حسب رأيهم في تشجيع الآخرين على تنظيم النسل.

تشجيع الآخرين على تنظيم النسل	نعم	لا	المجموع
العدد	169	45	214
النسبة	%79	%21	%100

من الجدول يتبين أن غالبية المبحوثين يشجعون الآخرين على تنظيم النسل بنسبة 79%. و تكمن وجهة النظر في ذلك إحساس هؤلاء المبحوثين بأهمية موضوع التنظيم باعتباره يخص الأسرة و هي أهم النظم الاجتماعية و حتى تحقق الأسرة للأبناء الرعاية الكاملة من جميع جوانبها.

الجدول (38) توزيع المبحوثين حسب الوسائل المناسبة لتشجيع عملية ضبط النسل.

الوسائل المناسبة للتشجيع في عملية تنظيم النسل	العدد	النسبة
نشر التعليم	59	%27.6
رفع سن الزواج	8	%3.7
تحسين المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للأسرة	58	%27.1
عمل المرأة	14	%6.5
الإعلام و التوعية	75	%35
المجموع	214	%100

من خلال الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة تحتلها هذه الوسائل هي الإعلام و التوعية بنسبة 35%، و هذا يدل على أهمية الإعلام في عملية التنظيم باعتباره وسيلة فاعلة يستطيع الاستفادة منها جميع أفراد المجتمع سواء فئة المتعلمين أو غير المتعلمين. ثم تليها وسيلة نشر التعليم بنسبة 27.6% و لا يختلف اثنان على أهمية التعليم في تكوين اتجاهات الأفراد نحو العديد من المواضيع و تغيرها، كما تلعب وسيلة الاهتمام بالأسرة، و تحسين وضعها الاجتماعي و الاقتصادي دوراً في تشجيع الناس على القيام بتنظيم النسل بنسبة 27.1%، و لم تتعدى نسبة رفع سن الزواج عن 3.7%، و عمل المرأة 6.5%، لأن الكثير من النساء العاملات لا تهتم بموضوع التنظيم، وخاصة إذا كانت المرأة العاملة في أسرة ممتدة حيث يساعدها أفراد الأسرة من جدة و عمة...إلخ في تربية الأطفال و القيام بأمور المنزل.

ثانياً :- تحليل ثنائي (اختيار الفروض):

تقوم الباحثة باختيار فروض الدراسة لتحقق من صحتها ويتم ذلك باستعراض بعض البيانات المتعلقة بهذه الفروض في صورة علاقة بين متغيرين أحدهما المتغير التابع (الظاهرة المدروسة) ولآخر المتغير المستقل الذي يتوقع أنه يؤثر في هذه الظاهرة .

وقد تم اختيار هذه الفروض عن طريق الأسلوب الإحصائي (كا2) و(القاما).

الفرض الأول:- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر و تنظيم النسل.

الجدول (39) العلاقة بين عمر المبحوثين واتجاهاتهم نحو الموافقة على تنظيم النسل.

العمر	الموافقة على تنظيم النسل				المجموع	النسبة
	أوافق		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
29-20	39	%86.6	6	%13.4	45	%100
39-30	99	%94.2	6	%5.8	105	%100
49-40	42	%82.4	9	%17.6	51	%100
50 فأكثر	10	%76.9	3	%23.1	13	%100
المجموع	190	%88.8	24	%11.2	214	%100

كا^2(7.350) درجة الحرية(3) القاما(.213) مستوى الدلالة(.05)

من خلال قيمة(كا^2) المحسوبة(7.350) عند مستوى دلالة(0.05) و درجات الحرية(3)، يتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر و تنظيم النسل، و هذا ما تؤيده دراسة محمد علاء الدين و تختلف مع دراسة عبدالله الهمالي.

فمن خلال الجدول يتضح أن 88.8% من المبحوثين موافقون على تنظيم النسل، من بينهم 86.6% مبحوث في الفئة العمرية الأولى، 94.2% مبحوث في الفئة العمرية الثانية، 82.4 مبحوث في الفئة العمرية الثالثة، و 76.9% في الفئة الرابعة، كما أجاب 11.2%

مبحوث بلا أوافق، من بينهم 13.4% في الفئة العمرية الأولى، و 5.8% في الفئة العمرية الثانية، و 17.6% في الفئة العمرية الثالثة، و 23.1% في الفئة الرابعة.

الجدول (40) العلاقة بين عمر المبحوثين و ممارستهم لتنظيم النسل.

العمر	الممارسة الفعلية لتنظيم النسل				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
29-20	35	%77.8	10	%22.2	45	%100
39-30	79	%75.3	26	%24.7	105	%100
49-40	31	%60.7	20	%39.2	51	%100
50 فأكثر	8	%61.6	5	%38.4	13	%100
المجموع	153	%71.4	61	%28.6	214	%100

كا^2 (5.097) درجة الحرية (3) القاما(-.249) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة(كا^2) المحسوبة(5.097) عند مستوى دلالة (0.05) و درجات الحرية(3)، يتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر و الممارسة الفعلية لتنظيم النسل، و تختلف هذه النتيجة مع دراسة محمد السيد شمس الدين و دراسة عبد المنعم عبد الحي.
فمن خلال الجدول يتضح أن 71.5% من المبحوثين يمارسون تنظيم النسل، من بينهم 77.8% مبحوث في الفئة العمرية الأولى، و 75.3% في الفئة الثانية، 60.8% في الفئة الثالثة، و 61.6% في الفئة الرابعة، كما اتضح أن 28.6% من المبحوثين لا يمارسون تنظيم النسل، من بينهم 22.2% في الفئة الأولى، 24.7% في الفئة الثانية،39.2% في الفئة الثالثة، و 38.4% في الفئة الرابعة.

الجدول (41) العلاقة بين عمر المبحوث و تشجيع الآخرين على تنظيم الأسرة.

العمر	تشجيع الآخرين على تنظيم النسل				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
29-20	35	%77.7	10	%22.3	45	%100
39-30	91	%86.7	14	%13.3	105	%100
49-40	34	%66.7	17	%33.3	51	%100
50 فأكثر	9	%69.2	4	%30.8	13	%100
المجموع	169	%79	45	%21	214	%100

كا^2 (9.176) درجة الحرية (3) القاما(-.249) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة(كا^2) المحسوبة(9.176) عند مستوى دلالة (0.05) و درجات الحرية(3)،نجد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر و تشجيع الآخرين على تنظيم النسل.

فمن خلال الجدول يتضح أن 79% من المبحوثين يشجعون الآخرين على تنظيم النسل، من بينهم 77.7% في الفئة العمرية الأولى، و 86.7% في الفئة الثانية، 66.7% في الفئة الثالثة، و 69.2% في الفئة الرابعة، كما اتضح أن 21% مبحوث لا يشجعون الآخرين على تنظيم النسل، من بينهم 22.3% في الفئة الأولى، و أربعة في الفئة الأولى، 13.3% مبحوث في الفئة الثانية و 33.3% في الفئة الثالثة،30.8% في الفئة الرابعة.

الجدول (42) العلاقة بين عمر المبحوثين و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

العمر	الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال				المجموع	النسبة
	أوافق		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
29-20	8	%17.7	37	%82.3	45	%100
39-30	18	%17.1	87	%88.2	105	%100
49-40	6	%11.8	45	%84.6	51	%100
50 فأكثر	2	%15.4	11	%30.8	13	%100
المجموع	34	%15.8	180	%84.2	214	%100

كا^2 (.895) درجة الحرية (3) القاما (-.119) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة(كا2) المحسوبة(.895) عند مستوى دلالة(0.05) و درجة الحرية(3)، يتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

فمن خلال الجدول يتضح أن 15.8% مبحوث موافقون على أن تفرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال، من بينهم 17.7% في العمرية الأولى، و 17.1% في الفئة العمرية الثانية،11.8% في الفئة العمرية الثالثة، و 15.4% في الفئة العمرية الرابعة، كما أجاب 84.2% مبحوث بلا أوافق، من بينهم 82.3% في الفئة العمرية الأولى، 88.2% في الفئة العمرية الثانية،84.6% في الفئة العمرية الثالثة، و 30.8% في الفئة العمرية الرابعة.

الفرض الثاني : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر عند الزواج و اتجاه تنظـيم النسل و ممارسته.

الجدول (43) العلاقة بين عمر المبحوثين عند الزواج و اتجاهاتهم نحو الموافقة على تنظيم النسل.

العمر عند الزواج	الموافقة على تنظيم النسل				المجموع	النسبة
	أوافق		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
24-15	73	%89.1	9	%10.9	82	%100
34-25	108	%90	12	%.10	120	%100
35 فأكثر	9	%75.9	3	%25	12	%100
المجموع	190	%88.8	24	%11.2	214	%100

كا^2(2.473) درجة الحرية(2) القاما (.100) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة(كا^2) المحسوبة(2.473) عند مستوى دلالة(0.05) و درجـة الحريـة(2)، يتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر عند الزواج و تنظيم النـسل. و تختلف هذه النتيجة مع دراسة أماني عبد المنعم التي أثبتت بوجود علاقة بين الخـصوبة و العمر عند الزواج.

فمن خلال الجدول يتضح أن 88.8% من المبحوثين موافقون على تنظيم النـسل مـن بينهم 89.1% في الفئة العمرية الأولى، و 90% في الفئة العمرية الثانيـة، 75.9% فـي الفئة الثالثة، كما أجاب 11.2% مبحوث بلا أوافق من بينهم10.9% في الفئـة الأولـى، 10% في الفئة الثانية، 25% في الفئة الثالثة.

الجدول (44) العلاقة بين عمر المبحوثين عند الزواج و ممارستهم لتنظيم النسل.

العمر عند الزواج	ممارسة تنظيم النسل				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
24-15	58	%70.7	24	%29.3	82	%100
34-25	87	%72.5	33	%27.5	120	%100
35 فأكثر	8	%66.7	4	%33.3	12	%100
المجموع	153	%71.5	61	%28.5	214	%100

كا^2(.220) درجة الحرية(2) القاما(.010) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال(كا2) المحسوبة(.220) عند مستوى دلالة (0.05) و درجات الحرية(2)، يتضح عدم وجود علاقة بين العمر عند الزواج و ممارسة تنظيم النسل.

و تختلف هذه النتيجة مع دراسة أماني عبد المنعم التي أثبتت بوجود علاقة بين الخصوبة و العمر عند الزواج.

فمن خلال الجدول يتضح أن 71.5% من المبحوثين يمارسون تنظيم النسل، من بينهم 70.7% مبحوث في الفئة العمرية الأولى، و72.5% في الفئة العمرية الثانية، و 66.7% في الفئة الثالثة، كما يتضح أن 28.5% من المبحوثين لا يمارسون تنظيم النسل، من بينهم 29.3% في الفئة الأولى،و 27.5% في الفئة الثانية، و33.3% في الفئة الثالثة.

الجدول (45) العلاقة بين العمر عند الزواج و تشجيع الآخرين على تنظيم النسل.

العمر عند الزواج	هل تشجع الآخرين على تنظيم النسل				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
24-15	66	%80.5	16	%19.5	82	%100
34-25	95	%79.1	25	%20.9	120	%100
35 فأكثر	8	%66.7	4	%33.3	12	%100
المجموع	169	%79	45	%21	214	%100

كا^2(1.210) درجة الحرية(2) القاما(-**108**.) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال (كا^2) المحسوبة(1.210) عند مستوى دلالة(0.05) و درجات الحرية(2)، يتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر عند الزواج و تشجيع الآخرين على تنظيم النسل.

فمن خلال الجدول يتضح أن 79% مبحوث يشجعون الآخرين على تنظيم النسل من بينهم 80.5% مبحوث في الفئة العمرية الأولى، و 79.1% مبحوث في الفئة العمرية الثانية،66.7% في الفئة العمرية الثالثة، كما اتضح أن 21% مبحوث لا يشجعون الآخرين على تنظيم النسل، من بينهم 19.5% في الفئة العمرية الأولى، و 20.9% في الفئة العمرية الثانية،33.3% في الفئة العمرية الثالثة.

الجدول (46) العلاقة بين العمر عند الزواج و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

العمر عند الزواج	الموافقة على أن تفرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال				المجموع	النسبة
	موافق		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
24-15	12	%14.6	70	%85.4	82	%100
34-25	20	%16.6	100	%83.4	120	%100
35 فأكثر	2	%16.6	10	%83.4	12	%100
المجموع	34	%15.8	180	%84.2	214	%100

$كا^2$ (.156) درجة الحرية(2) القاما(.067) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال ($كا^2$) المحسوبة(.156) عند مستوى دلالة (0.05) و درجات الحرية(2)، يتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر عند الزواج و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

فمن خلال الجدول يتضح أن 15.8% مبحوث موافقون على أن تفرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال، من بينهم 14.6% مبحوث في الفئة العمرية الأولى، 16.6% في الفئة العمرية الثانية، 16.6%في الفئة العمرية الثالثة، كما أجاب 84.1% مبحوث بلا أوافق، من بينهم 85.4% في الفئة العمرية الأولى، 83.4%في الفئة العمرية الثانية، 83.4%في الفئة العمرية الثالثة.

الفرض الثالث : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي و تنظيم النسل.

الجدول (47) العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين و إتجاهاتهم نحو الموافقة على تنظيم النسل.

المستوى التعليمي	الموافقة على تنظيم النسل				المجموع	النسبة
	أوافق		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	12	%80	3	%20	15	%100
يقرأ و يكتب	9	%60	6	%40	15	%100
تعليم أساسي	22	%81.5	5	%18.5	27	%100
متوسط	70	%90.9	7	%9.1	77	%100
عالي	77	%96.2	3	%3.8	80	%100
المجموع	190	%88.8	24	%11.2	214	%100

$كا^2$ (19.917) درجة الحرية(4) إلقاما(.551) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة($كا^2$) المحسوبة(19.917) عند مستوى دلالة (0.05) و درجات الحرية(4) يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي و الموافقة على تنظيم النسل. و من خلال قيمة(إلقاما) يتضح أن اتجاه العلاقة موجب بقيمة(.551).

و هذا ما تؤيده دراسات سابقة مثل دراسة محمد الشح، محمد كمينخ،كايد أبو صيحة،عبد المنعم عبد الحي،عبد الله الهمالي.

من خلال الجدول يتضح أن 88.8% من المبحوثين موافقون على تنظيم النسل من بينهم 80% مبحوث في فئة أمي، 60% في فئة يقرأ و يكتب، و 81.5% في فئة التعليم الأساسي، و 90.9% تعليم متوسط، و 96.2% تعليم عالي، كما أجاب 11.2% مبحوث بلا أوافق من بينهم 20%في فئة أمي، و40% في فئة يقرأ و يكتب، و 18.5%تعليم أساسي، و 9.1% تعليم متوسط، و 3.8% تعليم عالي.

الجدول (48) العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين و ممارستهم لتنظيم النسل.

المستوى التعليمي	ممارسة تنظيم النسل: نعم - العدد	نعم - النسبة	لا - العدد	لا - النسبة	المجموع	النسبة
أمي	3	%20	12	%80	15	%100
يقرأ و يكتب	5	%33.3	10	%66.7	15	%100
تعليم أساسي	18	%66.7	9	%33.3	27	%100
متوسط	56	%72.7	21	%27.3	77	%100
عالي	71	% 88.8	9	%11.2	80	%100
المجموع	153	%71.5	61	%28.5	214	%100

$كا^2$ (42.290) درجة الحرية(4) إلقاما(.619) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة($كا^2$) المحسوبة(24.290) عند مستوى دلالة (0.05) و درجات الحرية(4) يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي و الممارسة الفعلية لتنظيم النسل، و من خلال قيمة(إلقاما)يتضح أن أتجاه العلاقة موجب بقيمة(.619).

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة مثل دراسة محمد الشح،محمد السيد شمس الدين،أماني عبد المنعم،فهد الثاقب.

فمن خلال الجدول يتضح أن 71.5% من المبحوثين يمارسون تنظيم النسل، من بينهم 20% في فئة أمي، و 33.3% في فئة يقرأ و يكتب، و 66.7% تعليم أساسي، و 72.7% تعليم متوسط، و 88.8% تعليم عالي، كما يتضح أن 28.5% من المبحوثين لا يمارسون تنظيم النسل من بينهم 80% في فئة أمي، و 66.7% يقرأ و يكتب، و 27.3% تعليم متوسط، و33.3% تعليم أساسي، 11.2% آخرون تعليم عالي.

الجدول (49) العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين و تشجيع الآخرين على تنظيم النسل.

المستوى التعليمي	تشجيع الآخرين على تنظيم النسل				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	10	%66.7	5	%33.3	15	%100
يقرأ و يكتب	6	%40	9	%60	15	%100
تعليم أساسي	22	%81.5	5	%18.5	27	%100
متوسط	59	%76.6	18	%23.4	77	%100
عالي	72	%90	8	%10	80	%100
المجموع	169	%79	45	%21	214	%100

$كا^2$ (21.304) درجة الحرية(4) إلقاما(.433) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة($كا^2$) المحسوبة(21.304) عند مستوى دلالة(0.05) و درجات الحرية(4)، يتضح أن هناك علاقة ذات علاقة إحصائية بين المستوى التعليمي و تشجيع الآخرين على تنظيم النسل. و من خلال قيمة(إلقاما) يتضح أن اتجاه العلاقة موجب بقيمة(.433).

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة محمد الشح.

فمن خلال الجدول يتضح أن 79% مبحوث يشجعون الآخرين على تنظيم النسل، من بينهم 66.7% في فئة أمين و40% في فئة يقرأ و يكتب، و 81.5% تعليم أساسي، و 76.6% تعليم متوسط، و 90% تعليم عالي، كما اتضح أن 21% مبحوث لا يشجعون الآخرين على تنظيم نسلهم، من بينهم 33.3% أميين، و60% يقرأ و يكتب، و 18.5% تعليم أساسي، و 23.4% تعليم متوسط، و10% تعليم عالي.

الجدول (50) العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثين و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

المستوى التعليمي	الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد الأطفال				المجموع	النسبة
	أوافق		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أمي	2	%13.3	13	%86.7	15	%100
يقرأ و يكتب	0	%0	15	%100	15	%100
تعليم أساسي	6	%22.2	21	%77.8	27	%100
متوسط	13	%16.8	64	%83.2	77	%100
عالي	13	%16.2	67	%83.8	80	%100
المجموع	34	%15.8	180	%84.2	214	%100

كا^2 (3.782) درجة الحرية(4) إلقاما(.433) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة(كا^2) المحسوبة(3.782) عند مستوى دلالة (0.05) و درجات الحريـــة(4)، يتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

فمن خلال الجدول يتضح أن 15.8% مبحوث موافقون على أن تفرض الدولة علـــى كل أسرة عدد معين من الأطفال، من بينهم 13.3% أميين، و 22.2% تعليم أساســـي، و 16.8% تعليم متوسط، و 16.2% تعليم عالي، كما أجاب 84.2% مبحوث بلا أوافق، من بينهم 86.7% أميين، و 100% يقرأ و يكتب، و 77.8% تعليم أساسي، و 83.2% تعليم متوسط، و 83.8% تعليم عالي.

الفرض الرابع : توجد علاقة بين المهنة و تنظيم النسل.

الجدول (51) العلاقة بين مهنة المبحوثين و اتجاهاتهم نحو الموافقة على تنظيم النسل.

نوع المهنة	الموافقة على تنظيم النسل				المجموع	النسبة
	أوافق		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
بدون عمل	49	%87.5	7	%12.5	56	%100
مدرس	44	%95.6	2	%4.4	46	%100
طبيب	7	%87.5	1	%12.5	8	%100
مهندس	11	%91.7	1	%8.3	12	%100
محامي	6	%100	0	0	6	%100
قاضي	4	%80	1	%20	5	%100
أعمال حرة	3	%75	1	%25	4	%100
أعمال إدارية	54	%91.6	5	%8.4	59	%100
عسكري	4	%100	0	0	4	%100
مهن حرفية	8	%57.1	6	%42.9	14	%100
المجموع	190	%88.8	24	%11.2	214	%100

كا^2 (18.157) درجة الحرية(9) القاما(.208) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة(كا^2) المحسوبة(18.157) عند مستوى دلالة(0.05) و درجات الحرية(9)، يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهنة و تنظيم النسل، و من خلال قيمة(القاما) يتضح أن اتجاه العلاقة موجب بقيمة(.208) .

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة مثل دراسة عبد الله الهمالي،أماني عبد المنعم،كايد أبو صيحة.

من خلال الجدول يتضح أن 88.8% من المبحوثين موافقون على تنظيم النسل من بينهم 87.5% مبحوثاً عاطلين عن العمل،و 95.6% مدرساً، و 87.5% أطباء، و 91.7% مهندساً، و 100% محامي، و80% قضاة، و75% أعمال حرة،و 91.6% أعمال إدارية، و100% عسكري،و57.1% مهن حرفية، كما أجاب 11.2% مبحوث بلا أوافق من بينهم 12.5% عاطلين عن العمل، و 4.4% مدرس، و 12.5% طبيب ، و8.3% مهندس ، و 20% قاضي ، و 25% عمل حر، و8.4% أعمال إدارية، و42.9%مهن حرفية.

الجدول (52) العلاقة بين مهن المبحوثين و ممارستهم لتنظيم النسل.

المهنة	ممارسة تنظيم النسل				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
بدون عمل	38	%67.8	18	%32.2	56	%100
مدرس	39	%84.8	7	%15.2	46	%100
طبيب	7	%87.5	1	%12.5	8	%100
مهندس	3	%25	9	%75	12	%100
محامي	5	%83.3	1	%16.7	6	%100
قاضي	4	%80	1	%20	5	%100
أعمال حرة	2	%50	2	%50	4	%100
أعمال إدارية	49	%83.1	10	%16.9	59	%100
عسكري	1	%25	3	%75	4	%100
مهن حرفية	5	%35.7	9	%64.3	14	%100
المجموع	153	%71.4	61	%28.6	214	%100

$كا^2$ (35.333) درجة الحرية(9) إلقاما(-.094) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة(كا^2) الحسوبة (33.35) عند مستوى دلالة(0.05) و درجات الحرية(9)، يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهنة و الممارسة الفعلية لتنظيم النسل، ومن خلال قيمة (إلفاما) يتضح أن اتجاه العلاقة سلبي بقيمة(-094).

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات سابقة مثل دراسة لويس كامل،أماني عبد المنعم.

فمن خلال الجدول يتضح أن 71.4% مبحوث يمارسون تنظيم النسل من بينهم 87.8% عاطلين عن العمل، و 84.8% مدرس، و 87.5% طبيب، و 25% مهندس، و 83.3 محامي،و 80% قضاة و 50% أعمال حرة، 83.1% أعمال إدارية، و 25%عسكري و35.7% مهن حرفية، كما يتضح أن 28.6 من المبحوثين لا يمارسون تنظيم النسل، من بينهم32.2% عاطلين عن العمل و15.2% مدرس، و 2.5%طبيب، و 75% مهندس، و16.7%محامي ، و 20% قضاة ، و50% أعمال حرة، و16.9% أعمال إدارية، و75% عسكري، و 64.3% مهن حرفية.

الجدول (53) العلاقة بين مهن المبحوثين و التشجيع على تنظيم النسل.

المهنة	تشجيع الآخرين على تنظيم النسل				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
بدون عمل	40	%71.5	16	%28.5	56	%100
مدرس	40	%87	6	%13	46	%100
طبيب	6	%75	2	%25	8	%100
مهندس	6	%50	6	%50	12	%100
محامي	6	%100	0	%0	6	%100
قاضي	5	%100	0	%0	5	%100
أعمال حرة	1	%25	3	%75	4	%100
أعمال إدارية	53	%89.8	6	%10.2	59	%100
عسكري	4	%100	0	%0	4	%100
مهن حرفية	8	%57.2	6	%42.8	14	%100
المجموع	169	%79	45	%21	214	%100

كا^2 (29.444) درجة الحرية(9) إلقاما(.111) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة(كا^2) المحسوبة(29.44) عند مستوى دلالة (0.05) و درجات الحرية(9)، يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهنة و تشجيع الآخرين على تنظيم النسل. و من خلال قيمة (إلقاما) يتضح أن أتجاة العلاقة موجب بقيمة(.111) .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة محمد الشح.

فمن خلال الجدول اتضح أن 79% مبحوث يشجعون الآخرين على تنظيم نسلهم،من بينهم71.5% مبحوث بدون عمل، 87% مدرس، و75% طبيب، و 50% مهندس، و 100% محامي،و 100% قضاء، 25% أعمال حرة، و 89.8%أعمال إدارية، و 100% عسكري،و 57.2% مهن حرفية، كما اتضح أن 21% مبحوثاً لا يشجعون الآخرين على

تنظيم نسلهم، من بينهم 28.5% بدون عمـــل، و 13% مـــدرس،25% طبيـــب، و 50% مهندس، و 75% أعمال حرة،و 10.2% أعمال إدارية، و42.9% مهن حرفية.

الجدول (54) العلاقة بين مهن المبحوثين و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

المهنة	الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال				المجموع	النسبة
	أوافق		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
بدون عمل	8	%14.2	48	%85.8	56	%100
مدرس	9	%19.5	37	%80.5	46	%100
طبيب	0	%0	8	%100	8	%100
مهندس	1	%8.4	11	%91.6	12	%100
محامي	1	%16.6	5	%83.4	6	%100
قاضي	0	%0	5	%100	5	%100
أعمال حرة	1	%25	3	%75	4	%100
أعمال إدارية	11	%18.6	48	%81.4	59	%100
عسكري	0	%0	4	%100	4	%100
مهن حرفية	3	%21.5	11	%78.5	14	%100
المجموع	34	%15.8	180	%84.2	214	%100

$كا^2$ (6.064) درجة الحرية(9) القاما(-.070) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة($كا^2$) المحسوبة(6.64) عند مستوى دلالة(0.05) و درجـــات الحريـــة(9)، يتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهنة و فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

فمن خلال الجدول اتضح أن 15.8% مبحوثاً موافقون على أن تفرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال، من بينهم 14.2% بدون عمل، و 19.5% مدرس،

و 8.4%مهندس ، و16.6 محامي ، و 25% أعمال حـرة، و 18.6% أعمـال إداريـة، 21.5% مهن حرفية، كما أجاب 84.2% مبحوثاً بـ لا أوافق من بيـنهم 85.8% بـدون عمل، و 80.5% مدرساً، و 100% أطباء، 91.6 مهندس، و 83.4% محامي، و 100% قضاة، 75% أعمال حرة، 81.4% أعمال إدارية و 100% عسكري، و 78.5% مهـن حرفية.

الفرض الخامس : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة و ا تنظيم النسل.

الجدول (55) العلاقة بين عمل المرأة و اتجاهات المبحوثين نحو الموافقة على تنظيم النسل.

عمل المرأة	الموافقة على تنظيم النسل				المجموع	النسبة
	أوافق		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
تعمل	99	%93.4	7	%6.6	106	%100
لا تعمل	91	%84.2	17	%15.8	108	%100
المجموع	190	%88.8	24	%11.2	214	%100

$كا^2$ (4.485) درجة الحرية(1) إلقاما(-.451) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة($كا^2$) المحسوبة(4.485) عند مستوى دلالة(0.05) و درجات الحريـة(1)، يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة و تنظيم النسل. و من خـلال قيمة(إلقاما)يتضح أن اتجاه العلاقة سلبي بقيمة(-.541).

من خلال الجدول يتضح أن 88.8% من المبحوثين موافقون على تنظيم النسل، من بينهم 93.4% مبحوث في الفئة العاملة، و 84.2% مبحوث في الفئة غير العاملة، كما أجـاب 11.2% مبحوثاً بلا أوافق من بينهم 6.6% في الفئة العاملة، و 15.8% في الفئـة غيـر العاملة.

الجدول (56) العلاقة بين عمل المرأة و ممارسة تنظيم النسل.

عمل المرأة	ممارسة تنظيم النسل				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
تعمل	88	%83	18	%17	106	%100
لا تعمل	65	%60.2	43	%39.8	108	%100
المجموع	153	%71.4	61	%28.6	214	%100

$كا^2$ (13.686) درجة الحرية(1) إلقاما(-.528) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة($كا^2$) المحسوبة(13.686) عند مستوى دلالة(0.05) و درجة الحرية(1) يتضح أن هناك علاقة ذات علاقة إحصائية بين عمل المرأة و الممارسة الفعلية لتنظيم النسل. و من خلال قيمة(إلقاما)يتضح أن اتجاه العلاقة سالب بقيمة(-.528).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة محمد الشح.

فمن خلال الجدول يتضح أن 71.4% مبحوثاً يمارسون تنظيم النسل، من بينهم 83% مبحوث في الفئة العاملة، و 60.2% مبحوثاً في الفئة الغير عاملة. كما وجد أن 28.6% مبحوث لا يمارسون تنظيم النسل، من بينهم 17% مبحوثاً في الفئة العاملة، و 39.8% مبحوثاً في الفئة الغير عاملة.

الجدول (57) العلاقة بين عمل المرأة و تشجيع الآخرين على تنظيم النسل.

عمل المرأة	هل تشجع الآخرين على تنظيم النسل				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
تعمل	89	%84	17	%16	106	%100
لا تعمل	80	%74.1	28	%25.9	108	%100
المجموع	169	%79	45	%21	214	%100

كا^2 (3.150) درجة الحرية(1) إلقاما(.294) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة(كا^2) المحسوبة(3.150) عند مستوى دلالة(0.05) و درجة الحرية(1). يتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة و تشجيع الآخرين على تنظيم النسل.

و من خلال الجدول يتضح أن 79% مبحوث يشجعون الآخرين على تنظيم نسلهم، من بينهم 84% في الفئة العاملة، و 74.1% في الفئة غير العاملة، كما اتضح أن 21% مبحوثاً لا يشجعون الآخرين على تنظيم نسلهم، من بينهم 16% في الفئة العاملة، و 25.9% في الفئة غير العاملة.

الجدول (58) العلاقة بين عمل المرأة و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

عمل المرأة	هل توافق على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال				المجموع	النسبة
	أوافق		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
تعمل	19	%17.9	87	%82.1	106	%100
لا تعمل	15	%13.8	93	%86.2	108	%100
المجموع	34	%15.8	180	%84.2	214	%100

$كا^2$ (.652) درجة الحرية(1) إلقاما(.150) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة($كا^2$) المحسوبة(.652) عند مستوى دلالة(0.05) و درجة الحرية(1)، يتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

فمن خلال الجدول يتضح أن 15.8% مبحوث موافقين على أن تفرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال من بينهم 17.9% في الفئة العاملة، و 13.8% في الفئة غير العاملة، كما أجاب 84.2% مبحوث بلا أوافق من بينهم 82.1% في الفئة العاملة و 86.2% في الفئة غير العاملة.

الفرض السادس : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل الشهري للأسرة و تنظـيم النسل.

الجدول (59) العلاقة بين الدخل و اتجاهات المبحوثين نحو الموافقة على تنظيم النسل.

الدخل	الموافقة على تنظيم النسل				المجموع	النسبة
	أوافق		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أقل من 200	23	%92	2	%8	25	%100
299-200	87	%87.7	12	%12.2	99	%100
399-300	35	%83.3	7	%16.7	42	%100
400 فأكثر	45	% 93.8	3	%6.2	48	%100
المجموع	190	%88.8	24	%11.2	214	%100

كا^2 (2.783) درجة الحرية(3) القاما(-.041) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة(كا^2) المحسوبة(2.783) عند مستوى دلالة(0.05) و درجـة الحريـة(3)، يتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل و تنظيم النسل.

و هذه النتيجة تتفق مع دراسة سنية خليل أحمد التي لم تثبت وجود علاقـة بـين الـدخل و تنظيم النسل، و تختلف مع دراسة حسن الساعاتي التي أثبتت بوجود علاقة عكسية بـين الدخل و تنظيم النسل.

فمن خلال الجدول يتضح أن 88.8% من المبحوثين موافقون على تنظيم النـسل مـن بينهم 92% مبحوث في الفئة الأولى،و 87.7% في الفئة الثانيـة، و 83.3% فـي الفئـة الثالثة، و 93.8% في الفئة الرابعة، كما أجاب 11.2% مبحوث بلا أوافق من بيـنهم 8% في الفئة الأولى، و 12.2% في الفئة الثانية، و 16.7% في الفئة الثالثـة، و 6.2% فـي الفئة الرابعة.

الجدول (60) العلاقة بين الدخل و ممارسة المبحوثين لتنظيم النسل.

الدخل	ممارسة تنظيم النسل				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أقل من 200	19	%76	6	%24	25	%100
299-200	70	%70.7	29	%29.3	99	%100
399-300	26	%61.9	16	%38.1	42	%100
400 فأكثر	38	%79.2	10	%20.8	48	%100
المجموع	153	%71.4	61	%28.6	214	%100

كا^2 (3.561) درجة الحرية(3) القاما(.022) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة(كا^2) المحسوبة(3.651) عند مستوى دلالة(0.05) و درجة الحرية(3)، يتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل و الممارسة الفعلية لتنظيم النسل.

و هذه النتيجة تتفق مع دراسة سنية خليل أحمد،و تختلف مع دراسة حسن الساعاتي و دراسة فهد الثاقب.

فمن خلال الجدول يتضح أن 71.4% من المبحوثين يمارسون تنظيم النسل من بينهم 76% مبحوث في الفئة الأولى، 70.7% مبحوث في الفئة الثانية، و 61.9% في الفئة الثالثة، و 79.2% في الفئة الرابعة، كما اتضح أن 28.6% مبحوث لا يمارسون تنظيم النسل، من بينهم 24% في الفئة الأولى، و 29.3% في الفئة الثانية، و 38.% في الفئة الثالثة، و 20.8% في الفئة الرابعة.

الجدول (61) العلاقة بين الدخل و تشجيع الآخرين على تنظيم النسل.

الدخل	تشجيع الآخرين على تنظيم النسل				المجموع	النسبة
	نعم		لا			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أقل من 200	18	%72	7	%28	25	%100
299-200	77	%77.7	22	%22.3	99	%100
399-300	29	%69.1	13	%30.9	42	%100
400 فأكثر	45	% 93.8	3	%6.2	48	%100
المجموع	169	%79	45	%21	214	%100

كا^2 (9.620) درجة الحرية(3) القاما(.240) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة(كا^2) المحسوبة(9.620) عند مستوى دلالة(0.05) و درجة الحرية(3)، يتضح أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل و تشجيع الآخرين على تنظيم النسل. و من خلال قيمة(القاما) يتضح أن أتجاة العلاقة موجب بقيمة(.240).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة محمد الشح.

فمن خلال الجدول يتضح أن 79% مبحوثاً يشجعون الآخرين على تنظيم نسلهم، من بينهم 72% في الفئة الأولى، و 77.7% في الفئة الثانية، و 69.1% في الفئة الثالثة، و 93.8% في الفئة الرابعة، كما اتضح أن 21% مبحوث لا يشجعون الآخرين على تنظيم نسلهم، من بينهم 28% في الفئة الأولى، و 22.3% في الفئة الثانية، و 30.9% في الفئة الثالثة، و6.2% في الفئة الرابعة.

الجدول (62) العلاقة بين الدخل و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

الدخل	الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال				المجموع	النسبة
	أوافق		لا أوافق			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
أقل من 200	4	%16	21	%84	25	%100
299-200	18	%18.1	81	%81.9	99	%100
399-300	5	%11.9	37	%88.1	42	%100
400 فأكثر	7	%14.5	41	%85.5	48	%100
المجموع	34	%15.8	180	%84.2	214	%100

$كا^2$ (.950) درجة الحرية(3) إلقاما(-.094) مستوى الدلالة(0.05)

من خلال قيمة ($كا^2$) المحسوبة(.950) عندا مستوى دلالة(0.05) و درجة الحرية(3)، يتضح عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل و الموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

فمن خلال الجدول يتضح أن 15.8% مبحوث موافقون على أن تفرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال، من بينهم 16% في الفئة الأولى، و 18.1% في الفئة الثانية، و11.9% في الفئة الثالثة، و14.5% في الفئة الرابعة، كما أجاب 84.2% مبحوث بلا أوافق، من بينهم 84% في الفئة الأولى، و 81.9% في الفئة الثانية، و 88.1% في الفئة الثالثة،و 85.5% في الفئة الرابعة.

الفصل السادس

النتائـــــج و التوصيـــــات

النتائـــــج:

استهدفت هذه الدراسة الوصول لنتائج متعلقة باتجاه تنظيم النسل و ممارسته، والعوامل المؤثرة فيها، وذلك من خلال عينة نسبية طبقية من سكان مدينة سرت. ومن الجـــدير بالذكر أن النتائج التي نسجلها هنا لا يتجاوز عينة الدراسة.

وفيما يلي عرض لهذه النتائج:

أولاً :- النتائج العامة:-

1- توافق الغالبية العظمى لأفراد العينة بنسبة 88.8 % على فكرة تنظيم النسل في حـــين بلغت نسبة المعترضين على فكرة تنظيم النسل 11.2% وتبعاً لهذه النتيجة فقد بلغت نسبة المبحوثين الذين يهتمون بصحة الأطفال، وتعليمهم 94.9% في الوقت الذي لم تتعـــدَ فيـــه نسبة المبحوثين الذين يهتمون بعدد الأطفال بغض النظر عن صـــحتهم، وتعلـــيمهم 5.1% وقد أوضح 30.4% من أفراد العينة أن تنظيم النـــسل لا يتعـــارض أبـــداً مـــع العقيـــدة الإسلامية، وقد بيّن 87.9% من أفراد العينة حق اتخاذ قرار تنظيم النسل للزوجين معاً.

2- تبين من الدراسة أن 71.5% من أفراد العينة يمارسون تنظيم النسل حيـــث أوضـــح أكثر من نصف هذه النسبة أن سبب ممارسة التنظيم يرجع إلى الاهتمام بالأطفال، وضمان مستقبل أفضل لهم، وقد بلغت نسبة المبحوثين الذين لا يمارسون تنظيم النسل 28.5% وقد أوضح نصف هذه النسبة أن سبب عدم الممارسة ترجع إلى الرغبة في إنجاب مزيد مـــن الأطفال.

3- إن الطابع السائد في أسر المبحوثين هو الأسرة القصيرة الحجم حيـــث بلغـــت نـــسبة الأسر التي بها 2-3 أشخاص 51.8% ، وهذا يختلف مع دراسات أجريت علي المجتمع الليبي و بالتحديد مع دراسة زينب ابوزيد علي مدينة سرت التي توصلت إلـــي أن حجـــم الأسرة في المدينة متوسط، كما يختلف مع نتائج المسح الاقتصادي، والاجتمـــاعي خـــلال 2002ف، 2003ف حيث بلغ عدد الأسر التي بها 4 – 5 أشخاص 48.8%.

4- تبين من الدراسة أن 34.6% من المبحوثين يرغبون في ممارسة عمل آخر إلى جانب العمل الحالي، وقد تبين من أكثر من نصف هذه النسبة أن سبب البحث عن عمـــل آخـــر الحصول على دخل أفضل.

5- توصلت الدراسة إلى أن 56.1 من المبحوثين تزوجوا في سن 25 فما فوق.

6- أكثر من نصف أفراد العينة وبنسبة 74.3% يمارسون مهن مختلفة في حين بلغت نسبة العاطلين عن العمل 25.7%.

7- بلغت نسبة الأسر التي تفضل ألا يزيد عدد أطفالهم عن ثلاثة 28% أما الذين يفضلون أن يكون عدد أطفالهم أربعة إلى ستة أطفال بلغت 56.1% في حين بلغت نسبة الذين يفضلون سبعة إلى عشرة أطفال 8.4%. ولم تتعدّ نسبة الذين يفضلون أحدا عشر طفل فأكثر 7.5% من أفراد العينة.

8- يفضل 43.9% من أفراد العينة أن تكون نسبة إنجابهم للجنسين متساوية، أو متقاربة. وبلغت نسبة المبحوثين الذين ليس لديهم فرق بين الجنسين 48.2% ولم تتعدّ نسبة الذين يفضلون إنجاب الذكور 5.6% ونسبة إنجاب الإناث 2.3%.

9- بلغت نسبة أصحاب الدخول المتوسطة 36.4% من مجموع أفراد العينة حيث بلغت نسبة أصحاب الدخول الجيدة 23.4% وأصحاب الدخول دون المتوسط 35.5%. ولم تتعدّ نسبة فئة الدخول فوق الجيدة 4.7%.

10- توصلت الدراسة إلى أن أكثر من ثلاث أرباع العينة بنسبة 84.1% يبدون عدم موافقتهم على أن تفرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال في حين وافق 15.9% على ذلك .

11- تبين من الدراسة أن للتعليم والإعلام دوراً مهماً في تشجيع الأفراد على القيام بعملية تنظيم النسل.

12- أكثر من ثلثي أفراد العينة وبنسبة 69.2% من مواليد مدينة سرت و30.8% ولدوا خارج مدينة سرت.

13- تبين من خلال الدراسة أن أكثر من نصف المبحوثين من الذكور بنسبة 53.3%، يليها الإناث بنسبة 46.7%. وهذا يدل على أن استجابة الذكور للمقابلة أكثر من استجابة الإناث لها.

14- تبين من الدراسة أن غالبية المبحوثين بنسبة87.9% يرون أن الزوج، و الزوجة معاً لهما الحق في اتخاذ قرار تنظيم النسل. و هذا يدل على التفاهم وسيادة الجو الديمقراطي بين الزوجين.

15- بالنسبة للمستويات التعليمية للمبحوث، كانت أعلى نسبة من فئة المتعلمين الحاصلين على مؤهل تعليم عالي بنسبة37.4%، يليها التعليم المتوسط 36%، ثم التعليم الأساسي12.6% و نسبة من يقرأ ويكتب 7%، ولم تتعدَ نسبة الأميين 7%.

16- توصلت الدراسة إلى أن أغلب أفراد العينة، وبنسبة 79% يشجعون الآخرين على تنظيم النسل في حين بلغت نسبة الأفراد الذين لا يشجعون الآخرين على تنظيم النسل21%.

ثانياً :-نتائج اختبار الفروض :-

عند اختبار فروض الدراسة توصلنا إلى النتائج الآتية:-

1- نتائج اختبار الفرض الأول:-

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر، وتنظيم النسل. وعند اختبار هذا الفرض توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

أ- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر، واتجاهات المبحوثين نحو الموافقة على تنظيم الأسرة.

ب- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر، وممارسة المبحوثين لتنظيم النسل.

ج- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر، و تشجيع الآخرين على تنظيم نسلهم.

د- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر، والموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

عليه فقد تبين من خلال اختبار الفرض عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمر المبحوثين واتجاهاتهم نحو الموافقة على تنظيم النسل وممارسته.

2- نتائج اختبار الفرض الثاني :-

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر عند الزواج، وتنظيم النسل.

عند اختبار هذا الفرض توصلت الدراسة إلى:-

أ- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر عند الزواج، واتجاهات المبحوثين نحو الموافقة على تنظيم النسل.

ب- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر عند الزواج، وممارسة المبحوثين لتنظيم النسل.

ج- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر عند الزواج، وتشجيع الآخرين على تنظيم نسلهم.

د- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر عند الزواج، والموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

عليه فقد تبين من خلال اختبار هذا الفرض عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العمر عند الزواج واتجاه وممارسة تنظيم النسل . وهذا يعني إنه ليس للعمر عند الزواج أي علاقة بتكوين اتجاهات المبحوثين نحو الموافقة على تنظيم النسل وممارسته.

3- نتائج اختبار الفرض الثالث:-

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي، و تنظيم النسل.

عند اختبار هذا الفرض توصلت الدراسة إلى :-

أ- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي واتجاه وممارسة تنظيم النسل .

ب- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين، والممارسة الفعلية لتنظيم النسل .

ج- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين، و تشجيع الآخرين على تنظيم نسلهم.

د- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي للمبحوثين، والموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

من خلال نتائج هذا الفرض نلاحظ أن المستوى التعليمي للمبحوث علاقة بتكوين اتجاهات المبحوث نحو الموافقة على تنظيم النسل، وممارسته، في حين لم يبرز أي أثر لهذه العلاقة عند اختيارها بموافقة المبحوثين على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

4- نتائج اختبار الفرض الرابع:-

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهنة و تنظيم النسل .

وعند اختبار الفرض توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

أ- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة المبحوث، واتجاهاته نحو الموافقة على تنظيم النسل.

ب- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة المبحوث والممارسة الفعلية لتنظيم النسل.

ج- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة المبحوث، وتشجيع الآخرين على تنظيم نسلهم.

د- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مهنة المبحوث، والموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

من خلال نتائج هذا الفرض نلاحظ أن للمهنة علاقة بتكوين اتجاهات المبحوث نحو الموافقة على تنظيم النسل وممارسته.

5- نتائج اختبار الفرض الخامس :-

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة، وتنظيم النسل.

عند اختبار الفرض توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

أ- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة، واتجاهات المبحوثين نحو الموافقة على تنظيم النسل .

ب- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة، والممارسة الفعلية لتنظيم النسل.

ج- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة، وتشجيع الآخرين على تنظيم نسلهم.

د- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمل المرأة، والموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

من خلال نتائج هذا الفرض نلاحظ إن عمل المرأة يلعب دوراً هاماً في تحديد اتجاهات المبحوث نحو الموافقة على تنظيم النسل وممارسته، و لم يظهر دور هذا العمل عند اختبارها بتشجيع الآخرين على تنظيم نسلهم، و فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

6- نتائج اختبار الفرض السادس:-

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل، وتنظيم النسل.

عند اختبار الفرض توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

أ- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل، واتجاهات المبحوثين نحو الموافقة على تنظيم النسل.

ب- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل، والممارسة الفعلية لتنظيم النسل.

ج- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل، وتشجيع الآخرين على تنظيم نسلهم.

د- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل، والموافقة على فرض مؤسسات الدولة على كل أسرة عدد معين من الأطفال.

من خلال النتائج تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدخل واتجاهات المبحوثين نحو الموافقة على تنظيم النسل وممارسته وهذا يعني إنه ليس للدخل علاقة بتكوين اتجاهات المبحوثين نحو الموافقة على تنظيم النسل، وممارسته في حين تبرز هذه العلاقة عند اختبارها بتشجيع الآخرين على تنظيم نسلهم.

التوصيات:-

1- وضع السياسات السكانية كعنصر أساسي ضمن السياسات التنموية.

2- لفت نظر الهيئات والمؤسسات لأهمية هذه الظاهرة وأثرها في بنية المجتمع عليه توصي الباحثة بالقيام بمثل هذه الدراسات على المستوى الوطني، ومقارنتها بمثيلتها بأحد المجتمعات الأخرى التي تتولى فيه الدولة التدخل في برامج تنظيم النسل، ورصد أوجه الاختلاف والاتفاق بينهما ، بقصد الاستفادة منها على المستوى الوطني.

3- تشجيع الدراسات ذات العلاقة بالدراسات السكانية والاستفادة من خبرة الدول المتخصصة في هذا المجال .

4- تبني سياسة سكانية تركز على دعم وتقوية تنظيم النسل (وليس تحديده) من خلال دراسة علمية شاملة لظروف المجتمع واحتياجاته على المدى البعيد وصولاً لتحقيق الأهداف المرجوة للفرد والمجتمع ، ونشر الوعي الصحي بالذات في مجال الأمومة والطفولة وتوفير موانع الحمل والإرشاد بكيفية استعمالها، من خلال إنشاء مراكز وجمعيات تختص بتقديم هذه الخدمات.

5- الإعلام، والتوعية بمختلف المسائل السكانية بين جميع فئات المجتمع.

الخلاصـــــــــــة

انعكست التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية الشاملة التي شـهدها و يـشهدها المجتمع الحديث نتيجة التحضر، والتحديث،والتصنيع على الأسرة. فلقد تغير حجم الأسرة ووظيفتها بفعل هذه العمليات بجانبها الكمي، والكيفي، ومن خلال هذه العمليـات حـدثت تغيرات عديدة في العلاقات الداخلية، والخارجية، والأدوار، والمكانات، والقـيم، وأنتـشر شكل الأسرة النووية المكون من الزوج، والزوجة، وأبنائهم غير المتزوجين.

فقد أجريت هذه الدراسة من أجل الكشف عن علاقة بعض المتغيـرات الاجتماعيـة والاقتصادية بتنظيم الأسرة ، في المجتمع المحلي سرت المدينة وبتغير اتجاهات المبحوثين وممارستهم لتنظيم الأسرة من خلال عدة متغيرات وهي (التعليم والدخل والعمـر عنـد الزواج والمهنة وعمل المرآة) ، وتمثلت أهمية هذه الدراسة من كونها تمس أهـم الـنظم الاجتماعية في المجتمع وهو النظام الأسري بالإضافة إلي عدم و جود دراسـات تناولـت هذا الموضوع في المنطقة موضوع البحث.

وبعد أن تم تحديد موضوع الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، والإطلاع علـى الدراسـات السابقة، تم تحديد منهج الدراسة المتمثل في المسح الاجتماعي عن طريق العينة النـسبية العشوائية الطبقية، حيث تم جمع البيانات من خلال استمارة مقابلة أعدت خصيـصاً مـن أجل تحقيق أهداف الدراسة، وتم توزيع هذه الاستمارة على عينة قوامها (214) مبحوثـاً ومبحوثة، من سكان مدينة سرت التي تشمل المؤتمرات التالية (سرت المركز – الربـاط الأمامي – الفاتح – خليج سرت) وبعد عملية جمع البيانات، وتحليلها، واختبارهـا مـن خلال النسب المئوية، و(مربع كاى) و (القاما)؛ وذلك لمعرفة أهم خصائص، وصـفات مجتمع الدراسة، والعلاقات بين المتغيرات المستقلة(سالفة الذكر) والمتغير التابع (الظاهرة المدروسة) توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :-

- إن اتجاهات المبحوثين، وممارستهم لتنظيم النسل كانت إيجابية فقد بلغـت نـسبة المبحوثين الذين يوافقون على تنظيم النـسل 88.8% ونـسبة المبحـوثين الـذين يمارسون التنظيم فعلاً 71.5%.

- وعند تحليل البيانات واختبار مستوى الدلالة (بمربع كـــاى) وتحديـــد اتجاههـــا باستخدام (القاما) ، تبين وجود علاقة دالة إحـصائياً بـــين المـــستوى التعليمـــي، واتجاهات المبحوثين نحو الموافقة على تنظيم النسل وممارسته.

- أما عمل المرأة فقد تبين عند اختبار هذا الفرض وجود علاقة دالة إحـــصائياً بـــين عمل المرأة، واتجاه المبحوثين نحو الموافقة على تنظيم النسل، وممارسته.

- أما عن نوع المهنة فقد تبين من اختبار الفروض وجود علاقة دالة إحصائياً بينهـــا وبين اتجاهات المبحوثين نحو الموافقة على تنظيم النسل وممارسته.

- تبين عدم و جود علاقة بين بالدخل، و العمر عند الزواج من جهة و المتغير التابع من جهة أخري.

الملاحـــــق

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
جامعة التحدي

كلية الآداب

قـــــــسم علم اجتماع
الدراسات العليا

استمارة مقابلة حول علاقة بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بتنظيم الأسرة

دراسة اجتماعية ميدانية على عينة من أسر مدينة سرت

الأخ الكريم & الأخت الكريمة

تحية طيبة:-

تقوم الباحثة من خلال هذه الاستمارة بدراسة تحت عنـــوان **(علاقـــة بعـــض المتغيـــرات الاجتماعية والاقتصادية بتنظيم الأسرة)**
والمقصود بتنظيم الأسرة في هذه الدراسة تنظيم النسل ويعني ببساطة المباعدة الزمنية بين كل ولادة وأخرى.

وعلى هذا الأساس تهدف من خلالها الحصول على معلومات وبيانات دقيقة يمكن مـــن خلالها التعرف على طبيعة هذه العلاقة.

والغاية الأساسية من جمع هذه المعلومات والبيانات هي الوصول إلى الحقائق العلميـــة التي نستطيع من خلالها تحقيق أهداف الدراسة.

لذلك نأمل تعاونكم معنا بالإجابة على جميع الأسئلة وبصراحة علمية فإن لذلك أثر فـــي نجاح هذه الدراسة ودقة نتائجها وإن إجابتكم ستكون محل اهتمام وتقدير وتحـــاط بـــسرية تامة ولا يمكن استخدامها إلا لإغراض علمية.

والله ولي التوفيق.

أولا :- بيانات أولية :-

1. النوع ذكر □ أنثى □
2. العمر □ سنة
3. مكان الميلاد.....
4. سنة الزواج.....
5. العمر عند الزواج □ سنة
6. المستوى التعليمي

أمي □ يقرأ و يكتب □ تعليم أساسي □ متوسط □ عالي □

ثانيا:- بيانات عن الوضع الاقتصادي والمهني

7. هل تعمل حاليا؟ نعم □ لا □

في حالة الإجابة بنعم انتقل إلى السؤال رقم (8)

في حالة الإجابة بلا أختر إجابة:-

- طالب □
- وجود إعاقة تمنع العمل □
- عدم وجود فرص عمل مناسبة □
- متقاعد □
- إجابة أخرى تذكر .....

8. ما نوع العمل أو المهنة التي تزاولها حاليا؟.....

9. هل مارست الزوجة عملا معين قبل الزواج؟

نعم □ لا □

في حالة عمل الزوجة وتوقفها عن العمل بعد الزواج تذكر لماذا توقفت عن العمل ؟

- عدم القدرة على الموازنة بين العمل وأعمال المنزل ( )
- عدم الرغبة في العمل بعد الزواج ( )
- عدم موافقة الزوج على العمل ( )
- إجابة أخرى تذكر .....

10.هل ترغب في ممارسة مهنة أخرى إضافة إلى المهنة الحالية؟

نعم □ لا □

في حالة الإجابة بنعم اذكر لماذا ؟

- الراتب غير كاف لسد حاجات الأسرة ( )
- عدم تناسب العمل مع التخصص ( )
- إجابة أخرى تذكر.....

وفي حالة الإجابة بلا اذكر لماذا ؟

- الراتب مناسب وكاف لسد حاجات الأسرة ( )
- تناسب العمل مع التخصص ( )
- إجابة أخرى تذكر.....

11. مجموع الدخل الكلي للأسرة شهريا.

يحدد بالدينار الليبي .....دينار

12. ما مدى ملائمة كل من مجموع دخل أفراد الأسرة مع الاحتياجات العامة للأسرة ؟ (اختيار إجابة واحدة فقط)

- مجموع الدخل غير ملائم لسد وإشباع الاحتياجات العادية للأسرة ( )
- مجمع الدخل متوسط ويكفي لحد ما لسد معظم الاحتياجات العادية للأسرة ( )

- مجموع الدخل ملائم ويكفي تماما لسد وإشباع كل الاحتياجات العادية للأسرة( )
- مجموع الدخل يفوق الاحتياجات العادية للأسرة ( )

ثالثاً:- بيانات عن أفراد الأسرة وتنظيم النسل

13. كم عدد إفراد الأسرة ذكور □ إناث □

14. ما عدد الأولاد المفضل أو المرغوب في رأيك ؟ (إجابة واحدة)

- من 1 – 3 أطفال ( )
- من 4 - 6 أطفال ( )
- من 7 - 10 أطفال ( )
- من 10 فأكثر ( )

15. ما جنس الأطفال المفضل إنجابهم؟ (إجابة واحدة)

- أن يكونوا ذكور ( )
- أن يكونوا من الإناث ( )
- أن يكون عددهم متقارب أو متساوي ( )
- لا فرق عندي بين الجنسين ( )

16. هل تتمنى أن يكون لديك المزيد من الأطفال ؟(إجابة واحدة)

- أتمنى إنجاب المزيد من الأطفال ذكور وإناث ( )
- أتمنى إنجاب المزيد من الذكور فقط ( )
- أتمنى إنجاب المزيد من الإناث ( )
- اكتفي بما عندي من الأطفال ( )

17. اهتم بأن يكون لدي عدد كبير من الأولاد بغض النظر عن صحتهم وتعليمهم.

نعم □ لا □

18. هل توافق على تنظيم الأسرة (تنظيم النسل)؟

- أوافق بصورة مطلقة ( )
- أوافق بشروط ( )
- لا أوافق مهما كانت الأسباب ( )

19.هل يتفق الزوجان على استخدام وسيلة من وسائل تنظيم النسل ؟

نعم □ لا □

20. في حالة الإجابة بنعم فما هو السبب ؟

- ارتفاع تكاليف المعيشة ( )
- تحسين حياة الأسرة وعدم كفاية مواردها الاقتصادية ( )
- الاهتمام بالأولاد وضمان مستقبل أفضل لهم ( )
- المحافظة على صحة الزوجة وراحتها بشكل عام ( )
- لعدم عرقلة الزوجة في العمل خارج المنزل ( )
- لسبب أخر .....

21. و في حالة الإجابة بلا فما هو السبب؟

- رغبتي في إنجاب المزيد من الأطفال ( )
- رغبتي في إنجاب ولد ذكر أو أكثر ( )
- رغبتي في إنجاب بنت أو أكثر ( )
- إنجاب العديد من الأولاد وخاصة الذكور عون للوالدين في الكبر( )
- المباهاة والتفاخر أمام الغير في إنجاب المزيد من الأطفال ( )
- مخالفة استخدام وسائل تنظيم النسل للتعاليم الدينية والتقاليد الاجتماعية( )
- عدم معرفة الزوجين لوسائل تنظيم النسل وكيفية استخدامها ( )
- سبب أخر .....

22.في رأيك من له الحق في اتخاذ قرار تنظيم الأسرة ؟

الزوج وحده ( ) الزوجة وحدها ( )

الزوجان ( ) إجابة أخرى .....

23.هل كنت متفقا مع زوجتك على عدد الأطفال المنوي إنجابهم ؟

نعم □ لا □

24.ما هي الظروف التي تراها مناسبة لأن يبدأ فيها الزوجان عملية تنظيم الأسرة؟

- قبل الإنجاب ( )
- بعد إنجاب الطفل الأول ( )
- عندما لا تسمح الظروف الصحية للام بالحمل والإنجاب المتكرر ( )
- عندما تكون الظروف الاقتصادية للأسرة غيركافية أو غير مناسبة( )
- عندما يزيد عدد الأطفال عن خمسة ( )
- إجابة أخرى.....

25.ما هو فهمك لرأي الدين الإسلامي في عملية تنظيم الأسرة؟

- الدين الإسلامي لا يعارض أبدا عملية تنظيم الأسرة ( )
- الدين يسمح بالتنظيم لأسباب معينة ( )
- الدين لا يسمح ولا يبيح التنظيم لأي سبب ( )
- لا أعرف رأي الدين بالتحديد في ذلك ( )

26. هل توافق على أن تفرض مؤسسات الدول على كل أسرة عدد معين من الأطفال؟

نعم □ لا □

27. هل تشجع الأشخاص الآخرين على تنظيم نسلهم ؟

نعم ☐ لا ☐

28. أي الوسائل المناسبة تراها مناسبة للتشجيع في عملية ضبط وتنظيم النسل؟:-

- نشر التعليم ( )
- رفع سن الزواج ( )
- تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة ( ) .
- عمل المرأة ( )
- الإعلام والتوعية ( )

المـــراجـــــع

أولاً:- القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب:-

1- إبراهيم ياسين الخطيب و آخرون،التنشئة الاجتماعية للطفل،دار الثقافة للنشر و التوزيع و الإعلان،الأردن،عمان،2003.

2- إبراهيم ياسين الخطيب،زهدي محمد عيد،تربية الطفل في الإسلام،الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ودار الثقافة للنشر و التوزيع،عمان،الأردن،2002.

3- أبو بكر يوسف شلاني،المدخل إلى علم الإنسان،الجامعة المفتوحة،طرابلس،ب-ت.

4- إحسان محمد الحسن،التصنيع و تغير المجتمع، ط 2،دار الشؤون الثقافية العامة للطباعة و النشر،بغداد، 1986ف.

5- أحمد أبو الفتوح،منهجية البحث العلمي و تطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية،دار النشر للجامعات،مصر،2002ف.

6- أحمد يحي عبد الحميد،الأسرة و البيئة،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،1989ف.

7- أعضاء هيئة التدريس،قسم علم الاجتماع،جامعة الإسكندرية،الطفل و الشباب في إطار التنمية الاجتماعية و الاقتصادية،دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع،

8- السيد رمضان،إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة و السكان،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002 ف.

9- الفاروق زكي يونس،الخدمة الاجتماعية و التغير الاجتماعي، ط 2،عالم الكتاب،القاهرة، 1978 ف.

10- الهادي أبو لقمة،الانفجار السكاني،دراسة في جغرافية السكان،منشورات جامعة الفاتح من أبريل،،1993ف.

11- باركر و آخرون،علم الاجتماع الصناعي،ترجمة محمد علي محمد و آخرون،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،ب-ت.

12- بوتومور،تمهيد في علم الاجتماع،ترجمة محمد الجوهري وآخرون،دار المعارف،الأسكندرية،1974 ف.

13- حسن الساعاتي،التصنيع و العمران،بحث ميداني للإسكندرية و عمالهـا، ،ط 3 ،دار النهضة العربية،بيروت،1980ف.

14- حسن الخولي،تطور المنهج في البحوث الإنثروبولوجية،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1992.

15- حسين عبد الحميد رشوان،الأسرة و المجتمع،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2003ف.

16- ----------،الإنثروبولوجيا في المجال التطبيقي،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،1989ف.

17- ----------، دور المتغيرات الاجتماعية في مجال الطب و الأمراض،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، 1999ف.

18- ----------، السكان من منظور علم الاجتماع،المكتبة الجامعية،الإسكندرية،2001ف.

19- سامية محمد فهمي، المرأة و التنمية،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1997ف.

20- سناء الخولي،المدخل إلى علم الاجتماع،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2003ف.

21- --------،الأسرة في عالم متغير،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2004ف.

22- --------،الأسرة و الحياة و العائلية،دار النهضة العربية،بيروت،1984ف.

23- صالح أبو جادو،سيكولوجية التنشئة الاجتماعية،ط3،دار المسيرة للنشر و التوزيع، 2002ف.

24- صالح علي الزين،زينب محمد زهري،قضايا في علم الاجتماع و الإنثروبولوجيا،منشورات جامعة قاريونس،1996ف.

25- طلعت إبراهيم لطفي،مدخل إلى علم الاجتماع، ط 2،دار غريب للطباعة والنشر،القاهرة،ب-ت.

26- عبد الباسط محمد حسن،علم الاجتماع،الكتاب الأول،دار غريب للطباعة و النشر،القاهرة،ب-ت.

27- عبد الحي محمود حسين،الصحة العامة بين البعدين الاجتماعي و الثقافي،دار المعرفة الجامعية،الأسكندرية،2003ف.

28- عبد الرؤوف الضبع،علم الاجتماع العائلي،دار الوفاء للطباعةوالنشر،بيروت،ب-ت.
29- عبد السلام السدوبي،حقوق الطفل و رعايته،الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع،مصراته،1992ف.
30- عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية،دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسرى، دار النهضة العربية، بيروت، 1999ف.
31- عبد الله محمد الخريجي،محمد الجوهري،علم السكان، ط 3 ،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1989ف.
32- عبد المنعم عبد الحي،علم السكان،الأسس النظرية و الأبعاد الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،1985ف.
33- عبد المنعم محمد حسن، الأسرة و منهجها التربوي لتنشئة الأبناء في عالم متغير، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة، 1985ف.
34- عبد الله إبراهيم،المسألة السكانية و قضية تنظيم الأسرة في البلدان العربية،المركز الثقافي العربي،بيروت،1994.
35- عبد الله عامر الهمالي ،أسلوب البحث الاجتماعي و تقنياته، ط2،منشورات جامعة قاريونس ،1994ف.
36- ---------، التحديث الاجتماعي:معالمه و نماذج من تطبيقاته،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة،1988.
37- عبد الله محمد عبد الرحمن،علم الاجتماع النشأة و التطور،دار المعرفة الجامعية،الأسكندرية،2003ف.
38- عبد الهادي الجوهري،معجم علم الاجتماع،المكتب الجامعي الحديث،الأسكندرية،1999ف.
39- عبد الهادي يموت،النمو السكاني و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية العربية،معهد الإنماء العربي،بيروت،1988ف.
40- علياء شكري،الأسرة و مشكلاتها،دار الثقافة للطباعة و النشر،القاهرة،1974ف.
41- --------،الأسرة و الطفولة،دراسات اجتماعية و إنثربولوجية،دار المعرفة الجامعية،الأسكندرية،ب-ت.

42- ------، دراسات في التنمية الاجتماعية، ط 4 ،دار المعارف،الأسكندرية،1979ف.
43- علي عبد الرزاق جلبي،علم اجتماع السكان،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2003ف.
44- علي عبد الرزاق جلبي و آخرون،علم الاجتماع الصناعي،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1990ف.
45- علي عبد الواحد وافي،الأسرة والمجتمع،ط 8،دار النهضة للطباعةوالنشر ،مصر،الفجالة،ب-ت.
46- فادية الجولاني،ميادين علم الاجتماع،مؤسسة شباب الجامعة،الأسكندرية،1993ف.
47- ---------،دراسات حول الأسرة العربية،مؤسسة شباب الجامعة،الأسكندرية،1995ف.
48- فاروق إسماعيل،التغير و التنمية في المجتمع الصحراوي،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1998ف.
49- فاروق رشوان البوهى،فاطمة عبد القادر حسن،في أصول التربية(اجتماعيات التربية)،شركة الجمهورية الحديثة،الإسكندرية،2002ف.
50- فؤاد بسيوني مثولى،إبراهيم عصمت مطاوع،التربية و المشكلة السكانية،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1990ف.
51- فتحي أبو عيانة،جغرافية السكان،دار النهضة العربية،بيروت،1986ف.
52- فهمي سليم الغزوى و آخرون،المدخل إلى علم الاجتماع، ط 3،دار الشروق للنشر و التوزيع،الأردن،عمان، 1997ف.
53- كمال التابعي،القيم الاجتماعية و التنمية الريفية،دراسة في علم الاجتماع الريفي،دار نهضة الشروق،جامعة القاهرة،1997ف.
54- لوجلي صالح الزوي،المدينة المتغيرة(إجدابيا 1966-1990) ،نموذج للنمو الحضري والتغير الأجتماعى والثقافي والأقتصادى في ليبيا، منشورات جامعة قاريونس،1999ف.

55- لويس كامل مليكة،قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية،الهيئة العامة للتأليف و النشر،القاهرة،المجلد الثاني،1970ف.
56- مارستون بتس،الانفجار السكاني،دراسة في انتشار الشعوب و تكاثرها،ترجمة جلال زريق،مؤسسة فرنكلين،بيروت و نيويورك،1966ف.
57- مارفن هاريس،الإنثروبولوجيا الثقافية،ترجمة السيد أحمد حامد،الجزء الأول،منشاة المعارف،الإسكندرية،1990ف.
58- محجوب عطية الفائدي،التغير الاجتماعي،الجامعة المفتوحة،طرابلس،2000ف.
59- محمد أحمد بيومي،عفاف عبد العليم،علم الاجتماع العائلي،دراسة التغيرات في الأسرة العربية،دار المعرفة الجامعية،الأسكندرية،2003ف.
60- محمد أحمد الزغبي،التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع الاشتراكي و علم الاجتماع البرجوازي،دار الطليعة،بيروت،1991ف.
61- محمد أحمد عقلة و آخرون،السكان و التربية في الوطن العربي،دار طارق،دار الكندي،1997ف.
62- محمد الدقس،التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق، ط 2،دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،عمان الأردن،1996ف.
63- محمد عاطف غيث،دراسات في علم الاجتماع،نظريات و تطبيقات،دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت،1985ف.
64- ---------،مجالات علم الاجتماع المعاصر،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1989ف.
65- محمد أبو زهرة،تنظيم الأسرة و تنظيم النسل،دار الفكر العربي،القاهرة،2005.
66- محمد عبد الفتاح محمد،التنمية الاجتماعية من منظور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث،الأسكندرية،2003ف.
67- محمد علاء الدين عبد القادر،علم الاجتماع الريفي و المعاصر و الاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية الريفية،منشأة المعارف،الإسكندرية،2003ف.
68- محمد علي الضبيع،من مشكلات الأسرة الليبية،المنشأة العامة للنشر و التوزيع و الإعلان، طرابلس،1984ف.

69- محمد علي محمد، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، ب-ت.

70- محمد الحيشي، تنظيم الحمل، ط 2،دار الجماهيرية للنشر و التوزيع،مصراتة، 1990ف.

71- مصطفى الخشاب،دراسات في علم الاجتماع العائلي،دار النهضة العربية،بيروت،1985ف.

72- مصطفى عمر التير،مقدمة في مبادئ و أسس البحث الاجتماعي، ط 5،شركة الجديد للطباعة و النشر،بيروت، ب-ت.

73- ----------،مسيرة تحديث المجتمع الليبي،الهيئة القومية للبحث العلمي،طرابلس،1992ف.

74- مهدي صالح السامرائي،السياسات التنموية في العالم الثالث،جامعة بغداد،1989ف.

75- نبيل السمالوطي،علم اجتماع التنمية،دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، ط 2،دار النهضة العربية،بيروت، 1981ف.

76- هناء حافظ بدوي،أساسيات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث،الأسكندرية،2002ف.

78- يونس حمادة،مبادئ علم الديموغرافية،دراسة السكان،وزارة التعليم العالي،بغداد،مطابع جامعة الموصل،1985ف.

ثالثاً: الدوريات

79- آمال علي الغمري،معدلات الخصوبة النوعية حسب فئات سن الأمهات،مجلة السكان،مركز الأبحاث و الدراسات السكانية،مصر،العدد السابع،1973ف،ص79.

80- إبراهيم عثمان،التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن،مجلة العلوم الاجتماعية،المجلد الرابع عشر،العدد الثالث،1987ف،ص171.

81- أحمد سالم الأحمر،الأسرة الليبية الحضرية،تركيبها و وظائفها و مشكلاتها،مجلة العلوم الإنسانية،العدد الأول،1989ف،ص22-23.

82- أحمد علي محمد،السكان و الموارد بالجماهيرية،مجلة العلوم الاجتماعية،المجلد الهيئة القومية للبحث العلمي،العدد الأول،1995ف،ص140-141.
83- زيدان عبد الباقي،تنظيم الأسرة و تنظيم الإنجاب،مجلة الحكمة،العدد الرابع،1979ف،ص231.
84- سنية خليل أحمد،تنظيم الأسرة في منطقتين ريفيتين،المجلة الاجتماعية القومية،العدد الأول،المجلد العاشر،1973ف،ص31-35-36.
85- فهد الثاقب،موقف الكويت من حجم العائلة و بيئتها،مجلة العلوم الاجتماعية،العدد1/1999،2ف،ص94.
86- كايد أبو صيحة،أنماط الخصوبة في المدن الأردنية و بعض العوامل المؤثرة فيها،مجلة العلوم الاجتماعية،1994ف، ص96-97.
87- محمد الطبولي،الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للمرأة الليبية و مشاركتها في العمل،بحث قابل النشر،مجلة كلية الأداب و العلوم،جامعة قاريونس،1998ف.ص
88- محمد كميخ،القيسي،أثر بعض العوامل للاجتماعية و الاقتصادية على عدد الأولاد في الأسر السعودية،مجلة العلوم الاجتماعية،العدد1/19942،ص92-117-119.

رابعاً : الرسائل العلمية

89- أماني عبد المنعم السيد،السلوك الإنجابي و العوامل المؤثرة عليه في قريتين مصريتين،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الزراعة،قسم المجتمع الريفي،جامعة الإسكندرية،1992ف.
90- زينب أبو زيد،بعض محددات التغير الاجتماعي و علاقتها بأساليب التنشئة الاجتماعية،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة التحدي،سرت،2004.
91- محمد أحمد الشح،التحديث و تنظيم الأسرة ،الاتجاه و الممارسة،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الفاتح،طرابلس،1995ف.

خامساً: التقارير

92- الجماهيرية العربيـــة الليبيـــة الـــشعبية الاشـــتراكية العظمى،مـــصلحة الإحـــصاء و التعداد،نتائج التعداد العام للسكان،1995ف.

93- الهيئة الوطنيـــة للمعلومـــات و التوثيق،المـــسح الاجتمـــاعي و الاقتـــصادي،الجزء الأول،الخصائص الديمغرافية،2003،2002ف.

94- تقرير التنمية الإنسانية العربية،2004ف،الصندوق العربـــي للإنمـــاء الاقتـــصادي و الاجتماعي.

95- تقرير التنمية الإنسانية العربية،2002ف،المركز العالمي للدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر.

سادساً: شبكة المعلومات الدولية(الإنترنت).

96- أم يـــسن، تحديـــد النـــسل"تنظـــيم الأســـرة"،منظمـــة أم عطيـــة الأنصارية،الخرطوم،www.umatia.org ،2004ف، ص1.

97- فهد محمـــود الـــصبري، تنظـــيم الأســـرة و الأســـباب الداعيـــة لهـــا، صـــحيفة الثورة،اليمن،www.althawra.net، 2005ف، ص1

tendencies of researched people toward accepting and practicing offspring control.

- Concerning employment of women , it appeared when examining this assumption a statistically indicating relation between employment of women and tendencies of researched people toward accepting and practicing offspring control.
- Concerning the type of carrier , it appeared by testing the assumptions statistically indicating relation between type of carrier and tendencies of researched people toward accepting and practicing offspring control.
- It appeared there is no relation between income , age when married from one side , and the dependent variable from the other side .

Abstract

The social , economic , and cultural changes that the recent society faced and is facing now as a result of civilization , renewal , and industrialization , have reflected on the family , in a way that the family size and role have changed as a result of these operations with its quantitative and qualitative side , and through these operations , a lot of changes happened in internal and external relation s , roles , and values , and the form of nuclear family that is formed of husband , wife , and unmarried children spread .

This study done in order to disclose the relation of some social and economic changes to family arrangement in the local society of Sirte Almadina by the change of tendencies of researched people through several variables like (education , income , age of marriage , occupation , and work of women) , the importance of this study based on the fact that it touches the most important social system in society which is the family system , in addition to lack of studies dealing with this subject at the research region.

After defining study subject , importance , & goals , and after locking at previous studies , the study mythology was defined which is social analysis using random class proportional sample , where data gathered by introduction form especially prepared in order to acceave the study goals . This form was divided on a sample of (214) researched , residents of Sirte city which include the following congresses (Sirte the center – Ar-ribat Alamami – Alfateh – Khalij Sirte). After gathering , analyzing , and testing data through percentage , Kay square , and Gama in order to know the most important characteristics of study society , and relations between the previously mentioned independent variables and dependent variable (the studies phenomena) the study reached several results the most important of which are :

- Tendencies of researched people and their practices concerning offspring control were positive , since the percentage of researched people agreeing to offspring control 88.8 % , and those who actually practice it 71.5%.
- After analyzing data and testing the indicator level (by kay square) and defining its direction using gama , it appeared a statistically indicating relation between the educational level and

Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya
Al-Tahadi University
Faculty of Literature
Department of Sociology
Over graduate Studies

((The relation of some social & economic changes to family arrangement))

A study presented for the over graduate Degree (Masters) in social sciences

Prepared by
Student /Rahma Hussain Ashebani

Supervised by
Dr. Mohamed Abdel-hamid At-buli

Academic year
2006-2007